الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية بين حق المؤلف والتنمية المستدامة

(دراسة مقارنة)

The Right to Repair electronic devices between copyright and sustainable development

(Comparative study)

الدكتورة/ مروه عبد السلام أبو العلا الطحان

المدرس بقسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

مستخلص البحث

يكاد ألا يخلو يوم من استعمال جهاز إلكتروني، ولا نقصد هنا فقط الأجهزة التي تعتمد كلياً في أداء وظيفتها على الإلكترونيات المدمجة فقط، وإنما أيضاً تلك التي تعتمد ولو جزئياً في أداء وظيفتها على إلكترونيات رقمية، مما أدى إلى ظهور الحق في الإصلاح أي تمكين جمهور المستهلكين ومراكز الإصلاح المستقلة من إصلاح مثل تلك الأجهزة.

وهذا هو ما تبنته التشريعات الأمريكية، سواء علي المستوى الفيدرالي بمشروع القانون المتعلق بإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية H. R. 8544 أو علي مستوى الولايات، كقانون ولاية كاليفورنيا Senate Bill No. 244 لإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية الصادر في أكتوبر ٢٠٢٣، وهو ما دعانا لعقد مقارنة بين تلك التشريعات الأمريكية، ومضمون ما تبنته، وبين القانون المصري، لا سيما قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، والذي يقتصر الإصلاح فيه علي مراكز الخدمة المعتمدة من المُصنع الأصلي وعلي السلع المعمرة، وهي تلك التي لا يتجاوز عمرها الافتراضي عامين، وبقيوده المشددة.

كما أنه كان لا بد لنا من التطرق لفلسفة الحق في الإصلاح بين منتقديه ومؤيديه، وما يثيره من لغط حول مدى تعارضه مع حق المؤلف، الأمر الذي دعانا في مقام المقارنة للبحث في قانون حقوق المؤلف الأمريكي" Digital Millennium Copyright Act".

ولقد تطرقنا في سياق الحق في الإصلاح المستقل بمفهومه السابق، لأحد أهم أهدافه، باعتباره معززاً من معززات خلو البيئة من النفايات الالكترونية الخطرة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات الافتتاحية: الحق في الإصلاح، المستهلك، حق المؤلف، تدابير الحماية التكنولوجية، النفايات الإلكترونية، التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠.

Abstract

There is hardly a day without using an electronic device, we do not only mean devices that depend entirely on built-in electronics to perform their function, but also those that depend, partially, on digital electronics to perform their function, which resulted in the right to repair, i.e. enabling consumers and independent repair provider, to repair them.

This is what American legislations adopted, whether at the federal level with the Bill of repair of digital electronic devices H.R. 8544 or at the state level, such as the California State Law Senate Bill No. 244 for the repair of digital electronic devices issued in October 2023, which prompted us to make a comparison between these American legislations, and Egyptian law, especially the Egyptian Consumer Protection Law No. 181 of 2018, which limits repair to service centers approved by the original manufacturer and to durable goods, with lifespan does not exceed two years, and with its restrictions.

We also mentioned the philosophy of the right to repair between its critics and supporters, and the controversy about its conflict with copyright, which prompted us in the context of comparison to research the American Copyright Act "Digital Millennium Copyright Act ".

In the context of the right to independent repair, we addressed one of its most important objectives, as a support an environment free of hazardous

electronic waste, with the goals of sustainable development and Egypt's Vision 2030.

Key words: Right to repair, consumer, copyright, technological protection measures, electronic waste, sustainable development, Egypt's Vision 2030.

تمهيد وتقسيم:

أولاً: فكرة البحث:

يعد الحق في الإصلاح أحد حقوق المستهلك الأساسية، لا سيما في وقتنا الحالي، الذي ازدادت وتعقدت فيه تكنولوجيا تصنيع المنتجات، فلا يكاد يخلو منتج من المنتجات من أجزاء إلكترونية ولو بسيطة، بدايةً من ماكينة صنع القهوة والقلاية الهوائية، وصولاً إلى الأجهزة الكهربائية الكبيرة، التي درجت تسميتها بالسلع المعمرة، كالثلاجات، شاشات التليفزيون، الغسالات الكهربائية، والمكيفات الهوائية، فكل تلك الأجهزة، لا سيما المتطورة منها تعتمد على البرمجيات، وعلى شرائح التكنولوجيا الدقيقة.

لقد تطورت التكنولوجيا إلى أن وصلت إلى كل المنتجات تقريباً، بما في ذلك السيارات التي لم تعد تعتمد على محض محركات تحوي أجزاء ميكانيكية فقط، بل يعتمد الكثير منها في إنتاجها وتشغيلها على التكنولوجيا الرقمية، لذلك– في مناقشة دارت حول تساؤل بعنوان "هل يتبنى الكونجرس الأمريكي الحق في الإصلاح؟" في ساحات البرلمان الأمريكي – قيل في سبيل التدليل على اعتماد كافة الأجهزة على التكنولوجيا " إن السيارات اليوم ما هي إلا أجهزة كمبيوتر على إطارات[1]."

ونظراً لتعقد تلك الأجهزة من ناحية، وتبني مصنعيها سياسات مشددة سواء فيما يتعلق بقصر الحق في إصلاحها على مراكز صيانة معتمدة من قبل المُصنع الرئيس لها، أو بقصر مدة ضمانها، أو بعدم توفير قطاع غيار لها، فشلت فكرة اعتماد المستهلك على إصلاحها بنفسه،

[1] - Aaron Perzanowski, Thomas W. Lacchia, Is There A Right To Repair? Hearing Before The Subcommittee On Courts, Intellectual Property, And The Internet,The Committee On The Judiciary U.S. House Of Representatives One Hundred Eighteenth Congress First Session Tuesday, July 18, 2023 Serial No. 118–37. Page 5.

أو اللجوء لأحد مراكز الإصلاح المستقلة، لإصلاح ما بها من تلف أو قصور، نظراً لأنه لا المستهلك، ولا المركز سيتمكن من القيام بإصلاح ما تلف بها، بسبب دقة تكنولوجيا الصنع، وغياب كافة المعلومات، التي تمكن من تصليحها خارج مُصنعيها.

وما زاد الطين بلة، تبني المُصنعين لتلك الأجهزة لسياسات أدت لقصر عمر المنتج ذاته، وعدم توفيرهم قطع غيار له، ومن تلك السياسات ما يُعرف بـ material obsolescence أو الانقضاء المادي و أيضاً planned obsolescence الانقضاء المخطط له، ويُقصد بالانقضاء المادي العمل على تشجيع المستهلك على استبدال أجهزته القديمة أو التالفة بدلاً من إصلاحها، عن طريق جعل المنتج أكثر صعوبة في الإصلاح (فرض تكلفة أعلى أو طلب أدوات خاصة لإصلاحه)، أو عدم توفير معلومات كافية للإصلاح، وجعل أجزاء الطراز القديم غير متوافقة مع طراز جديد أو غير ذلك، والاعتماد على التسويق لجذب المستهلكين نحو شراء المنتج ذا الطراز الأحدث، أما الانقضاء المخطط له، فهو اصطلاح أوسع من الانقضاء المادي ينبئ عن أن انقضاء المنتج كان نتيجة اتباع سياسات تخطيطية من التشجيع على ابتكار منتجات جديدة، واستبدال الأخرى القديمة[٢]، ولقد عرف البعض الانقضاء المخطط له بأنه "وصف التصميم المتعمد من قبل الشركات المصنعة لتقصير دورة حياة المنتج لغرض دفع المستخدمين إلى شراء منتجات جديدة[٣]." ولقد تم صياغة مصطلح التقادم المخطط له من قبل "مصمم صناعي أمريكي يُدعى "بروك ستيفنز"، وتشير هذه العبارة إلى النهج الشائع الذي يتبعه

[2] - Ahmad Fachri Faqi, Fadilla Jamila, Nur Khadijah, The Right To Repair: A Perspective From Consumer Protection Law In Indonesia, Awang Long Law Review, Vol. 4, No. 2, May 2022: 482-491, Page 482.

[3] - Alex Reinauer, Two Wrongs Don't Make A Right To Repair How State "Right To Repair" Legislation Harms Consumers And Innovation, On Point, Competitive Enterprise Institute, No284, March 1 2023, Page 10.

مصنعو الإلكترونيات الاستهلاكية لتصميم منتجاتهم بطريقة لا يمكن استخدامها إلا لفترة محدودة من الوقت[٤].

ولقد تبين لنا اعتماد الشركات على مجموعة متنوعة من استراتيجيات التقادم المخطط لها لتقصير عمر منتجاتها مع استخدام برمجيات لتدهور أداء المنتج بشكل مصطنع وتحفيز المستهلكين على شراء بدائل. فعلى سبيل المثال، وافقت Apple مؤخراً على دفع ٥٠٠ مليون دولار لتسوية سلسلة من الدعاوى القضائية الجماعية بسبب تعطيلها لأجهزة iPhone القديمة. ففي عام ٢٠١٧، كشف مستخدمو Reddit عن ممارسة Apple المتمثلة في تعمد إبطاء معالجات أجهزة iPhone ذات البطاريات الضعيفة، ولقد اعترفت Apple لاحقاً بأن الكود في برنامج IOS الخاص بها قلل من سرعة معالج الجهاز، معللةً ذلك بأنها كانت تهدف إلى منع عمليات الإغلاق غير المتوقعة. ولكن نظراً لعدم الكشف عن هذا الكود للمستهلكين، ظل سبب الأداء البطيء لجهازهم لغزاً، وبالتالي اشترى الكثيرون أجهزة جديدة بدلاً من مجرد استبدال بطارية هواتفهم، مما أدى إلى توجيه المستهلكين بعيدًا عن الإصلاح ونحو الاستبدال، مما أدى إلى تضخيم صافي أرباح Apple في هذه العملية[٥].

من الملاحظ أن الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية قد طورت إلى حد كبير، وتمت ترقيتها مع تقدم التكنولوجيا، ولكن السنوات العشر إلى العشرين الماضية هي الفترة الأولى التي تم فيها تغيير التكنولوجيا الكامنة وراء العديد من الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية الأكثر شيوعًا بالكامل خلال عمر المنتج. فلقد تغيرت تكنولوجيا التلفزيون وشاشات الحاسوب السائدة على مدى

[4] -(Dr.) Tr Subramanya & Nidhi Saroj, Is Right To Repair One's Own Good A Consumer Right? An Analysis Of The Changing Dimensions Of Consumer Rights In India, International Journal On Consumer Law And Practice Vol. 11, Article 9, 2023. Page 188.

[5] - Aaron Perzanowski, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Indiana Law Journal, Volume 96, Issue 2, Article 1, Winter 2021, Page 367.

السنوات العشرين الماضية من أنابيب أشعة الكاثود في المقام الأول، إلى شاشات البلازما، إلى شاشات الكريستال السائل (LCD)، ومن ثم شاشات الصمام الثنائي المنبعث (LED)، ويبلغ عمر معظم أجهزة التلفزيون والشاشات من خمس إلى عشرة سنوات، لذلك لا يمكن إعادة تدوير معظم أجهزة التلفزيون والشاشات التي تم شراؤها على مدى السنوات العشرين الماضية إلى أجهزة تلفزيون جديدة[٦]، وتتضمن الأجهزة الحديثة رمز البرنامج واتصال الشبكة وأجهزة استشعار توليد البيانات التي توفر للمصنعين فرصاً جديدة لتشكيل وتقييد والتدخل في سيطرة المستهلكين على المنتجات التي يمتلكونها[٧].

ثانياً: أهمية البحث:

١- أهمية الحق في الإصلاح بوجه عام:

في ضوء ما تقدم، يتضح لنا أهمية الحق في الإصلاح بالنسبة للمستهلك، الذي يضطر بسبب سياسات الشركات المُصنعة، بدلاً من أن يدفع تكاليف إصلاح منتجه القديم، أن يتكبد نفقات باهظة لشراء الطراز الأحدث، حتى يتمكن من إشباع حاجاته الشخصية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على حماية المستهلك من خطط مصنعي ومنتجي الأدوات المعتمدة على التكنولوجيا.

ولقد ظهر ذلك بشدة من خلال نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه في أمريكا؛ من أجل تقييم كيفية فهم المستهلكين للإصلاح وارتباطهم به، عبر الإنترنت، لعدد من مستخدميه، في عام ٢٠٢٠. ولقد كانت العينة على نطاق واسع، من حيث السن، الجنس، الدخل، وما إلى ذلك من

---

[6] - Christopher Micheal Nafe, An Electronic Waste Ecology Of Knowledge: How Stakeholder Interactions Shape The Sociotechnical System Of Used Electronics Management In The United States, A Dissertation Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, Arizona State University May 2024, Page 2-3.

[7] - Aaron Perzanowski, Thomas W. Lacchia, Is There A Right To Repair? Op.Cit, Page 4.

عوامل، وظهر من نتائجه أن تنظيم الحق في الإصلاح تشريعياً يتمتع بدعم شعبي كبير، ومن المرجح أن ينمو مع زيادة دراية المستهلكين بالمشكلة، ويرجع السبب وراء الرغبة في التدخل التشريعي في أسواق الإصلاح، إلى التكاليف المرتفعة للإصلاحات ومحدودية توافر قطع الغيار والأدوات[٨].

ولغياب الحق في إصلاح المنتجات تأثيرات سلبية لا يستهان به على مجال البيئة، إذ إن قصر عمر المنتجات التكنولوجية، سيساهم بلا شك في إغراق البيئة بالنفايات الإلكترونية الخطرة، مما سيؤثر على صحة الإنسان، وعلى الرغم من أن العديد من مؤيدي الحق في الإصلاح يصرون على أنه سيفيد البيئة، ويصرون على أن تكاليف الصيانة الأرخص ستؤدي إلى احتفاظ المالكين بسلعهم لفترة أطول من الزمن، مما يقلل من الهدر، إلا أنه يزعم آخرون أنه من الممكن أن يؤدي الإصلاح المستقل، إلى إصلاح غير دقيق قد يؤدي لإتلاف الأجهزة، وعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة الضغط الهيدروليكي للحفارة لاكتساب المزيد من قوة الحفر – وهو تعديل شائع على مثل هذه الآلات – إلى إحداث خلل في توازن الآلة بأكملها[٩].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ما ذكره البعض من أن استبدال الأجهزة القديمة أو المكسورة بأخرى جديدة يؤدي إلى تأثيرين بيئيين ضارين. أولاً، يزيد بشكل كبير من الطلب على مواد التعدين اللازمة لإنتاج الأجهزة الأحدث. ثانيًا، تولد التكنولوجيا القديمة نفايات إلكترونية ضخمة، وبالفعل، زادت كمية وسرعة التخلص من المنتجات بسرعة في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم

[8] - Aaron Perzanowski, Consumer Perceptions Of The Right To Repair,op.cit, Page 388.

[9] - IKE Brannon, A Criticism Of ‘Right To Repair’ Laws, Manufacturers Have Some Good Reasons To Limit Buyers’ Access, Product Safety & Consumer Protection, Regulation, Spring 2024, Page 22.

الأجهزة الإلكترونية اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ ٨.٤ مليار وحدة، تم فيها توليد ٥٧.٤ مليون طن متري من النفايات الإلكترونية في عام ٢٠٢١[١٠].

مما سبق يتضح لنا مدى أهمية إقرار الحق في الإصلاح، بالنسبة للمستهلك وبالنسبة لحماية البيئة من النفايات التكنولوجية الخطرة، والانبعاثات الضارة الناتجة من تصنيعها، شديدة الخطورة على صحة الإنسان.

٢- الأهمية العملية للحق في الإصلاح في مصر:

لا يستطع أحد أن ينكر أهمية هذا البحث في الواقع العملي، من حيث تطبيق نتائجه داخل جمهورية مصر العربية، لا سيما أنها تعد من الدول الرائدة الآن في صناعة الأجهزة المنزلية، حيث أشار تحليل صادر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري مؤخراً إلى أن حجم سوق الأجهزة المنزلية الرئيسة في مصر من المتوقع أن يصل إلى ٩ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٩، بمعدل نمو سنوي مركب يزيد على ٨٪ خلال الفترة من عام ٢٠٢٤ إلى عام٢٠٢٩ [١١]، علاوةً على اتساع سوق التصنيع بمصر، هذا بالإضافة إلى أن إقرار الحق في الإصلاح يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثاً: إشكالية البحث:

من هذا المنطلق، وبما أننا أكدنا على ما لهذا البحث من أهمية، إلا أن إقرار الحق في الإصلاح في التشريعات يتعارض مع مصلحة مصنعي الأجهزة والمنتجات الذين يرفضون هذا الحق، بمقولة أن ذلك سيكشف عن أسرار منتجاتهم، بما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية،

---

[10] - Ahmad Fachri Faqi, Fadilla Jamila, Nur Khadijah، The Right To Repair, Op.Cit, Page 483.

[١١] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء

Https://Www.Idsc.Gov.Eg/News/Details/17856 تاريخ آخر زيارة ١٨-١٠-٢٠٢٤.

عن طريق تقليدها أو تزييفها أو الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال. لا سيما حقوق المؤلف المحمية بقوانين الملكية الفكرية.

ولذلك فإنه يتعين علينا، أن نركز إطار بحثنا في محاولة التوفيق بين كل هذه المصالح المتعارضة، مصلحة المستهلك، وأهداف حماية البيئة، من ناحية، ومدى حماية حق المؤلف مصنع برمجيات التشغيل في مختلف الأجهزة من الاعتداء عليه، حال إتاحة حق الإصلاح للمستهلك أو لأحد مراكز الإصلاح المستقلة عن المُصنع الأصلي.

وإذ نود أن نشير في هذا المقام، إلى أنه من صعوبات هذا البحث ندرة المراجع العربية التي تتناول "الحق في الإصلاح" باعتباره حقاً من أهم حقوق المستهلك، فغالبية المراجع التي تعني بحماية المستهلك قد ركزت على حماية هذا الأخير من الشروط التعسفية، أو حماية سلامته وأمنه من المنتجات الخطرة، وعلى جمعيات حماية المستهلك ودورها في تفعيل هذا القانون.

علاوة على ذلك، لم نجد من تناول فلسفة الحق في إصلاح الأجهزة ذات الركائز الإلكترونية، ومدى تعارضه مع بعض حقوق المؤلف، وفي الجانب الآخر، مدى تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة، عن طريق تقليل عدد النفايات الإلكترونية الخطرة.

رابعاً: تساؤلات البحث:

يثير هذا البحث العديد من التساؤلات، فما هو الحق في الإصلاح؟ وما هو مضمونه؟ وما مدى اختلاف ذلك المضمون بين المشرعين؟ فما هو محله ومن هم أشخاصه المخول لهم القيام به؟ وما أهميته بالنسبة للمستهلك؟ وما هي الانتقادات التي وجهت له؟ وهل يوجد تعارض بينه وبين حقوق الملكية الفكرية لا سيما حق مؤلف البرمجيات الرقمية؟ وكيف يمكن فض هذا التعارض على فرض وجوده؟ وما هي علاقته بالنفايات الإلكترونية الخطرة؟ وكيف يمكن التخلص منها بمقتضاه؟ وما هو دوره في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠؟

كل هذه التساؤلات وأكثر سنجيب عنها من خلال بحثنا هذا، حتى يتسنى لنا بلورة هذا الحق، وتنظيمه تشريعياً على أفضل نحو ممكن.

خامساً: منهج البحث:

لقد رأينا أن نتبع المنهج المقارن، وذلك من خلال تحديد نطاق المقارنة بين التشريع المصري سواء القواعد العامة في القانون المدني، وقانون حماية المستهلك، ومدى إقرارها لحق الإصلاح من ناحية، وبين التشريع الأمريكي الصادر حديثاً، والذي تسارعت في إصداره الولايات الأمريكية، فكان من ضمن تشريعات الولايات التي تبنت الحق في إصلاح المعدات الإلكترونية الرقمية، تشريع ولاية كاليفورنيا Senate Bill No. 244 والصادر في أكتوبر من عام ٢٠٢٣، وأما بشأن المشرع الفيدرالي الأمريكي، فنعرض لنصوص مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي للحق في الإصلاح H. R. 8544 الذي يتناول الحق في إصلاح المعدات الإلكترونية الرقمية، والذي كان آخر إجراء اتخذ فيه هو إحالته للجنة الطاقة والتجارة، في مايو من عام ٢٠٢٤.

كما أننا سنتناول مدى تطرق قوانين الملكية الفكرية، سواء المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، أو قانون حقوق المؤلف الأمريكي لمسألة الحق في الإصلاح، ومدى تعارضها مع حق المؤلف، ومدى تناول التشريعات المصرية، والأمريكية أيضاً لمشكلة النفايات الإلكترونية الخطرة، والتي تتزايد جراء عدم دعم الحق في الإصلاح.

سادساً: خطة البحث:

وبناءً على ما سبق رأينا أن نقسم بحثنا إلى فصلين، على النحو الآتي، يسبقهما مبحث تمهيدي:

مبحث تمهيدي: ماهية الحق في الإصلاح

الفصل الأول: التنظيم التشريعي للحق في الإصلاح

الفصل الثاني: مدى تعارض الحق في الإصلاح مع حق المؤلف، وتوافقه مع التنمية المستدامة

مبحث تمهيدي: ماهية الحق في الإصلاح:

نتناول من خلال هذا المبحث التمهيدي نشأة الحق في الإصلاح في القانونين المصري والأمريكي، وصولاً لمفهوم هذا الحق.

أولاً: نشأة الحق في الإصلاح في القانونين المصري والأمريكي:

نتعرض هنا لبيان كيفية نشأة وتطور الحق في الإصلاح في التشريع المصري، والأمريكي، حيث إن الحق في الإصلاح لم ينشأ تشريعياً بين عشية وضحاها، بل كان مجرد النص عليه نتاج تطور تشريعي، سواء في القواعد العامة، أو في قانوني حماية المستهلك المصري- السابق والحالي-، كما أنه على صعيد القانون الأمريكي كان ولا زال نتاج دعم حركات الإصلاح، ودعم جمهور المستهلكين، إلى أن تم تنظيمه مؤخراً تشريعياً بتنظيم تشريعي يتفوق على نظيره المصري، ومن ثم كان علينا أن نعرض لتلك النشأة في كلا القانونين المصري، والأمريكي.

١- نشأة الحق في الإصلاح في القانون المصري:

نعرض في هذا المقام للتطور التشريعي في قوانين حماية المستهلك المصري، الذي أدى إلى إقرار الحق في الإصلاح، لذا رأينا بيان بداية توجه المشرع نحو الحق في الإصلاح في التشريع السابق لحماية المستهلك المصري رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، ثم التطرق لتحليل مضمون الحق في الإصلاح في ضوء نصوص قانون حماية المستهلك الحالي رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨. حيث إنه قبل أن تُسن تشريعات خاصة بحماية المستهلك في المصري، لم يكن هناك ما يُعرف بالحق في الإصلاح، على نحو خاص، كصورة من صور الحق في الضمان، اللهم إلا في الإطار العام للأحكام العامة في عقد البيع المتعلقة بضمان العيب الخفي، أو في الضمان الاتفاقي لصلاحية المبيع للعمل مدة معينة.

فلقد نص المشرع المصري في القانون المدني تحديدا في المادة ٤٥٥ مدني علي حق المشتري عموما في عقد البيع في أن يكون الشيء المبيع صالحاً للعمل لمدة معينة، بما يضمن له الحق في إصلاح الخلل الذي يظهر بالسلعة، ولكنه شرط ذلك بوجوب ضمان البائع لعمل المبيع مدة معينة، أي ان هذا الضمان اتفاقي النشأة لا قانون، وبالتالي فإنه إذا لم يضمن البائع تلك الصلاحية للعمل، فليس للمشتري أي حق يذكر في إصلاح السلعة اللهم إلا إذا تحقق بالمبيع وصف العيب الخفي وبالتالي استحق المشتري الضمان القانوني للعيوب الخفية الذي لا مجال لعرضه الآن .

ولقد نصت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي فيما يتعلق بهذا النص، أنه جاء نقلاً عن المشروع الفرنسي الإيطالي تحديداً المادة ٣٧٤ منه، ليضمن صلاحية المبيع في المنتجات الدقيقة كالآلات الميكانيكية، والسيارات وما إلى ذلك[١٢].

وتجدر الإشارة إلى أن فترة الضمان الاتفاقي تُحدد وفقا لمبدأ حرية التعاقد وبالتالي قد تكون قصيرة للغاية لا يتحقق فيها هدف الإصلاح المنشود وغالبا ما تقل هذه المدة عن مدة الضمان القانوني للعيب الخفي المحددة بسنة من وقت التسليم[١٣]، وفقاً لسقوط دعوى ضمان العيوب الخفية بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع، بصريح نص المادة ٤٥٢ من القانون المدني المصري.

نلاحظ أن الخلل هنا في المبيع يتحقق بدون اشتراط وجود اي عيوب وبالتالي فلا ضرورة لكونه خللاً مؤثراً في قيمة المبيع من عدمه وأي خلل ولو بسيط يضمنه البائع مادام يؤثر

---

[١٢] – عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، البيع والمقايضة ، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ٩٦٢.

[١٣] - جابر محجوب علي، خدمة ما بعد البيع في بيوت المنقولات الجديدة، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانونين المصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٨٦.

في أداء وظيفته، ولقد نص المشرع المصري في المادة ٤٥٥ على إجراءات الرجوع بذلك الضمان، والتي تتمثل في إخطار المشتري للبائع بالخلل خلال شهر منذ ظهوره، ووجوب رفع الدعوى خلال ستة أشهر من إخطاره، ويتضح من صريح نص المادة ٤٥٥ أن هذا النص له طبيعة مكملة، إذ جاء في عجزها "هذا ما لم يتفق على غيره."

وفي حال الرجوع بالضمان، فإنه يتمثل في قيام البائع بإصلاح المبيع ليرجع صالحاً للعمل، وإذا لم يتمكن من ذلك الإصلاح، فإن عليه القيام بإبداله بآخر صالحاً للعمل[١٤]. وإذا لم يقم البائع بذلك يجوز للمشتري الحصول علي ترخيص من القاضي لإصلاحه على نفقة البائع، ولكن مكمن الصعوبة هو كون البائع المنتج والمحتكر الوحيد للسلعة وقطع غيارها، فهنا لا يجوز القيام بالالتزام إلا عن طريق شخص المدين (البائع) ويجوز تطبيق المادة ٢١٣ مدني حينها والحصول على حكم بإلزام البائع بهذا التنفيذ[١٥]. فهذه المادة تقرر حق الدائن في الحصول على حكم بإلزام المدين بالتنفيذ العيني، وبدفعه غرامة تهديدية إن امتنع عن ذلك، ولا يكون ذلك إلا في الحالة التي يكون فيها تنفيذ الالتزام عيناً غير ممكن أو غير ملائم إلا إذا قام به المدين بنفسه.

وبالأخير فإننا نؤكد أن خدمة ما بعد البيع خاصة(الإصلاح) تحتاج الي خطوات تشريعية فعالة، والدليل على ذلك، ما ذكره البعض من أن البائع لا يلتزم بخدمة الإصلاح لمجرد أن لديه خدمة ما بعد البيع، فقد لا يكون لديه قطع الغيار او الآلات او الفنيين اللازمين لذلك[١٦].

ونظراً لحاجة المستهلك للحماية في نواح عدة، وديمومة النظر له باعتباره الطرف الضعيف في التعاقد مع البائع، فإن تلك الحاجة قد أدت لسن قانون حماية المستهلك في جمهورية

---

[١٤] - نبيل إبراهيم سعد، العقود المسماة (عقد البيع)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٤٢٤.
[١٥] - جابر محجوب علي، خدمة ما بعد البيع في بيوع المنقولات الجديدة، مرجع سابق، ص ١٠٤.
[١٦] - جابر محجوب علي، خدمة ما بعد البيع في بيوع المنقولات الجديدة، مرجع سابق، ص ١٤٦.

مصر العربية، عليه فإننا نعرض هنا لمدى تعرض المشرع المصري للحق في الإصلاح، وفقاً لتلك القوانين.

أ- مدى تطرق المشرع المصري للحق في الإصلاح في قانون حماية المستهلك السابق:

لم يتطرق المشرع المصري في قانون حماية المستهلك السابق رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، إلى الحق في الإصلاح بشكل يتضح معه ماهيته، ومضمونه، ولم ترد به كلمة (إصلاح) إلا تحديداً في نص المادة السابعة منه، فيما يتعلق بحق المستهلك في طلب إبدال السلعة أو إصلاح العيب الذي بها أو إرجاع السلعة للمورد مع رد قيمتها كما هي دون تكاليف إضافية، وذلك في حالة وجود عيب في المنتج.

فلم ينظم المشرع ماهية هذا الحق، ولم يحدد نطاقه، وكل ما نُص عليه في اللائحة التنفيذية له، وتحديداً في المادة ١٩ (٨) أن يتضمن البلاغ الصادر من المستهلك بوجود عيب في المنتج أن يتضمن هذا البلاغ الإجراءات والوسائل التي يتيحها المورد لتمكين المستهلك، حال طلبه ذلك، من استبدال المنتج أو إصلاحه أو إرجاعه مع استرداد ثمنه وذلك كله دون أي نفقات إضافية.

وكل ذلك القصور في قانون حماية المستهلك، بشكل عام، وفيما يتعلق بالحق في الإصلاح، بشكل خاص، قد أدى لتوجه نظر المشرع المصري نحو سن وإصدار قانون جديد لحماية المستهلك، وهو القانون الحالي.

ب-نشأة الحق في الإصلاح في قانون حماية المستهلك الحالي:

إذا ما تطرقنا لقانون حماية المستهلك المصري الحالي رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، نجد أنه قد تضمن من ضمن نصوصه اصطلاح (إصلاح) ولكنه لم يتناوله كحق من حقوق المستهلك

الأساسية، فلم يفرد له نصوصاً بأكملها، وكل ما هنالك أنه تناوله على اعتبار أنه من ضمن الحقوق التي يشتمل عليها التزام المورد بضمان السلع المعمرة ضد عيوب الصناعة.

ولا مجال هنا في هذا المبحث التمهيدي لبيان محل هذا الحق ومضمونه، وفقاً لنصوص قانون حماية المستهلك المصري ولائحته التنفيذية، إذ إن ذلك سيكون موضع حديثنا بالفعل في الفصل الأول من البحث.

٢- نشأة الحق في الإصلاح في القانون الأمريكي

بعد تطور الصناعة إبان الثورة الصناعية، وممارسات التصنيع الأكثر تعقيداً، والمنتجات الاستهلاكية القوية، ظهر تفاوت حاد بين الشركة المصنعة والمستهلك، مما أثار بالتالي المشكلة المحتملة المتمثلة في القدرة على الإصلاح[١٧].

ومن الجدير بالذكر بدء التاريخ التشريعي للحق في الإصلاح في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية، حين قدم السناتور بول ويلستون (ديمقراطي عن ولاية مينيسوتا) قانون حق مالكي السيارات في الإصلاح لعام ٢٠٠١ (" MVORRA ")، وكان الغرض الصريح من سن هذا القانون، هو "حماية حقوق المستهلكين الأمريكيين في تشخيص السيارات وصيانتها وإصلاحها[١٨]".

وعقب ذلك خطوات رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في التشريع في مجال صناعة السيارات، وتحديداً في عام ٢٠١٢، حين أصدرت ولاية ماساتشوستس قانون حق مالكي السيارات في الإصلاح، والذي يتطلب من مصنعي السيارات تقديم معلومات تشخيص

[17] -(Dr.) TR Subramanya & Nidhi Saroj, Is Right To Repair One's Own Good A Consumer Right?Op.Cit, Page 185.

[18] - Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, Op.Cit, Page 389.

وإصلاح المركبات إلى المستهلك وإلى مراكز الإصلاح المستقلة من أجل توفير أعمال الصيانة والإصلاح، ويمثل هذا القانون حماية حق مالكي السيارات والشركات الصغيرة في إصلاح السيارات[١٩].

وبدأت عقب ذلك حملة تنادي بتوسيع نطاق الحق في الإصلاح، ولعله من المثير للدهشة أن هذه الحملة لم تبدأ إلا في ريف نبراسكا، عندما قاتل المزارعون من أجل الوصول لمعلومات لتشخيص المشاكل الموجودة بالجرارات الزراعية، وإصلاحها، وهذا دليل على اتساع نطاق البرمجيات، التي أصبحت داخلة في كل شيء تقريباً، في حياتنا اليومية، من الجرارات إلى الثلاجات، ومن الأجهزة اللوحية إلى مضخات الأنسولين، ومن الهواتف المحمولة إلى أجهزة التلفاز[٢٠].

بالفعل بدأت أكثر من ٤٠ ولاية في الولايات المتحدة في العمل على وضع اقتراحات تشريعية محددة، متعلقة بالإصلاح، وتشمل هذه الاقتراحات أحكاماً تتعلق بتعديلات تشريعية لقوانين الملكية الفكرية ذات الصلة من أجل وضع استثناء قانوني يسمح بالحق في الإصلاح[٢١].
فلقد عملت تلك الولايات في الولايات المتحدة على تنظيم الحق في الإصلاح بتشريعات، على غرار قانون الحق في الإصلاح في كاليفورنيا الذي يمنح مراكز الإصلاح المستقلة

---

19 - Benjamin J. Louviere, Time For A Tune Up In America's Healthcare Market: Securing The Right To Repair For Medical Devices, The Journal Of Corporation Law, Vol 48: 1, 2022, Page 188.

20 - Marissa Macaneney, If It Is Br If It Is Broken, You Should Not Fix It: The Threat Fair Repair Air Repair Legislation Poses To The Manufacturer And The Consumer, ST. Johns Law Review, Volume 92, NO 2. Summer 2018.

21 - Https://Www.Wipo.Int/Wipo_Magazine/Ar/2023/03/Article_0005.Html Last Visit Was On 21-10-2024.

والعملاء الحق في الوصول إلى الأدوات والوثائق اللازمة لإجراء إصلاحات آمنة على أجهزتهم[٢٢].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى قيام جمعية الإصلاح ، وهي منظمة مناصرة لدعم مراكز الإصلاح المستقلة، بإقناع بعض مشرعي القانون في ٣٢ ولاية على الأقل منذ عام ٢٠١٤ بتقديم مشاريع قوانين تتضمن جانباً من جوانب الحق في الإصلاح، أو تتناوله بالكامل، و تستند معظم مشاريع القوانين إلى التشريع النموذجي الخاص بتلك الجمعية ، وبينما يوجد اختلاف من ولاية لأخرى في تفاصيل التشريعات، وفي الصناعات التي يشملها الحق في الإصلاح، إلا أن معظم التشريعات تتطلب من مصنعي المنتجات المعتمدة على الإلكترونيات الرقمية المضمنة بها، جعل أي مستندات وأجزاء وأدوات مقدمة لمراكز الإصلاح المعتمدين من قبل المصنعين، متاحة أيضاً لمراكز الإصلاح المستقلة بشروط معقولة، بما في ذلك أي تحديثات لبرامجها الثابتة، وبالتالي يجب على الشركات المصنعة توفير المعدات والوثائق لإعادة ضبط أجهزة الأمان التي تمنع الصيانة أو الإصلاح[٢٣] .

ولقد اتضح لنا أن العديد من مُصنعي الأجهزة الأصليين يقوموا بتقييد الوصول إلى الأجزاء والأدوات، ورفض توفيرها لأي شخص باستثناء ورش الإصلاح التابعة لتجارها، وهذا النوع من السيطرة يؤدي إلى احتكار ممارسة الإصلاح، ويمنع الورش المستقلة من الإصلاحات ويمكّن الشركات المصنعة من تحديد أسعار مرتفعة بشكل مبالغ فيه، وليس من قبيل

---

22 - Sonja Hansen And Sheila Davis, The Right To Repair Of Electric Vehicle Batteries, Infosheet, See GAIA's Battery Info Sheet Series At: Www.No-Burn.Org/Batteries., Page 6
Last Visit Was On 24-11-2024.

23 - Https://Www.Brookings.Edu/Articles/President-Bidens-Right-To-Repair-Order-Needs-Strengthening-To-Aid-Consumers/
Last Visit Was On 21-10-2024.

المصادفة أن نعلم أن إصلاح شاشة الهاتف الذكي غالباً ما يكون حوالي نصف تكلفة الجهاز الجديد، وما يسمى "قاعدة ٥٠٪" هي اتجاه شديد التعسف، وبالتالي يختار العديد من العملاء الاستبدال بدلاً من الإصلاح[٢٤].

ويتضح لنا من ذلك الأمر اتجاه المُصنعين الأصليين إلى رفع قيمة الإصلاح بما يعادل نصف قيمة شراء منتج جديد، مما يجعل المستهلك محجماً عن الإصلاح، مدفوعاً للاستهلاك والشراء، بما يؤدي لعواقب وخيمة ضارة للبيئة، التي ستكون حتماً غارقة بالنفايات الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي بايدن قد وقع في يوليو من عام ٢٠٢١ أمراً تنفيذياً يوجه من خلاله لجنة التجارة الفيدرالية لسن لوائح إضافية تحظر سياسات الشركات المصنعة التي تمنع إصلاح المعدات والأجهزة من قبل الأفراد وورش الإصلاح المستقل[25].

ويرجع السبب في اهتمام أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بمنح الحق في الإصلاح والمعلومات اللازمة للقيام به للمستهلكين ولورش الإصلاح المستقلة؛ إلى سوء سياسات المصنعين، والتي تدعم دائماً استبدال المنتجات عوضاً عن إصلاحها، وبالتالي تتعارض مع مضمون الحق في الإصلاح.

ولقد صدر عقب ذلك عدة تشريعات تتناول الحق في الإصلاح، كتشريع ولاية نيويورك رقم nn–399 والذي تم العمل به في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣ ،ويعتبر أول تشريع أمريكي يتناول الحق في إصلاح المعدات الإلكترونية الرقمية، وعقبه تشريعات أخرى، كتشريع ولاية كاليفورنيا رقم SB–244، والذي صدر في أكتوبر ٢٠٢٣، وتم العمل به في الأول من

---

24 - Https://Www.Repair.Org
Last visit was on 21-10-2024.

25 -Https://Www.Brookings.Edu/Articles/President-Bidens-Right-To-Repair-Order-Needs-Strengthening-To-Aid-Consumers/
Last Visit Was On 21-10-2024.

يوليو عام ٢٠٢٤، وأيضاً المشروع التمهيدي للقانون الفيدرالي الأمريكي لإصلاح المعدات الرقمية، والتي كانت مدعاة لإثارة جدل وانتقاد من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، لا سيما حق المؤلف، الذي يملك حقوقاً على تلك البرمجيات الرقمية، حيث تخوف أصحاب الحقوق المحمية من الاعتداء على حقوقهم، إذا ما تم السماح للغير بممارسة الحق في الإصلاح، وإزالة أقفال الأمان المتعلقة بالمنتج ذا الشرائح الإلكترونية. وهو ما سنتناوله تفصيلياً في المبحث الثاني من بحثنا.

ومن الجدير بالذكر، أن الحق في الإصلاح قد لاقى تأييداً كبيراً في أوروبا أيضاً وليس فقط بالولايات المتحدة الأمريكية، فبناءً على استطلاع أجرته المفوضية الأوروبية، في عام ٢٠٢٠، اتضح أن نحو ٧٧ % من المستهلكين يفضلون إصلاح منتجاتهم، عوضاً عن شراء أخرى جديدة، ولكنهم في النهاية يضطرون إلى استبدالها أو التخلص منها بسبب تكلفة الإصلاح ونقص الخدمة المقدمة، وهناك عقبة أخرى أمام الاستهلاك الأكثر استدامة، وهي التقادم، حيث يتم تصميم بعض المنتجات بحيث تفقد صلاحيتها للعمل بعد فترة زمنية أو قدر معين من الاستعمال، وفي بعض الأحيان يتم إصلاح مكونات الأجهزة لا استبدالها، ولذا اعترفت المفوضية الأوروبية بهذا الحق، حرصاً منها على حماية المستهلك، ومن ثم صدر التوجيه الأوروبي رقم 771/2019 الذي يتناول بالتنظيم الحق في الإصلاح بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٩وعدل التوصية السابقة ٢٠١٧/٢٣٩٤ (الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ بشأن التعاون بين السلطات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ قوانين حماية المستهلك.) وألغى ما سبقه ٤٤/١٩٩٩[٢٦].

[26] - Ahmad Fachri Faqi,Fadilla Jamila, Nur Khadijah, The Right To Repair, Op.Cit, Page 486.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التوجيه الأوروبي ٢٠٢٤/١٧٩٩ المتعلق بالقواعد المشتركة لتعزيز إصلاح السلع، والذي تم اعتمادُه في ١٣ يونيو ٢٠٢٤، وتم العمل به في ٣٠ يوليو ٢٠٢٤، والذي يتعين على الدول الأعضاء أن تنقله إلى قوانينها الوطنية وأن تطبقه اعتبارًا من ٣١ يوليو ٢٠٢٦، والذي إلى تعزيز الاستهلاك الأكثر استدامة من خلال زيادة إصلاح وإعادة استخدام السلع داخل وخارج فترة الضمان القانوني، وكذا إطالة عُمْر المنتجات الاستهلاكية. ويُكمل هذا التوجيه أيضًا التوجيهَ رقم ٢٠٢٤/٨٢٥ بشأن تمكين المستهلكين من التحول الأخضر، أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر أو الاقتصادٍ الصديق للبيئة، والذي يهدف إلى تزويد المستهلكين بمعلوماتٍ حول جودة السلع وقابليتها للإصلاح لحظة البيع. وكذا ينص هذا التوجيه على مدّ فترة الضمان القانوني عن تلك المنصوص عليها في التوجيه رقم ٢٠١٩/٧٧١ عاماً إضافيّاً إذا اختاروا إصلاح المنتج بدلًا من استبداله بموجب الضمان القانوني)[٢٧].

ثانياً: مفهوم الحق في الإصلاح:

إن "الحق في الإصلاح" ما هو ببساطة إلا تمكين الأفراد بأن يكونوا قادرين على إصلاح أجهزتهم بأنفسهم "الإصلاح الذاتي "، أو على الأقل بواسطة فني إصلاح من اختيارهم[٢٨]، فلقد نشأت حركة الحق في الإصلاح من أجل حماية قدرة الأفراد على إصلاح منتجاتهم وحق الجهات المستقلة في إصلاحها[٢٩].

---

[27] - https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2024/1799/oj/eng
Last visit was on 2/2/2024.

[28] - Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, North Carolina Journal Of Law & Technology, UNC School Of Law, Volume 23 Issue 2, Page 386.

[29] - Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair: An Argument For Federal Legislation Guaranteeing The Right To Repair, Iowa Law Review, Vol. 105, 2020, Page 2396.

ويمكننا القول إذاً بأن للحق في الإصلاح مفهوم قانوني جديد وغير تقليدي، يتناول منح الحق في إصلاح منتج تالف، مثل سيارة أو هاتف ذكي، أو إجراء أي تغييرات على هذا المنتج إلى المالك أو الصانع أو فني إصلاح تابع لجهة خارجية[٣٠].

[30] - (Dr.) Tr Subramanya & Nidhi Saroj, Op.Cit, Page 182.

الفصل الأول

التنظيم التشريعي للحق في الإصلاح

نتناول من خلال هذا الفصل أحكام الحق في الإصلاح، من حيث المحل الذي يرد عليه، وما هي السلع التي تعتبر محلاً له؟ ومن حيث الأشخاص الذين لديهم السلطة في ممارسة هذا الحق؟ ومن ثم نتجه لتحديد مضمونه، فما الذي يخوله هذا الحق؟ وما الذي لا يجيزه؟ كل ذلك عن طريق اعتماد منهج المقارنة.

فيتم تناول تلك الجزئيات من خلال مقارنة تشريع حماية المستهلك المصري، بالقوانين الأمريكية، كتشريع ولاية كاليفورنيا Senate Bill No. 244والصادر في أكتوبر من عام ٢٠٢٣، والمشروع التمهيدي للقانون الفيدرالي الأمريكي H. R. 8544الذي يتناول الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية.

بناءً على ذلك فقد رأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الأول: نطاق الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية في القانونين المصري والأمريكي

المبحث الثاني: مضمون الحق في الإصلاح وضماناته التشريعية في القانونين المصري والأمريكي

المبحث الثالث: الضمانات التشريعية للحق في الإصلاح

المبحث الأول

نطاق الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية في القانونين المصري والأمريكي

نتناول من خلال هذا المبحث بيان نطاق الحق في إصلاح الأجهزة الرقمية، سواء من حيث نطاقه الموضوعي، أي محل الحق في إصلاح المعدات الرقمية، أو من حيث نطاقه الشخصي، أي الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح، وذلك من خلال المقارنة، بين نصوص القانون المصري، ومشروع القانون الفيدرالي الأمريكي، وتشريع ولاية كاليفورنيا المتعلق بإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية.

وبناءً على ذلك نقسم هذا المبحث للمطالب الآتية:

المطلب الأول: محل الحق في الإصلاح في القانونين المصري والأمريكي

المطلب الثاني: الأشخاص المخول له القيام بالإصلاح في القانونين المصري والأمريكي

المطلب الأول

محل الحق في الإصلاح في القانونين المصري والأمريكي

نتناول من خلال هذا المطلب تحديد المحل الذي ينطبق عليه هذا الحق، فلقد تخيرنا أن نعرض للحق في إصلاح المعدات الإلكترونية الرقمية، والذي صدرت به بالفعل قوانين مخصصة لبعض الولايات الأمريكية، والتي تخيرنا منها ولاية كاليفورنيا، كما أن هناك مشروع قانون فيدرالي مخصص أيضاً لإصلاح المعدات الإلكترونية الرقمية، كما ذكرنا آنفاً. والسؤال الآن هل لدينا من ضمن نصوص قانون حماية المستهلك المصري الحالي حق مماثل لإصلاح مثل تلك الأجهزة؟ هذا ما سنبينه فيما يلي.

الفرع الأول

محل الحق في الإصلاح في قانون حماية المستهلك المصري الحالي

إن المشرع المصري في قانون حماية المستهلك –سالف الذكر– وتحديداً بالرجوع لمضمون نص المادة ٢٢ منه، قد نص على التزام المورد بضمان السلع المعمرة، ويفهم من ذلك أن ذلك الضمان سيكون مقصوراً فقط على السلع المعمرة، وعلى عيوب الصناعة. وتُحدد السلع المعمرة، وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالصناعة، وذلك بحسب المعايير التي تم وضعها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويشمل الضمان فقط السلع المعمرة، ومع ذلك لم يتم تعريف السلع المعمرة، لا في قانون حماية المستهلك، ولا في اللائحة التنفيذية للقانون، وكل ما تم النص عليه في شأنها أن يتم تحديدها وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء، بشرط أن يكون العرف التجاري جارياً على أن عمرها الافتراضي أكثر من عامين.

ولقد تم تعريف العمر الافتراضي بأنه الفترة الزمنية التي يلتزم فيها المورد بتقديم خدمة ما بعد البيع، بما يتناسب مع طبيعة المنتج، ويلتزم المورد خلال تلك الفترة بأن يوفر للمستهلك مراكز الخدمة والصيانة، وقطع الغيار[٣١].

والتساؤل هنا هل يلزم تعريف السلع المعمرة ارتباطاً بالعمر الافتراضي؟ وللإجابة على هذا التساؤل، يرى الباحث أنه لا يلزم الربط بين السلع المعمرة والعمر الافتراضي، وأنه من الضروري وضع اصطلاح للسلع المعمرة، حتى لو كان العرف التجاري جارياً على أن عمرها الافتراضي أقل من عامين، إذ نرى –في رأينا– أن السلع المعمرة هي تلك التي لا يخلو منزل منها باعتبارها

[٣١] - المادة ١٦/١ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري، الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٢ لسنة ٢٠١٩.

من مستلزمات الحياة الأساسية في العصر الحالي، ونرى ضرورة وضع قوائم استرشادية لأمثلة لتلك السلع المعمرة من السيد الوزير المختص.

فهل وصف السلع المعمرة التي يزيد عمرها الافتراضي عن عامين ينطبق على كل الأجهزة الإلكترونية الرقمية؟ أم أن هذا الأمر قاصر على السلع الكبرى؟ وهل معنى ذلك أن أي جهاز قائم على دعامة إلكترونية –الذي لا يكاد يخلو يومنا كجمهور المستهلكين من الاعتماد عليه– لا يتم تحديد مدة عمره بفترة أطول من عامين، سيخرج عن الضمان، وفقاً للقانون المصري؟

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً كشاشة تلفاز، أو لعبة إلكترونية، أو قارئ إلكتروني، أو ماكينة صنع القهوة، وإلى غير ذلك من أجهزة، يدفع المستهلك مقابلاً كبيراً جداً من أجل شرائها واستخدامها، فما الأمر إذا كانت ستتلف بعد أكثر من عامين؟ ولم يتم توفير قطع غيار لها؟ أو أية معلومات حول إصلاحها؟ فإن ذلك سيؤدي بالقطع لفقدانها كل قيمها، وألقاؤها كنفاية إلكترونية في البيئة، مما يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، ومع المحافظة على صحة الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس جهاز حماية المستهلك المصري قد أصدر قراراً يلزم في مادته الأولى منتجي السلع ومستورديها وموردیها بالإعلان عن العمر الافتراضي لها[٣٢].

والسؤال الآن هل ترك الأمر في تحديد العمر الافتراضي للسلع بيد المُصنع هو أمر جدير بالتأييد؟ فماذا لو تهرب من ذلك ونص على عمر أقل من عمر السلعة الحقيقي، تحايلاً على

[32] - Https://Manshurat.Org/Content/Hmy-Lmsthlk-Ylzm-Lntjyn-Wlmwrdyn-Blln-N-Lmr-Lftrdy-Llsl
تاريخ آخر زيارة ٢٣-١١-٢٠٢٤.

أحكام القانون، حتى يقل عمرها عن عامين، وبالتالي تخرج عن هذا الضمان؟ وبالفعل لقد أثار هذا القرار امتعاض البعض [٣٣].

ونحن نتفق مع ذلك النقد، ونشير إلى أنه رغم مما تقدم، فلا زال الوضع كما هو، و لم يتم الالتفات إليه –في رأينا– ينبغي أن تكون مدة العمر الافتراضي للسلع أطول من ذلك، ويجب النص عليها بتعديل تشريعي، أو على الأقل بقرار وزاري، بما يفعل دور الضمان – إن سلمنا بالقول أنه يعد كاف بالحال التي عليها في القانون الآن – وهي كونه يتعلق بضمان عيوب الصناعة فقط.

الفرع الثاني

محل الحق في الإصلاح في التشريعات الأمريكية

لا مندوحة من القول بأن محل الحق هو الموضوع الذي ينصب عليه هذا الحق، ولذا فقد رأينا أن نُطلق عليه أيضاً اسم النطاق الموضوعي للحق، ونبحث من خلاله عن تحديد ما ينطبق عليه تلك التشريعات، وما يخرج من نطاق تطبيقها.

أولاً: تعريف الأجهزة الإلكترونية الرقمية كمحل للحق في الإصلاح:

[٣٣] ـ نذكر في هذا المقام امتعاض بعض نواب مجلس النواب، حيث علقت إحدى النائبات، وهي وكيل لجنة المشروعات الصغيرة بالبرلمان في بيان صحفي لها "أن هذا القرار في ظاهرة حماية المشترى وفي باطنه باب خلفي للتهرب من المسؤولية في حالة تعرض السلع أو المنتجات الى التلف، كما أن هذا القرار لم يصدر مثيله في أي مكان بالعالم سوى هنا في مصر." وماذا لو أقر المورد أن السلعة سوف تتلف في غضون وقت أقل من موعد الضمان، هل نحتكم إلى الضمان أم إلى موعد التلف المدون على السلعة! ثم أنه ما الهدف منه... ألا يكفي تاريخ الضمان والذي بموجبه يتم ضمان السلعة من أية عيوب صناعة، ما العائد او القيمة المضافة جراء التنبؤ بموعد التلف او العمر الافتراضي. ولقد ذكرت أن هذا القرار يصاحبه غرامة مالية كبيرة قدرها اثنان مليون جنية، مما سيدفع التجار لوضع تواريخ ومواعيد أقل بكثير من العمر الافتراضي الصحيح كي يتفادوا العقوبات المالية، مما سيضر بالمشترى وأيضا بجودة السلعة

Https://Www.Elbalad.News/5166067

تاريخ آخر زيارة ٢٣-١١-٢٠٢٤.

نتناول الآن تعريف مصطلح "الأجهزة الإلكترونية الرقمية" في مختلف التشريعات الأمريكية، فلقد عرفها مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي Bill H. R. 8544 بأنها أي منتج يعتمد في أداء وظيفته، كلياً أو جزئياً، على الإلكترونيات الرقمية المضمنة فيه أو المتصلة بمنتج آخر، في القسم ٥ منه المتضمن التعريفات في المادة الثانية منه[٣٤].

وتعتمد تلك الأجهزة على برمجيات، ويمكن تعريف البرنامج بأنه" يتكون من عبارات أو تعليمات يتم تنفيذها بواسطة جهاز حاسوب للحصول على نتيجة معينة. أو، بعبارة أخرى، البرنامج هو معلومات رقمية تؤدي وظيفة على جهاز حاسوب. قد يقول مطور البرامج إن البرنامج يأتي في شكلين أساسيين: التعليمات البرمجية المصدر ورمز الكائن[٣٥].

ولقد عرف قانون كاليفورنيا في القسم الأول منه مادة ٣ فقرة أ منه تلك الأجهزة الإلكترونية بأنها، كل منتج تم تصنيعه لأول مرة، وتم بيعه أو استخدامه لأول مرة في كاليفورنيا، في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢١، الموصوف في الأقسام الفرعية (ح) أو (ط) أو (ي) أو (ك) من القسم ٩٨٠١ من قانون الأعمال والمهن الذي توفر له الشركة المصنعة الأدوات وقطع الغيار والوثائق لمقدمي خدمات الإصلاح المعتمدين، ويتضمن المنتجات الموضحة في تلك الأقسام الفرعية التي يتم بيعها للمدارس أو الشركات أو الحكومات المحلية أو بطرق أخرى خارج البيع بالتجزئة المباشر[٣٦].

---

34 - 'Section 5, article 2 "digital electronic equipment means any product that depends for its functioning, in whole or in part, on digital electronics embedded in or attached to the product"

35 - Robert W. Gomulkiewicz, Considering A Right To Repair Software, Berkeley Technology Law Journal, Vol 37, Issue 3, 2022, Page 948.

36 - Section 3 (A), of SB.244 "Electronic or appliance product" or "product" means a product, manufactured for the first time, and first sold or used in California, on or after July 1, 2021, described in subdivision (h), (i), (j), or (k) of Section 9801 of the Business and Professions Code for which the manufacturer makes available tools, parts, and documentation to authorized repair providers, and includes products described in those

ومما سبق، يبين لنا أنه، ورغم الاختلافات الطفيفة بين تلك التعريفات، فقد لاحظنا أن أهم ما نعول عليه بشأن تعريف المنتج الإلكتروني، إذا ما تبادر لنا سن تشريع مصري لإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية، بأنه كل ما يتضمن شريحة إلكترونية مضمنة فيه أو مرفقة بمنتج آخر، وتتصل تلك الشريحة بقدرته على القيام بوظيفته سواء كلياً أو جزئياً.

تندرج مجموعة واسعة من المنتجات الإلكترونية: الكاميرات الرقمية، وسماعات الرأس، وأجهزة الألعاب، والطابعات، والماسحات الضوئية، ومكبرات الصوت، والميكروفونات، وأجهزة العرض، ولوحات المفاتيح الكهربائية، ومكبرات الصوت، وموالفات الغيتار، وآلات صنع القهوة، وأفران الميكروويف، والساعات الرقمية، وساعات اليد، وسلاسل المفاتيح، وشاشات الأطفال، والهواتف الأرضية، وماسحات الباركود، وأجهزة الصراف الآلي[٣٧].

وبالتالي يشمل المنتج الإلكتروني السلع الاستهلاكية، بدايةً من الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية، إلى المعدات واسعة النطاق مثل لوحة نتائج كرة السلة الاحترافية، أو نظام جراحي روبوتي متقدم، دون أن تأخذ التشريعات الأمريكية – محل المقارنة– في اعتبارها العمر الافتراضي للمنتج[٣٨].

ومع ذلك فسنلاحظ الآن استثناء المشروع التمهيدي للقانون الفيدرالي الأمريكي، وقانون كاليفورنيا – سالف الذكر – لبعض الأجهزة من كونها محلاً للحق في الإصلاح، وفقاً لنصوص القوانين التي تعني بالأجهزة الإلكترونية الرقمية.

---

subdivisions that are sold to schools, businesses, local governments, or in other methods outside of direct retail sale.

[37] - Alex Reinauer, Two Wrongs Don't Make A Right To Repair How State, Op.Cit, Page 5.

[38] - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It: The Threat Fair Repair Legislation Poses To The Manufacturer And The Consumer, St. John's Law Review, Article 6, Novembre 2018, Page 338-339.

ثانياً: ما يخرج عن نطاق تطبيق التشريعات الأمريكية – محل المقارنة–:

تلاحظ لنا استبعاد التشريعات الأمريكية – على اختلافها– بعض الأشياء من اعتبارهاً محلاً للحق المتعلق بإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية.

وبناءً عليه نعرض الآن لاستثناءات كل من المشروع الفيدرالي الأمريكي، وقانون ولاية كاليفورنيا، لأشياء لكيلا تعد محلاً للإصلاح، بمقتضى تلك القوانين:

١– بالنسبة لاستثناءات المشروع الفيدرالي الأمريكي:

فبالنسبة لمشروع القانون الفيدرالي الأمريكي – سالف الذكر – فقد استبعد من نطاق تطبيقه بالقسم ٥ منه رقم (١) أ– المركبات الآلية والشركات المصنعة لمعدات السيارات أو تاجر السيارات، كما أنه نص في الفقرة ب– على استبعاد الشركات المصنعة للأجهزة الطبية والتي تقوم بإنتاج تلك الأجهزة.

ولنتناول هذين الاستثنائيين بشي من التفصيل، فيما يلي:

- **استثناء الأجهزة الطبية:**

وأوضح المشرع الفيدرالي مفهوم هذه الاستثناءات تفصيلياً، حتى لا يثار بشأنها أي خلط، فأوضح في القسم ٥ تعريفات مادة (٦) منه، الجهاز الطبي بأنه هو المنطبق عليه التعريف المحدد له بالمادة ٢٠١ (ج) من القانون الفيدرالي للغذاء والدواء ومستحضرات التجميل .U.S.C.321(H)21[٣٩]

فلقد تم تعريف الجهاز الطبي بأنه "أداة، أو جهاز، أو آلة، أو اختراع، أو غرس، أو كاشف

[39] - "medical de vice'' "has the meaning given the term "device'' under section 201(h) of the Federal Food, Drug and 4 Cosmetic Act (21 U.S.C. 321(h))." Section 5(6) of H. R. 8544.

مختبري، أو أي مادة أخرى مماثلة أو ذات صلة، بما في ذلك جزء مكون أو ملحق يكون:

(أ) معترفاً به في الكتالوج الوطني الرسمي أو دستور الأدوية الأمريكي أو أي مكمل لهما، أو (ب) مخصصاً للاستخدام في تشخيص المرض أو الحالات الأخرى أو في مداوة، أو تخفيف، أو علاج، أو منع المرض لدى الإنسان أو الحيوانات الأخرى أو (ج) مخصصاً للتأثير على بنية أو أي وظيفة لجسم الإنسان أو الحيوانات الأخرى، ولا يحقق أغراضه الأساسية المقصودة من خلال العمل الكيميائي داخل أو على جسم الإنسان أو الحيوانات الأخرى ولا يعتمد على التمثيل الغذائي لتحقيق أغراضه الأساسية المقصودة. لا يشمل مصطلح "الجهاز" وظائف البرامج المستبعدة بموجب القسم ٥٢٠.[٤٠]"

ولقد كان وراء استبعاد الأجهزة الطبية من الحق في الإصلاح، مجموعة متنوعة من الحجج، التي أثارت حولها الكثير من الجدل، ففي كاليفورنيا، حذرت شركة APPLEمن أن المستهلكين معرضون لخطر الإصابة الجسدية إذا حاولوا استبدال بطاريات iPHONE الخاصة بهم، كما أصدرت شركتي DYSON و LG تحذيرات لا أساس لها من الصحة بأن الحق في الإصلاح يمكن أن يعرض السلامة الشخصية للمستهلكين للخطر. أما الحجج الأكثر معقولية، فهي تلك التي أثارها مصنعو الأجهزة الطبية ومجموعاتهم التجارية والتي تتعلق بالصحة، فلقد حذرت مجموعة ADVAMED وهي (مجموعة تجارية للأجهزة الطبية) المشرعين في ماساتشوستس من أن تشريع الإصلاح المقترح للولاية، يمكن أن يؤدي إلى صيانة وإصلاح الأجهزة الطبية عن طريق أفراد غير مدربين على ذلك، وغير مختصين، وأنه يمكن استخدام قطع غيار غير مناسبة[٤١].

كما ادعى آخرون بأن تعريض تلك الأجهزة للإصلاح من قبل طرف ثالث غير مدرب على

---

40 - Section, 201(h) of the Federal Food, Drug and 4 Cosmetic Act (21 U.S.C. 321(h).

41 - Aaron Perzanowski, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Op.Cit, Page 378.

إصلاح الأجهزة الطبية وإعادة بيعها، دون أي معايير أو مساءلة، يشكل خطراً كبيراً، كما تم تصميم بعض الأجهزة الطبية لتكون "للاستخدام مرة واحدة فقط"، دون إمكانية إصلاحها وإعادة استخدامها، كما أنه في الغالب تعتمد الشركات المصنعة للأجهزة الطبية على تلك الشروط والمتطلبات؛ لضمان الامتثال للأداء وسلامة المرضى ومتطلبات إدارة الأغذية والعقاقير الفيدرالية الأمريكية (FDA)، لذلك من خلال تجاهل هذا التصنيف والسماح بحرية إصلاح أي وجميع الأجهزة الإلكترونية، فسيتم المساس حتماً بسلامة المرضى[٤٢].

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أنه في أثناء تفشي وباء كورونا، أو ما يُعرف علمياً بـ كوفيد ١٩، قد واجهت جميع المستشفيات نقصاً حاداً في الأجهزة، لا سيما في أجهزة التنفس الصناعي، وظهر الاحتياج لصيانة وإصلاح المعدات الطبية كمشكلة ملحة، بسبب أن اللجوء إلى الإصلاح المصرح به، والذي يتطلب غالباً إعادة شحن الأجهزة إلى الشركة المصنعة، يترك المستشفيات بدون معدات ضرورية لأيام أو أسابيع، وفي بعض الحالات، ستسبب فشل المصنعون في الإصلاح السريع إلى تعريض المرضى للخطر.

وهذا ما كاد أن يحدث في أحد المستشفيات بدولة إيطاليا وقت جائحة كورونا، حيث لم يستطع حينها المصنعون توفير صمامات لأجهزة التنفس الخاصة بهم من الشركة المصنعة، فقام متطوعون محليون بتصميم ١٠٠ بديل ثلاثي الأبعاد لا يكلف أكثر من بضع دولارات للجهاز الواحد، وتمكن المتطوعون من تحقيق هذا الإنجاز في يومين فقط، دون مساعدة من الشركة المصنعة، التي رفضت مشاركة مواصفات التصميم[٤٣].

ومن الجدير بالذكر، وفقاً لتقرير صدر مؤخرًا عن إدارة الغذاء والدواء (FDA)، أن استمرار توفر

---

42 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 341-342.

43 - AARON PERZANOWSKI, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Indiana Law Journal, Volume 96, Op.Cit, Page 364.

كيانات خارجية لخدمة وإصلاح الأجهزة الطبية أمر بالغ الأهمية في أداء نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، كما أوضحت تلك الهيئة أن العديد من مزودي خدمات الإصلاح التابعين لجهات خارجية يقدموا خدمة عالية الجودة وآمنة وفعالة للأجهزة الطبية[٤٤].

ولقد أثبت الواقع العلمي أهمية إصلاح الجهات المستقلة (فني الإصلاح المستقل)، عندما تلقت ولاية لوس أنجلوس الأمريكية عدد نحو مائة وسبعين جهاز تنفس صناعي معيب في خضم أزمة (كوفيد ١٩)، وبدلاً من شحنها مرة أخرى إلى الشركة المصنعة، قد اعتمدت على شركة ليست عاملة بالمجال الطبي تُسمى "BLOOMENERGY "وهي شركة تصنع مولدات طاقة خلايا الوقود، والتي نجحت بالفعل في إصلاح أجهزة التنفس الصناعي في غضون أيام[٤٥].

ولقد احتدم الجدل بين مؤيدي ومعارضي الحق في إصلاح الأجهزة الطبية، فلقد برر مؤيدو حق الجهاز الطبي في الإصلاح بأن ذلك سيساهم في قلة التكاليف، وسيدعم تقديم الرعاية في الوقت المناسب للمرضى لا سيما عندما يتعطل الجهاز دون المساس بسلامة المرضى، أو تعريضهم للخطر، وبالتالي يساهم بشكل كبير في العمل على تخفيف تأخيرات الإصلاح التي شوهدت مؤخراً، بينما أكد مصنعو المعدات الأصلية مخاوفهم بشأن مثل هذه الإصلاحات التي تعرض– في رأيهم– سلامة المرضى والأمن السيبراني وحقوق الملكية الفكرية لمصنعي المعدات الأصلية للخطر[٤٦].

---

44 - U.S. Food & Drug Admin., Fda Report On The Quality, Safety, And Effectiveness Of Servicing Of Medical Devices (2018), Https://Www.Fda.Gov/Media /113431/Download Https://Perma.Cc/43BV-EMHG

تاريخ اخر زيارة ١-١٢-٢٠٢٤

45- AARON PERZANOWSKI, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Op.Cit, Page 379.

46 -Benjamin J. Louviere, Time For A Tune Up In America's Healthcare Market, Op.Cit, Page 197.

وكل الأمثلة –سالفة الذكر –، توضح – من وجهة نظرنا– مدى نجاحها في إنقاذ الموقف، وسرعة تلقى المرضى العلاج. وهذا المثال يدلل على أنه ليس بالضرورة، اللجوء لمُصنعي الأجهزة الطبية لإصلاحها وصيانتها.

واستجابةً لما سبق، قُدم مشروع قانون مقترح لاختيار المستهلك. في ٧ أغسطس ٢٠٢٠، حين قدمت النائبة إيفيت كلارك (ولاية نيويورك) قانون حق البنية التحتية الطبية الحرجة في الإصلاح لعام ٢٠٢٠ (" CMIRRA ") كاستجابة لوباء COVID حين واجه المهنيون الطبيون صعوبات في الحفاظ على تشغيل الأجهزة الطبية المهمة، بالنظر إلى الضغوط المذهلة الناجمة عن التدفق غير المسبوق لمرضى كوفيد–١٩ وفنيي الإصلاح الطبي الحيوي المثقلين بالعمل[٤٧].

مع الإشارة هنا إلى أنه يتعين – في رأينا – التركيز على ضرورة أن يعمل هذا القانون – المتعلق بإصلاح الأجهزة الطبية– على إحداث نوع من التوازن بين مصلحة جمهور المستهلكين في إصلاح الأجهزة الطبية، لا سيما وقت الأوبئة والأمراض بطريقة تضمن سلامتهم، وبين مصلحة مُصنعي تلك الأجهزة، بما لا يجور على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بهم.

- **استثناء المركبات الحركية:**

لقد أوضحت المادة ٧ من القسم ٣ (تعريفات) من مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي، تعريف المركبات الحركية بأنها "المركبات المصممة لنقل الأشخاص أو الممتلكات في شارع أو مرتفع ومعتمدة من قبل الشركة المصنعة.... ولا تشمل تلك المركبات الحركية: ١– الدراجة النارية ٢– مركبة ترفيهية أو سيارة منزل مجهز للسكن[٤٨]."

ويرجع السبب في ذلك – من وجهة نظرنا– لدعم الحق في إصلاح المركبات الحركية، لا سيما

[47] - Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, Op.Cit, Page 409.

[48] - Section 3 Definitions (7) (A) & (B) of H. R. 8544

السيارات بقوانين أخرى مستقلة، عن قوانين إصلاح الأجهزة ذات البرمجيات الإلكترونية، لوجود تفصيلات كثيرة تتعلق بكل ضرب من ضروب لإصلاح، وبالتالي تختلف وفقاً لمحل هذا الحق.

٢- استثناءات قانون كاليفورنيا:

أما بالنسبة لقانون كاليفورنيا لإصلاح الأجهزة الإلكترونية الرقمية، فلقد أورد أيضاً بعض الاستثناءات التي لا ينطبق بشأنها هذا القانون، فلقد نص في المادة ٣ (ب) منه على ألا يشمل المنتج أو الجهاز الإلكتروني أيا مما يلي:

١- المعدات أو قطع الغيار على النحو المحدد في الفصل ٢٨ من القسم رقم ٨ من قانون الأعمال والمهن.

٢- المنتج المكون من نظام إنذار كما هو مبين (في القسم الفرعي ج من القسم ٧٥٩٠ – ١ من قانون الأعمال والمهن) بما فيها نظام الحماية من الحرائق، على النحو المحدد في قانون مكافحة الحرائق بكاليفورنيا.

٣- وحدة التحكم بألعاب الفيديو.

ولقد عرف هذا القانون وحدة ألعاب الفيديو في المادة ٩ منه بأنها جهاز حوسبي، بمكوناته وملحقاته، يُستخدم من قبل المستهلكين في المقام الأول للعب ألعاب الفيديو، مثل جهاز وحدة التحكم سواء أكان جهاز وحدة تحكم محمول باليد أو أي جهاز أو نظام آخر. فلا تتضمن تلك الوحدة جهاز حوسبي عام أو متعدد الأغراض، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، جهاز حاسب مكتبي، أو حاسوب محمول، أو جهاز لوحي، أو هاتف خلوي.

ونحن لا نتفق مع اتساع نطاق هذه الاستثناءات، وعلى وجه الخصوص الاستثناء المتعلق بوحدة التحكم في ألعاب الفيديو، إذ إنها في النهاية منتج إلكتروني، وكثيراً ما يصيبه الخلل والعطل، وبالتالي فلا تقل أهمية إصلاحه عن إصلاح باقي الأجهزة ذات الدعائم الإلكترونية.

المطلب الثاني

الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح في القانون المصري والأمريكي

ويمكننا تقسيم هذا المطلب للفروع الآتية:

الفرع الأول: الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح في القانون المصري

الفرع الثاني: الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح في القانون الأمريكي

الفرع الأول

الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح في القانون المصري

يُقصد بأشخاص الحق (أصحابه)، أي من ينسب لهم الحق في الإصلاح، فغني عن البيان أن لفظة أشخاص الحق يقصد بها "كل كائن يمكن أن يُنسب إليه الحق[٤٩] ." ويمكننا تعريف أشخاص الحق عن طريق إيضاح مفهوم الحق ذاته، فأشخاص الحق هم من تكون لهم السلطة القانونية في الاستئثار والتسلط الواجب بمقتضى هذا الحق، مع التزامهم باستعمال هذا الحق استعمالاً مشروعاً، بعيداً عن التعسف.

والحق لا يتصور وجوده إلا منسوباً لشخص من الأشخاص، تماماً كالالتزام المقابل له، والذي لا بد أن يقع على عاتق شخص من الأشخاص[٥٠]. سواء أكان هذا الالتزام في صورة الواجب العام باحترام حقوق الآخرين، أو الواجب الخاص المقابل للحق الشخصي[٥١].

ومن ناحية الأشخاص المخول لهم القيام بخدمات الإصلاح، وفقاً للقانون المصري، وتحديداً وفقاً

---

[٤٩] ـ رمضان أبو السعود، النظرية العامة للحق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٣٧.

[٥٠] – نبيل إبراهيم سعد، المدخل إلى القانون، الجزء الثاني، نظرية الحق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٣٥.

[٥١] ـ توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للحق، ١٩٧٨، ص١٤٧.

للمادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، يلتزم المورد بتوفير مراكز لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمستهلك، كما يلتزم بتوفير قطع الغيار الأصلية أو المعتمدة للسلع التي يتم استيرادها أو التي تُنتج محلياً، وعلى المورد أن يبلغ جهاز حماية المستهلك بمراكز الصيانة المعتمدة من قبله وبأي تغيير يطرأ في هذا المقام.

ولقد تم تعريف المورد في قانون حماية المستهلك المصري بأنه "كل شخص يمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً يقدم خدمة للمستهلك، أو ينتج سلعة أو يصنعها أو يستوردها، أو يصدرها أو يبيعها أو يؤجرها أو يعرضها أو يتداولها أو يوزعها أو يسوقها، وذلك بهدف تقديمها إلى المستهلك أو التعامل أو التعاقد معه عليها بأي طريقة من الطرق بما في ذلك الوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل التقنية الحديثة[٥٢]."

ومما سبق، يتضح لنا من نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية –سالف الذكر– أن المورد ملتزم بالقيام بالإصلاح بنفسه، أو عن طريق المراكز المعتمدة من قبله. كما أن عليه التزاماً آخر متمثلاً في قيامه بتوفير قطع الغيار.

ومن هنا يتضح لنا أن الحق في الإصلاح لن يكون إلا من خلال المورد ذاته (الشركة المُصنعة للمعدات الأصلية) أو من خلال مراكزها المعتمدة فقط. والأمر مختلف تماماً عن القوانين الأمريكية.

وفي نظرنا أن عزوف القانون المصري عن اللجوء للإصلاح من خلال الغير أو مراكز الإصلاح المستقل، يرجع إلى التخوف من عدم جودة هؤلاء في تقديم الخدمة، ناهيك عن شيوع حالات ادعاء هؤلاء غير المرخص لهم قانوناً القيام بواجب الإصلاح، استناداً على تبعيتهم غير الحقيقية للشركة المُصنعة، فعلى سبيل المثال، حذر جهاز حماية المستهلك المصري المواطنين من أحد مراكز

[٥٢] - المادة ١ تعريفات فقرة ٥ من قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

الصيانة الذي ادعى تبعيته لأحد المُصنعين، والذي جمع المعلومات من المستهلكين، بعد أن تبين أن هذا المركز والصفحات التابعة له علي المواقع الإلكترونية لا تمت بصلة للشركة الأصلية [٥٣]".

ومما سبق يتضح لنا استبعاد مراكز الخدمة المستقلة، غير التابعة للمورد من قيامها بواجب الإصلاح، وأيضاً عدم وجود أي نص يخول الحق لمالك السلعة نفسه بأن يقوم بإصلاح جهازه بنفسه، وفي نظرنا أنه حتى إذا قام بذلك منفرداً، فربما يزيد الأمر سوءاً، إذ لا تتوفر لديه معلومات كافية للقيام بالإصلاح، فلم يلزم المشرع المورد بتقديم مثل تلك المعلومات.

كما أن تقديم خدمات الإصلاح من خلال المورد ووكلائه المعتمدين فقط، يضيق نطاق الإصلاح إلى حد كبير، ويضطر المستهلكون في كثير من الأحايين إلى استبدال السلع، عوضاً عن إصلاحها لدى الوكيل المعتمد بنفقات باهظة الثمن.

الأمر الذي دعانا للبحث في الأشخاص المخول لهم القيام بممارسة الإصلاح في القوانين الأمريكية – محل المقارنة – حتى يتضح لنا الفارق، بين المشرعين المصري، والأمريكي، في هذا الصدد.

الفرع الثاني

الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح في القانون الأمريكي

لقد لاحظنا في التشريعات الأمريكية –محل المقارنة– تركيزها على منح الحق في القيام بالإصلاح لمالك الجهاز أو المعدة الإلكترونية الرقمية، ولمزود الإصلاح المستقل، هذا بالإضافة إلى تقرير

---

[٥٣] - جهاز حماية المستهلك مراكز الصيانة غير المعتمدة تهدد أمن وسلامة المواطنين، موقع جهاز حماية المستهلك المصري.

- https://cpa.gov.eg/ar-eg/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/ArtMID/654/ArticleID/6763

تاريخ آخر زيارة ٣-٢-٢٠٢٤

الحق في الإصلاح –بحسب الأصل– للشركة المصنعة للمعدات الأصلية، أو لوكيلها المعتمد والذي يُطلق عليه مزود إصلاح معتمد، والذي يعد ملتزماً بداهةً بالقيام بواجب الإصلاح.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن الممارسات الدارجة كانت تعتمد على إسقاط ضمان السلع، بمجرد إصلاحها عند مورد خدمة إصلاح غير معتمد، وهذا بالفعل ما يشير إليه عدد الدعاوى القضائية التي رفعتها لجنة التجارة الفيدرالية في سنة واحدة ضد الشركات المصنعة لمحاولتها المزعومة تقييد إصلاحات المنتجات المستقلة.

فلقد زعمت لجنة التجارة الفيدرالية أن صانعي الشوايات والدراجات النارية والمولدات الخارجية يدعون بإسقاط ضمانات منتجاتهم إذا استخدم العملاء قطع غيار تابعة لجهات خارجية أو مصلحين مستقلين. وأكدت كل شكوى أن اشتراط تغطية الضمان على استخدام الإصلاحات المعتمدة من الشركة المصنعة ينتهك حظر الربط ويشكل سلوكًا غير عادل أو خادعاً ينتهك قانون لجنة التجارة الفيدرالية[٥٤].

ولقد عرف المشرع الفيدرالي الأمريكي، وقانون ولاية كاليفورنيا –محل المقارنة– الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح.

أولاً: تعريف المشرع الفيدرالي الأمريكي للأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح:

تجدر الإشارة إلى أنه في مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي، تم تعريف كل من: المالك، ومزود خدمة الإصلاح المعتمد والمستقل، كالتالي، ففي القسم ٥ منه الذي يتضمن التعريفات وتحديداً في مادة ١١ تم تعريف المالك OWNERبأنه من يملك أو يستأجر معدات إلكترونية رقمية[٥٥].

[54] -Latham & Watkins, 5 Key Numbers: US Antitrust Insights For Manufacturers About Right-To-Repair Enforcement, Client Alert Commentary, March 23, 2023 | Number 3090, Page 2.

[55] -Section 5(Definitions) (11) “The term “owner’’ means a person who owns or leases digital electronic equipment”

أما مزود خدمة الإصلاح، ففرق المشرع في مشروعه بين مزود الخدمة المعتمد AUTHORIZED REPAIR PROVIDER ومزود الخدمة المستقل INDEPENDENT REPAIR PROVIDER، فلقد تم تعريف الأول، بنص المادة (A)1 من القسم الخامس، والتي عرفت المزود المعتمد أ- بشكل عام بأنه ١- الشخص الذي لديه ترتيب مع الشركة المصنعة للمعدات الأصلية، في الحالة التي تمنح فيها تلك الشركة لهذا الشخص استخدام اسم تجاري، علامة تجارية، أو أي معرف ملكية آخر، ويطرح هذا الشخص تقديم خدمات التشخيص، الإصلاح، والصيانة. ٢- الشخص الذي لديه ترتيب آخر مع الشركة المصنعة للمعدات الأصلية، لتقديم مثل هذه الخدمات، بموجب عقد مع الشركة المصنعة لحسابها، نيابةً عن الشركة المُصنعة للمعدات الأصلية.

ب-الشركة المصنعة للمعدات الأصلية، والتي يرمز لها اختصاراً بـ OEM هي تلك التي تعرض خدمات التشخيص، الصيانة، الإصلاح، للمعدات الإلكترونية الرقمية المصنعة بواسطتها، أو لحسابها، أو المُباعة أو الموردة من قبل شركة تصنيع المعدات الأصلية، وبالتالي تعتبر مزود إصلاح معتمد لها.

أما مزود الإصلاح المستقل، فتم تعريفه بأنه شخص غير تابع للشركة المصنعة للمعدات الأصلية، أو لمزود الإصلاح المعتمد لديها، والذي يقوم بخدمات التشخيص، الصيانة، الإصلاح لمعدات إلكترونية رقمية مصنعة عن طريقها، أو لحسابها، أو مباعة أو تم إمداده بها بأي شكل آخر من قبل OEM.

ثانياً: تعريف قانون ولاية كاليفورنيا للأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح:

أما إذا تطرقنا إلى بحث ذلك الأمر في قانون كاليفورنيا للأجهزة الإلكترونية الرقمية، فلقد عرف مزود الإصلاح المعتمد في المادة ٣ تعريفات(١) (أ) منه بتعريف متقارب إلى حد كبير مع تعريف المشروع الفيدرالي، والذي نص على أنه الفرد أو الشركة غير التابعة للشركة المصنعة، و لكن يوجد ترتيب بينهما لفترة محددة أو غير محددة، على أن تمنح الشركة المصنعة للمعدات الأصلية

هذا الفرد أو تلك الشركة، ترخيصاً لاستخدام اسم تجاري، علامة تجارية، أو أي معرف ملكية آخر، لتقديم خدمات، التشخيص، الصيانة والإصلاح للمنتجات الإلكترونية أو الأجهزة الرقمية، باسم الشركة المصنعة أو باتخاذ الترتيبات اللازمة معها، للقيام بذلك نيابةً عنه.

كما تضمنت الفقرة الثانية من ذات المادة نصاً بديهياً، مفاده اعتبار الشركة المصنعة هي ذاتها مزود الإصلاح المعتمد، في حال عدم وجود ترتيب معين آخر بينها وبين أي فرد أو شركة للإصلاح.

وعلى الرغم من منح هذا القانون للحق في الإصلاح لمالك الجهاز الإلكتروني، ولمزود الإصلاح المعتمد، ولمزود الإصلاح المستقل أيضاً، تماماً كمشروع القانون الفيدرالي، إلا أن قانون كاليفورنيا لم يعرف مزود الخدمة غير المعتمد، أو من يُطلق عليه بزود الإصلاح المستقل، وكل ما في الأمر أن القانون اشترط على هذا الأخير تقديم إشعار كتابي للعميل الذي يسعى لإصلاح منتجه لديه، ليثبت من خلال هذا الإشعار أنه غير معتمد، قبل قيامه بالإصلاح، كما اشترط عليه أيضاً ضرورة قيامه بالإفصاح عن استخدامه لقطع غيار مستعملة، أو من مورد آخر خلاف الشركة المصنعة[٥٦].

[56] -Chapter 8.6 Repair, 42488(2) © Of Senate Bill No. 244 .

المبحث الثاني

مضمون الحق في الإصلاح في القانونين المصري والأمريكي

نوضح من خلال هذا المبحث، ما يتضمنه الحق في الإصلاح بموجب التشريعات – محل المقارنة– من إلزام لمُصنعي المعدات الأصلية بتمكين الأشخاص المخول لهم القيام بالإصلاح، وفقاً للعرض للسابق، من ممارسة ذلك، ولنعرض لذلك النطاق بطريق المقارنة، بين التشريعات، حتى يتضح لنا الالتزامات الواجب القيام بها من قبل الشركات المُصنعة، حتى توفر خدمات الإصلاح، والحقوق الممنوحة للمُصنعين، في ذلك الإطار، من قبل بعض التشريعات.

بناءً على ذلك، فقد رأينا تقسيم هذا المبحث لمطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: مضمون الحق في الإصلاح وفقاً للقانون المصري

المطلب الثاني: مضمون الحق في الإصلاح وفقاً للقانون الأمريكي

المطلب الأول

مضمون "الحق في الإصلاح" وفقاً للقانون المصري

سنتناول من خلال هذا المطلب عرض إطار هذا الحق، ثم تقييمه – من وجهة نظرنا– وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول

عرض مضمون الحق في الإصلاح وفقاً لقانون حماية المستهلك المصري

وجب التنويه بأن "الحق في الإصلاح" في قانون حماية المستهلك المصري، لم يتم تنظيمه إلا

باعتباره جزءاً متضمناً في ضمان السلع المعمرة، ذلك الضمان الذي تم تعريفه في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأنه" التزام المورد بأن يكون المنتج غير معيب، خلال فترة زمنية محددة، وأن يؤدي المنتج وظيفته على أكمل وجه ويطابق المواصفات الخاصة به، دون أية تكلفة على المستهلك[٥٧]."

ولنعرض الآن لمدة هذا الضمان، وما يشتمل عليه:

أولاً: مدة الضمان:

وفقاً للائحة التنفيذية للقانون الحالي لحماية المستهلك المصري، فإن المشرع المصري، نص على ألا تقل مدة ضمان السلعة عن عامين، على أن تبدأ تلك المدة من تاريخ استلام المستهلك للسلعة، وفي حالة المنتجات التي يتم تركيبها وتشغيلها من جانب المورد، يتم بدء المدة منذ تاريخ التركيب أو التشغيل الفعلي بحد أقصي شهرين من تاريخ الاستلام. مع تسليم المورد إيصالا للمستهلك بتاريخ التشغيل الفعلي.

مع ملاحظة أن هذه القاعدة القانونية تسمح للأطراف بالاتفاق على مخالفتها، عن طريق زيادة مدة الضمان فقط، بما يوفر شروطاً أفضل للمستهلك[٥٨].

ثانياً: مشتملات الضمان:

يشمل الضمان كل ما يتعلق بالكشف والفحص والإصلاح وقطع الغيار الأصلية، بالإضافة إلى إلزام المورد بتحمل تكلفة نقل الفنيين ونقل المنتج نفسه من مكان المستهلك إلى مقر الشركة ذاته، أو إلى مركز الصيانة، بالإضافة لتكلفة إعادته مرةً أخرى لمقر المستهلك، وتحمل نفقات التركيب

---

[٥٧] – المادة ١ تعريفات (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ١٣ مكرر أ، أول أبريل سنة ٢٠١٩.

[٥٨] – راجع نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ١٣ مكرر أ، أول أبريل سنة ٢٠١٩.

والتشغيل[٥٩].

ويرى البعض أنه لا يمكن للمُنتج التخلص من الضمان وبالتالي التنصل من الحق في الإصلاح بسبب عدم توافر قطع غيار لديه أو ارتفاع سعرها ولن يعفيه من التزامه إلا إثبات السبب الأجنبي أو أن خطأ المستهلك نفسه حال بينه وبين تنفيذ التزامه[٦٠].

ولا يشمل الضمان، وفقاً لنص المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك، كل ما يتعلق بعيب أو عطل ناتج عن سوء الاستخدام من قبل المستهلك، أو مخالفة التعليمات والمتطلبات الفنية للتشغيل.

الفرع الثاني

تقييم مضمون الحق في الإصلاح في القانون المصري

من وجهة نظرنا، هناك العديد من الإيجابيات التي تم النص عليها من خلال قانون حماية المستهلك المصري الحالي لسنة ٢٠١٨، بشأن تنظيم الحق في الإصلاح، والتي لم تكن موجودة في القانون السابق.

ومن النصوص الجديرة بالتأييد، اشتمال الضمان على توفير مراكز خدمة معتمدة، وعلى توفير قطع غيار سواء للمنتجات الأصلية أو المستوردة، كما أنه مما يحمد لهذا التنظيم، قيام المشرع المصري بتحميل تكلفة انتقال الفنيين، وتكلفة انتقال المنتج لمركز الصيانة المعتمد للمورد لا للمستهلك.

ورغم كل تلك المميزات التي اتضحت لنا من الاطلاع على نصوص القانون، إلا أن الحق في الإصلاح الذي يُنادي به الفقه الأمريكي، والذي صدرت بشأنه تشريعات ولاية نيويورك وكاليفورنيا

---

[٥٩] – المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ١٣ مكرر أ، أول أبريل سنة ٢٠١٩.

[٦٠] ـ فارس هاشم حسين الجبوري، العيب الخفي في ضوء قوانين حماية المستهلك دراسة مقارنة، دروب المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٢، ص٢٣٦.

وغيرهم، والمشروع التمهيدي للكونجرس الخاص بإصلاح الأجهزة التكنولوجية الرقمية، يعتبر أوسع مضموناً، عما هو معمول به من قبل المشرع المصري، وهذا ما سيتضح لاحقاً.

ومن ضمن سلبيات القانون المصري، عدم توفيره لضمان الإصلاح، إلا بشأن السلع المعمرة فقط، وفيما يتعلق بضمانها ضد عيوب الصناعة، كما أنه نص على حد أدنى لمدة الضمان بحيث لا تقل عن سنتين، وهذه المدة هي في الغالب التي ينتهجها أغلب المنتجين والمصنعين، تهرباً من منح أي حق للمستهلك في إصلاح منتجاته بعد ذلك.

كما أن قصور ممارسة الحق على المراكز المعتمدة فقط، وعدم توفير مثل ذلك الحق لمدة طويلة وبنفقات عادلة، وعدم الحرص على توفير قطع الغيار لمدد طويلة، كل ذلك أدى لتقصير أعمار المنتجات، وأدى أيضاً لسهولة الاستغناء عنها، لا سيما التكنولوجية منها –محل بحثنا– مما يتعارض كل التعارض مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠، ومما يؤثر سلباً على البيئة، بإلقاء المزيد من النفايات الخطرة، التي تتزايد بشكل يومي، لا سيما في مصر التي يعتبر شعبها من الشعوب الاستهلاكية، خاصةً في ظل عدم توفير ضمان يمنح المستهلك المعلومات اللازمة التي تمنحه القدرة على إصلاح منتجاته بنفسه، أو بواسطة أي مركز صيانة، وعدم توافر قطع الغيار اللازمة لذلك في الأسواق.

ومع قصور المشرع المصري إلى هذا الحد في تنظيم مثل ذلك الحق في الإصلاح، تراخى المصنعون عن توفير شروط ضمان أخرى أفضل مما نص عليه المشرع، كما أن ذلك شجعهم على انتهاج سياسة تقصير أعمار المنتجات. مما رتب الأخطار الكارثية التي تكلمنا عنها.

من هنا كان علينا أن نتطرق لتنظيم الحق في الإصلاح، وفقاً لنصوص القانون الأمريكي، حتى نصل لنتائج قابلة للتطبيق في واقعنا المصري.

المطلب الثاني

مضمون الحق في الإصلاح وفقاً للتشريعات الأمريكية –محل المقارنة–

اتضح لنا تركيز المشرع الأمريكي، سواء في مشروعه الفيدرالي، أو في تشريع ولاية كاليفورنيا –

محل المقارنة– على ذات المضمون للحق في الإصلاح، والذي يمكن أن نجمله – من وجهة نظرنا– في العناصر الآتية:

أ– إتاحة الحق في معلومات الإصلاح.

ب– توفير مستلزمات القيام بالإصلاح من أدوات وأجزاء.

ج– أن يتم الإصلاح، بناءً على شروط عادلة معقولة.

وستناول تلك العناصر بالتحليل، وفقاً لنصوص التشريعات الأمريكي، سواء من خلال المشرع الفيدرالي، أو قانون ولاية كاليفورنيا، فيما يلي:

الفرع الأول

إتاحة الحق في المعلومات

أولاً: وفقاً لمشروع القانون الفيدرالي الأمريكي:

من الجدير بالذكر أن المشروع التمهيدي للقانون الفيدرالي الأمريكي الخاص بالأجهزة الإلكترونية، لم يتضمن تعريفاً للحق في الإصلاح، ولكنه استعاض عن ذلك، ببيان الالتزامات التي تجب على المصنعين، من أجل منح وتفعيل الحق في إصلاح المنتجات، وبالتالي نستطيع أن نستنتج من ذلك الإطار العام الذي حدده هذا المشرع، تعريفا للحق في الإصلاح.

حيث ألزم المشرع الفيدرالي الأمريكي في هذا المشروع مصنعي الأجهزة الأصلية – في حالة الأجهزة الإلكترونية الرقمية– المصنعة من قبل الشركة المصنعة للمعدات الأصلية، أو لحسابها، أو المباعة من خلالها أو تم إمدادها بأي طريق خلاف ذلك، من قبل المُصنع الأصلي للأجهزة الأصلية، أن يقوموا، من أجل أغراض تشخيص أو صيانة أو إصلاح هذه المعدات الأصلية،

بإمداد مقدمي خدمات الإصلاح المستقلين وأصحاب هذه الأجهزة، بناءً على شروط عادلة ومعقولة، بالوثائق، الأجزاء والأدوات، اللازمة لذلك، بما في ذلك أي تحديثات[٦١].

ومن هنا يبين لنا أن مضمون الحق الذي يتماشى مع إتاحة المعلومات، هو الحق في إتاحة الوثائق اللازمة، ولقد عرف المشرع الفيدرالي، في القسم ٥ من المشروع التمهيدي الوثائق Documentationبأنها أي كتيبات، أو مخططات، أو تقارير موضوعة، توصيف كود خدمة، مخطط، كود أمان، كلمة مرور، أو أية معلومات مستخدمة وتؤثر في تشخيص، صيانة، إصلاح المعدات الإلكترونية.

ثانياً: وفقاً لقانون ولاية كاليفورنيا:

أما قانون ولاية كاليفورنيا، فلقد عرف المشرع من خلاله الوثائق بتعريف يكاد يكون متطابقاً مع تعريف المشرع الفيدرالي لها، فتم تعريفها بأنها أي دليل لمنتج إلكتروني أو جهاز، رسم تخطيطي، مخرجات، تقارير، أو وصف رمز خدمة، أو معلومات تخطيطية، أو مماثلة يتم توفيرها من المُصنع للمعدات الأصلية، لمزود إصلاح معتمد أو لقيام الشركة المصنعة بنفسها بالإصلاح، إذا لم يكن لديها مزودين معتمدين، لأغراض، تشخيص، صيانة، إصلاح معدات إلكترونية رقمية[٦٢].

وعلى الرغم من أهمية ذلك الحق، بالنسبة للإصلاح، إلا أن إتاحة كل المعلومات قد يكون مدعاة لتوجيه النقد للحق في الإصلاح، بمقولة أن ذلك من شأنه أن يُعرض سلامة المستهلك لخطر، فعلى سبيل المثال، الهواتف الذكية حساسة للغاية، وأثناء محاولة الإصلاح قد ترتفع درجة حرارتها أو تشتعل فيها النيران أو تنفجر، وفي الواقع، إذا قام المستهلك بإزالة الغطاء الخلفي لجهاز I phone 7، فسيجد عبارة مزود الخدمة المعتمد فقط واحتمال الحريق أو

---

61 -Section 2 (A) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

62 -Section 3 Definitions(2) Of California Repair Law.

الاحتراق. لا تقم بفك، أو ثقب، أو سحق أو تسخين أو حرق –بخط صغير مدرج على البطارية– [٦٣].

ومن الملاحظ على المثال السابق، أن المُصنع وجه فقط بعدم العبث بأجزاء الجهاز، دون تزويد المستهلك بدلاً من ذلك بإرشادات تساعده على فتح الجهاز، أو إصلاحه.

كما توصي لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية الأمريكية، بشراء جميع قطع الغيار من الشركة المصدر لضمان الحفاظ على معايير السلامة للجهاز الإلكتروني، ولا يتم استيفاء هذه التوصية إلا إذا تم إكمال الإصلاحات من خلال مقدمي الخدمات المعتمدين. أما من خلال إتاحة معلومات الإصلاح للجمهور، من المرجح أن يحاول المستهلكون عديمي القدرة إجراء الإصلاحات بأنفسهم، ويتركون عرضة لمخاطر الإصابات والأضرار التي تلحق بالممتلكات. وفي ضوء هذه المخاوف المتعلقة بسلامة المستهلك، قد يكون الكشف العام الإلزامي عن جميع معلومات الإصلاح خطيراً[٦٤].

الفرع الثاني

توفير مستلزمات القيام بالإصلاح من أدوات وأجزاء

يشمل هذا الفرع عنصر توفير الأدوات والأجزاء (قطع الغيار) اللازمة لتمكين أشخاص هذا الحق – السابق الإشارة لهم– من ممارسته.

أولاً: توفير الأدوات:

63 - MARISSA MACANENEY, IF IT IS BROKEN, YOU SHOULD NOT FIX IT, op.cit. Page 340.

64 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, op.cit. Page 340-341.

لقد عرَّف المشرع الفيدرالي الأمريكي، الأدوات Tools بأنها "أي برنامج software أو hardware أو خلاف ذلك، يُستخدم لتشخيص، صيانة، إصلاح، المعدات الإلكترونية الرقمية، بما في ذلك الآليات الأخرى التي تستخدم للبرمجة، أو تجعل المعدات تستكمل أداء وظائفها أو تعمل بصورة كاملة[٦٥]. "

ولقد تم تعريف الأداة في قانون كاليفورنيا بأنها " أي برنامج أو جهاز تنفيذي أو أي جهاز آخر توفره الشركة المُصنعة لمنتج إلكتروني أو جهاز لمزود إصلاح معتمد لتشخيص المنتج أو صيانته أو إصلاحه، بما في ذلك البرامج أو الآليات الأخرى التي تدعم أو تبرمج أو تقترن بجزء أو تكمل الأداء الوظيفي، أو تؤدي أي وظيفة أخرى مطلوبة لإصلاح المنتج أو جزء منه، واستعادته وظيفته الكاملة[٦٦].

ثانياً: توفير الأجزاء (قطع الغيار):

أما الأجزاء Parts، فلقد تم تعريفها من قبل المشرع الفيدرالي الأمريكي، في المادة ١٢ من القسم الخامس منه بأنها" أي جزء بديل سواء جديد أو مستخدم تم توفيره من قبل المُصنع الأصلي للمعدات الأصلية، لأغراض تنفيذ الخدمة، لصيانة، أو إصلاح الأجهزة المُصنعة من قبل المُصنع الأصلي، أو بالنيابةً عنه، أو بأي طريق خلاف ذلك من قبل المُصنع للمعدات الأصلية[٦٧]. "

وبألفاظ تحمل ذات المعنى، عرف المشرع الأمريكي لولاية كاليفورنيا، الجزء في قانون الإصلاح الخاص بالولاية، في الفقرة l/5 من الفصل 8.6، 42488.2 (الذي أضيف إلى الجزء ٣ من القسم ٣٠ من قانون الموارد العامة، بأنه "أي جزء أو تجميع بديل للأجزاء، سواء كانت

---

65 - Section 5 (14) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

66 -Section 3 Definitions (7) Of California Repair Act.

67 - Section 5 (12) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

جديدة أو مستعملة، توفره الشركة المُصنعة لمنتج إلكتروني أو جهاز لمزود إصلاح معتمد، لتسهيل الصيانة، أو إصلاح المنتج الذي تبيعه الشركة المُصنعة[٦٨].

ثالثاً: مدة توفير الأدوات والأجزاء :

غني عن البيان أنه من غير المستقيم عقلاً أن يتم إتاحة الأدوات وقطع الغيار اللازمة للإصلاح من قبل المُصنع الرئيس للأبد، أو بدون سقف زمني أو حد أقصى، حيث أن حماية الحق في الإصلاح لا ينبغي أبداً – من وجهة نظرنا – أن يجور على حق المُصنعين في وقف إنتاج قطع الغيار أو الأدوات في زمن ما، بعد مدة زمنية معقولة.

ولنعرض الآن لحرص المشرع الأمريكي على النص على تلك المدة المعقولة:

• علينا أن ننوه بدايةً أن قانون ولاية كاليفورنيا، أتاح ذلك الضمان، لمدة محددة، تختلف على حسب قيمة السلعة، فلقد نص هذا القانون على أنه يتعين على مصنعي الإلكترونيات التي تتراوح قيمتها بسعر الجملة من ٥٠ دولاراً إلى ٩٩.٩٩ دولاراً، إتاحة الأجزاء والأدوات بالوثائق المناسبة لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ التصنيع الأخير للمنتج، أما بالنسبة للمنتجات الإلكترونية التي يبلغ سعرها بالجملة ١٠٠ دولار أو أكثر، تزيد هذه الفترة إلى سبع سنوات.

وإذ نشير إلى أن البعض قد تبنى اتجاهاً، يبدو – في نظرنا– أنه معارض للحق في الإصلاح، إذ أنه انتقد توفير مراكز الإصلاح المستقل، وإمدادها بالأدوات، وقطع الغيار تحديداً (الأجزاء)، بصفة عامة، بمقولة أن ذلك سيؤثر بالسلب على الوكلاء المعتمدين، وهم شركات صغيرة مملوكة استقلالاً، وفقاً لعقودهم مع مصنعي المعدات الأصلية، حيث يمكن للوكلاء المعتمدين شراء مواد الخدمة بسعر مخفض لأنهم يشترون كمية كبيرة ويحافظون على المخزون متاحاً لتلبية احتياجات العملاء بسرعة، وفي حال الامتثال لتلك القوانين ومطالبة الشركات المصنعة

[68] - Section 3 Definitions (7) Of California Repair Act .

بالبيع مباشرة إلى المستهلك سيتم إثناء المُصنعين عن الاحتفاظ بقطع الغيار في المخازن، وزيادة أوقات انتظار المستهلكين لإتمام الإصلاح، كما أن ذلك أيضاً له عواقب غير حميدة – في نظرهم– فعلى سبيل المثال، شرط توفير قطع الغيار بتكلفة مناسبة أو متقاربة (وأحياناً بدون تكلفة) من شأنه أن يدمر علاقة المُصنعين بالوكلاء المعتمدين، فلن يكون لهؤلاء ميزة من حيث التكلفة، في توفير قطع الغيار لعملائهم، وهذا من شأنه أن يترك العديد من المالكين دون مكان موثوق وفعال للحصول على إصلاح – خاصة في المجتمعات الريفية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في التكاليف بالنسبة للعملاء[٦٩].

وكان البعض أكثر تخفيفاً من النهج السابق، إذ أنهم يروا توفير الأجزاء أو قطع الغيار بمدد معقولة، حيث يتم تحديد إطار زمني للمصنعين ليكونوا مسؤولين عن هذه المعلومات والمعدات، فمن الضروري أن يوفر الاتفاق بين شركات التكنولوجيا ومؤسسات الإصلاح إطاراً زمنياً معقولاً، ويجب أن يأخذ تحديد هذا الإطار الزمني في الاعتبار المدة التي تكون فيها التكنولوجيا ذات صلة، العبء الواقع على عاتق الشركات المصنعة لتوفير مخزون من قطع الغيار، والوقت والتكلفة اللازمين لتحديث معلومات الإصلاح، ومتوسط عمر المنتج. وينتقد هذا البعض أي تشريع يضع هذه المدة في إطار زمني ٧ سنوات، ويرى أن متوسط عمر المنتج الإلكتروني الاستهلاكي بين سنتين وثلاث سنوات، ولا يمكن أن يصل إلى ٧ سنوات[٧٠].

ونحن نتفق مع الإطار العام لهذا الرأي، في تحديد مدة معقولة لتوفير قطع الغيار، بينما لا نتفق معه من أن تكون هذه المدة سنتين فقط أو ثلاث سنوات، فمتوسط عمر الأجهزة

---

69 - IKE BRANNON, A Criticism Of ‘Right To Repair’ Laws, Op.Cit, 2024.

70 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 357-358.

الاستهلاكية التي تعتمد على شرائح إلكترونية يتجاوز السبع سنوات، وقد يصل إلى ١٠ سنوات، أو يفوقها.

وما يدلل على صحة رأينا، في اعتماد مدة معقولة لتوفير قطع الغيار، سواء بالتشريع الأمريكي، أو المصري، أن هناك بالفعل، إحصاء وفقاً لأحد المواقع المصرية، يذكر أنه هناك شركات أعلنت عن عمر افتراضي للأجهزة الكهربائية ١٠ سنوات، وأخرى أوصلت العمر الافتراضي إلى ١٥ سنة[٧١].

ومن الملاحظ أنه في قانون ولاية وايومنج لإصلاح المعدات الزراعية، لا تتطلب من الشركات المصنعة بيع قطع غيار المعدات الزراعية إذا لم تعد الأجزاء متاحة للشركة المصنعة. وهذا يمنع الشركات المصنعة من الاحتفاظ بمخزون من كل قطعة غيار وأداة مطلوبة لكل إصلاح محتمل لأي منتج أنتجته على الإطلاق، ومن هنا فقد رأى البعض أن ذلك يؤدي إلى تقليل عبء الشركة المصنعة[٧٢].

ونحن بالقطع لا نتفق مع ذلك الرأي، لأن توفير قطع الغيار لمدة معقولة ضروري جداً لدعم الحق في الإصلاح، وعدم إلزام المُصنع بتوفيره، يؤدي إلى إهدار هذا الحق، وإعادة شراء منتجات جديدة، وزيادة النفايات الخطرة، بطريقة لا تتفق مع الحفاظ على البيئة، وبالقطع لا تتفق مع أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثالث

القيام بالإصلاح بناءً على شروط عادلة ومعقولة

---

[٧١] - مقال منشور بموقع المصري اليوم ١٢-٥-٢٠٢٢

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2595644

تاريخ آخر زيارة ١٠-١١-٢٠٢٤.

[72] - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 352-353.

من مطالعتنا لنصوص قوانين الإصلاح الأمريكية، وجدنا أن كل من المشروع التمهيدي للقانون الفيدرالي للإصلاح، أو قانون ولاية كاليفورنيا الذي صدر بالفعل، يتضمن نصاً مفاده، أن يكون الإصلاح قائماً على شروط عادلة ومعقولة.

ولعل التساؤل الذي يثار الآن، هو ما المقصود بتلك الشروط؟ وكيف يمكن تحديد العوامل التي ترتهن بمدى عدالتها ومعقوليتها؟

من الجدير بالذكر، اختلاف التشريعات في تحديد المقصود بتلك الشروط، فلكل تشريع عدة عوامل يحدد على أساسها متى تقدم تلك الخدمات بشروط عادلة وعقولة، وفي الغالب تشمل هذه العوامل التكلفة التي تتحملها الشركة المصنعة للمعدات الأصلية من أجل إعداد تقارير بالمعلومات اللازمة، مع استبعاد التكاليف المتكبدة للبحث والتطوير والتصميم وتنفيذ قطع الغيار.

وهناك عامل آخر يقترح تشريع بعض الولايات على الشركات المصنعة مراعاته عند قياس تسعير قطع الغيار وهو "قدرة فنيي خدمات ما بعد البيع على تحمل تكاليف المعلومات". وتشمل العوامل الإضافية التي يجب مراعاتها "السعر الذي تفرضه الشركة المصنعة للحصول على معلومات مماثلة"، و "الوسائل التي يتم من خلالها توزيع المعلومات"، و "مدى استخدام تلك المعلومات". وفي النهاية، فإن الشركة المصنعة لديها قدر كبير من السلطة التقديرية لاختيار العوامل التي تؤثر على السعر في أي اتجاه تريده[٧٣].

علينا الآن أن نعرض لتفاوت معايير تلك الشروط بين التشريعات الأمريكية – محل المقارنة– على اختلافها.

أولاً: معيار الشروط العادلة والمعقولة من وجهة نظر المشرع الفيدرالي الأمريكي:

[73] - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 339.

لقد عرف المشرع الفيدرالي الأمريكي في مشروع قانونه للإصلاح، تلك الشروط بأنها " الشروط التي تجعل التكاليف مناسبة، والتي بموجبها، يقدم المُصنع للمعدات الأصلية، الوثائق، الأدوات، والأجزاء لمزود الإصلاح المعتمد[٧٤].

ويحسب لهذا المشرع – من وجهة نظرنا– أنه ساوى بين مزود الإصلاح المعتمد وغير المعتمد، بنصه على إمداد هذا الأخير بالحق في الإصلاح، وبنفس الشروط والتكاليف التي يقدمها مزود الإصلاح المعتمد.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا المشروع أيضاً ألزم المُصنع الأصلي بأن يمد المالك أو المُصلح غير المعتمد، في حالة المعدات التي تحتوي على قفل أمان، بالأدوات والوثائق اللازمة لتعطيل مثل هذا القفل، بشكل عادل ومعقول، أي بما يتناسب مع دعم الحق في الإصلاح[٧٥].

ثانياً: تبنى تشريع ولاية ماساتشوستس لطريقة فعالة كمعيار لتلك الشروط:

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ أن تشريع ولاية ماساتشوستس لإصلاح السيارات لعام ٢٠١٢ لا يطلب من الشركات المصنعة إتاحة المعلومات اللازمة لإعادة ضبط أنظمة التشغيل، كما أنه في حالة إتاحة تلك المعلومات فيجب الوصول إليها من خلال نظام إصدار البيانات، وبالتالي يضمن هذا القانون للمصنعين المحافظة على رقابة صارمة على أمان السيارة، وبعد إقرار قانون إصلاح ماساتشوستس، أنشأ مصنعو السيارات مذكرة تفاهم مع أكبر جمعيتين تمثلان مقدمي خدمات إصلاح ميكانيكية مستقلين، حيث تستثني تلك المذكرة أنظمة الأمان من الكشف عن المعلومات المطلوبة، وتوفر آلية لمرافق الإصلاح المستقلة وللمستهلكين في حال عدم امتثال المصنعون للاتفاقية ، فيكون حينها لدى الشركة المصنعة ثلاثين يوماً فقط لإصلاح الأمر،

[74] - Section 5 (4) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

[75] -Section 4 (1) Bill H.R. 8544, 23 May 2024.

وإذا لم يتم علاج المشكلة، يمكن إحالتها حينها إلى لجنة تسوية المنازعات المؤلفة من أعضاء من كل طرف[٧٦].

ومن الملاحظ إذاً أن تشريع ولاية ماساتشوستس – سالف الذكر – يتبنى نظاماً يراعي مصلحة الطرفين، مصلحة المُصنعين، من ناحية، ومصلحة المستهلكين، من الناحية الأخرى، ويتجلى ذلك بوضوح من الأسلوب الذي انتهجه، والذي منع من خلال الكشف عن أنظمة الأمان، وأقفالها، وفي ذات الوقت أجبر المُصنعين على حل أي مشكلة تتعلق بذلك خلال فترة وجيزة، كما ابتكر حلاً نموذجياً من خلال إحالتها للجنة تسوية منازعات مُشكلة من الطرفين، وذلك لتجنب عدم حل المُصنع للمشكلة، وعدم إصلاح المنتج الذي يحتوي على قفل أمان.

ثالثاً: **معايير الشروط العادلة والمعقولة وفقاً لقانون ولاية كاليفورنيا:**

ومن ناحية أخرى نجد أن تشريع ولاية كاليفورنيا قد نظم الشروط العادلة المعقولة، بتنظيم أكثر تفصيلية من نظيره الفيدرالي، فلقد عرف الإصلاح بناءً على شروط عادلة ومعقولة، بأنها تعني كل مما يلي، حسب الاقتضاء:

أ–بالتكاليف والشروط التي تعادل تلك التكاليف، والشروط الأكثر ملاءمة التي تقدم الشركة بموجبها الأجزاء أو الأدوات أو الوثائق إلى مزود إصلاح معتمد، مع مراعاة أي خصم أو أي وسيلة ملاءمة، والوقت المناسب للتسليم، ووسائل استعادة الوظائف، وتحديثها بالكامل، وحقوق الاستخدام، وأي حافز أو تفضيل آخر تقدمه الشركة المصنعة لمزود إصلاح معتمد.

ب– بالنسبة للوثائق: بما فيها من تحديثات ذات صلة، تكون الوثائق متاحة مجاناً، باستثناء عندما يتم طلب نسخة مطبوعة منها، فقد يتم حينها تضمين رسوم للتكاليف الفعلية المعقولة لإعداد وإرسال النسخة.

[76] - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 352.

ج–بالنسبة للأدوات: أن يتم توفيرها من قبل الشركة المُصنعة دون أي رسوم ودون فرض عوائق للوصول لها أو استخدامها لأغراض التشخيص، الصيانة، الإصلاح، مع تمكين الوظائف الكاملة للمنتج، بطريقة لا تعيق الأداء الفعال من حيث التكلفة، لأي تشخيص، صيانة أو إصلاح، باستثناء أنه عندما يتم طلب الأداة في شكل مادي، يمكن تضمين رسوم للتكاليف المعقولة والفعلية لإعدادها وإرسالها.

د– إذا لم يتبن المُصنع مزود إصلاح معتمد، فإن الشروط العادلة والمعقولة، تعني أن يتم الإصلاح بسعر يعكس التكلفة الحقيقية للشركة المُصنعة لإعداد وتسليم الجزء، الأداة أو الوثائق، باستثناء أي تكاليف بحث أو تطوير يتم تكبدها[٧٧].

ويرى البعض أن استثناء رسوم البحث والتطوير التي تتكبدها الشركات المُصنعة، قد عرّض الحق في الإصلاح للنقد من قبل البعض، بمقولة أن ذلك الأمر يشكل عبئاً على المُصنعين، من خلال مطالبتهم بإنفاق الوقت والطاقة والجهد لتجميع أدلة الإصلاح وتجميع قطع الغيار وإعداد نظام إصلاح دون تعويض عن جهودهم[٧٨].

وننوه هنا على أن البعض قد امتدح قانون ولاية كاليفورنيا للإصلاح، بمقولة أنه سيمنح الحق في الإصلاح لأطراف عدة، وبالتالي سيخلق سوق تنافسية للإصلاح، مما سيؤدي إلى انخفاض تكلفته[٧٩].

---

77 -Section 3 (4) Of California Repair Act.

78 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 344.

79 - California Passes Right To Repair Law: New Rules For Electronics Repair, Nov 7, 2023.
Https://Www.Reinhartlaw.Com/News-Insights/California-Passes-Right-To-Repair-Law-New-Rules-For-Electronics-Repair
تاريخ اخر زيارة ٣٠-١١-٢٠٢٤.

المبحث الثالث

الضمانات التشريعية للحق في الإصلاح

سنعرض هنا لمدى حرص التشريعات على إلزام الصانع، والمورد بالحق في الإصلاح، ثم نعقب ذلك بعرض بعض النقاط التي ترتكز على فكرة الموازنة، التي حرصت بعض التشريعات، لا سيما التشريعات الأمريكية التي تناولت الحق في الإصلاح، على إعمالها، بين الطرفين، المُصنع من ناحية، والمستهلك من ناحية أخرى، من خلال حرص المشرع الأمريكي على عدم المساس بحقوق الشركات المُصنعة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى امتثال بعض المُصنعين للحق في الإصلاح حتى قبل إصدار التشريعات المنظمة له، فمع استمرار الدول في التفكير في تشريعات إصلاح جديدة، حاولت شركة Apple التوفيق بين طلب المستهلكين وفنيي الإصلاح على "الحق في إصلاح" أجهزتهم. على سبيل المثال، تتضمن شروط وأحكام إصلاح Apple الآن خيارًا إضافيًا لإصلاح الجهاز، يُسمى قطع غيار اصنعها بنفسك Did it yourself المُشار إليها اختصاراً ب (DIY)، و

ينص هذا الخيار على أن تقوم Apple بشحن قطع غيار بديلة للمستهلك حال تقديم تلك الخدمة، وعلاوةً على ذلك، قامت شركة Apple بتغيير سياسة الضمان الخاصة بها لاستيعاب إصلاحات وتعديلات الشاشات من قبل الفنيين المستقلين. فقبل حلول عام ٢٠١٧، كان إصلاح أو تعديل الشاشة الذي يقوم به طرف من الغير –غير مصرح به– يلغي تلقائياً ضمان المنتج، أما بموجب السياسة الجديدة، يقوم متجر البيع بالتجزئة ومقدمو الخدمات المعتمدون بإصلاح الأجهزة، حتى لو بها شاشة تم إصلاحها من قبل مزود إصلاح مستقل، طالما أن الإصلاح المطلوب لا علاقة له بالشاشة' كما خفضت شركة Apple بشكل كبير مقابل الإصلاح، في متجر البيع بالتجزئة، أو لدى المزود المعتمد. كما أنه في أوائل عام ٢٠١٦، واجه المستخدمون الذين تم إصلاح أزرار معرف اللمس لهواتف Iphone 6 و Iphone 6 plus الخاصة بهم من قبل مزود خدمة غير مصرح به خطأ يسمى "الخطأ ٥٣" عندما حاولوا تحديث البرنامج على أجهزتهم، وتعرضت الشركة لهجوم نتيجة ذلك الخطأ، فأصدرت على الفور تصحيحاً لنظام تشغيل الهاتف المحمول لاستعادة الجهاز، كما سمحت Apple للعملاء الذين تم إصلاح أزرار أجهزتهم من قبل مزودي خدمة غير مصرح لهم، بإحضار أجهزتهم للتحقق منها بواسطة فني Apple، وإعادة تمكين أزرار الجهاز، لضمان أمان العميل، مما يدل على انتهاج المُصنعين لنهج الإصلاح، حتى قبل صدور تشريعاته[٨٠].

وعلى الرغم من أن المبادرة كانت تحتوي على القيود والعديد من المشكلات التي لم تتم الإجابة عليها حول كيفية التعامل معها، إلا أنه كان يُنظر إليها على أنها إمكانية لشركة آبل لتحسين اتصالات العملاء من خلال جعل الإصلاحات أكثر سهولة[٨١].

---

[80] - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 354.

[81] -Selcen Ozturkcan, The Right-To-Repair Movement: Sustainability And Consumer Rights, Journal Of Information Technology Teaching Cases, JITTC, VOL 0 1-6 .2023, Page 4.

وفي عام ٢٠٢٢، دخلت Google أيضاً في شراكة مع متخصصي الإصلاح DIY iFixit، لتقديم قطع غيار لأجهزتها، وتم توفير أجزاء مثل البطاريات والشاشات والكاميرات للشراء في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى[٨٢].

وسعت الشركات المصنعة للأجهزة الإلكترونية مثل Samsung و Apple أيضاً من إمكانية الوصول إلى الإصلاح لعملائها، حيث وفرت مجموعات لمجموعة متنوعة من الإصلاحات المختلفة وسمحت بالوصول إلى الأجزاء والأدوات والوثائق الموجودة بالفعل لنماذج الإصلاح واللوجستيات المعمول بها[٨٣].

ففي عام ٢٠٢٢، تعاونت Samsung مع Fixit في إطلاق برنامج إصلاح يسمح لبعض مالكي الهواتف الذكية بشراء قطع غيار لأجهزتهم والوصول إلى أدلة حول كيفية الإصلاح، ومع ذلك، لم يتضمن البرنامج قطع غيار لأحدث أجهزة سامسونج. إلى جانب ذلك، تم توفير عدد محدود من الإصلاحات[٨٤].

ومما سبق، اتضح لنا مدى فعالية الحق في الإصلاح، حتى قبل تنظيمه تشريعياً، ونعرض الآن للضمانات التشريعية لهذا الحق، من خلال تقسيم هذا المبحث لمطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: التزامات المُصنعين وفقاً للقانونين المصري والأمريكي

المطلب الثاني: حرص التشريعات الأمريكية على ضمان حقوق المُصنعين

المطلب الأول

82 - Selcen Ozturkcan, The Right-To-Repair Movement: Sustainability And Consumer Rights, Op.Cit, Page 5.

83 - Ike Brannon And Kerri Seyfert, The Economic Downsides Of "Right-To-Repair", Prepared For The National Association Of Manufacturers, Page 5.

84 - Selcen Ozturkcan, The Right-To-Repair Movement: Sustainability And Consumer Rights,Op.Cit, Page 5.

التزامات المُصنعين وفقاً للقانونين المصري، والأمريكي

نركز من خلال هذا المطلب على بيان التزامات المُصنعين، وفقاً لكل من المشرعين، المصري، والأمريكي، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول

التزامات المورد ومراكز الخدمة والصيانة، وفقاً لقانون حماية المستهلك المصري

أولاً: التزامات المورد في إطار الحق في الإصلاح:

يلتزم المورد بتوفير مراكز لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمستهلك، كما يلتزم بتوفير قطع الغيار الأصلية أو المعتمدة للسلع التي يتم استيرادها أو التي تُنتج محلياً، وعلى المورد أن يبلغ جهاز حماية المستهلك بمراكز الصيانة المعتمدة من قبله وبأي تغيير يطرأ في هذا المقام. ويحدد جهاز حماية المستهلك مدة تنفيذ الالتزام بتوفير مركز صيانة، وبتوفير قطع الغيار، وحالات إعفاء بعض السلع من ذلك الالتزام، بحسب طبيعتها أو العرف التجاري[٨٥].

ثانياً: التزامات مراكز الخدمة والصيانة:

تلتزم تلك المراكز بإبلاغ المستهلك بأعمال الصيانة والإصلاح اللازمة، ومدة وتكلفة الإصلاح، مع الحصول على موافقته الصريحة قبل القيام بأعمال الإصلاح.

كما تضمن تلك المراكز سلامة المنتج حال قيامها بالإصلاح، بحسب العرف، وطبيعة المنتج، وبحد أدنى ٦ شهور من تاريخ انتهاء الإصلاح. كذلك تلتزم تلك المراكز برد مقابل الخدمة، في

[٨٥] - المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

حالة تلقيها إياه، أو بإعادة القيام بالخدمة دون أية تكلفة، ما لم يكن العيب بسبب أجنبي، أو بخطأ من المستهلك[٨٦].

كما تضمنت أحكام القانون النص على التزام المورد بإبدال السلعة للمستهلك، بأخرى من ذات النوع والمواصفات، أو رد قيمتها له، وذلك في حالة عدم استطاعته إصلاح السلعة خلال ٣٠ يوم في السيارات، وخلال ٢١ يوم في السلع الأخرى، أو عدم توفر قطع الغيار[٨٧].

الفرع الثاني

التزامات المُصنعين في التشريعات الأمريكية – محل المقارنة

نلاحظ من خلال نصوص المشروع الفيدرالي، تضمنه بعض النصوص التي تضمن حسن الامتثال لدعم الحق في الإصلاح، والالتزام به، ومنها ما يلي:

- النص الذي يقضي بأنه يجب على الشركة المصنعة للمعدات الأصلية عدم استخدام آلية إقران الأجزاء أو أي آلية أخرى من أجل ....

١- منع تركيب أو تشغيل أي جزء يعمل بطريقة أخرى، بما في ذلك جزء أو مكون بديل غير معتمد من قبل الشركة المُصنعة.

٢- تثبيط أو تقليل وظيفة أي جزء، بما يجعل استبداله من قبل أي مقدم خدمة مستقل، أو مالك الجهاز يقلل من تشغيل أو أداء الجهاز.

٣- خلق تنبيهات، أو تحذيرات كاذبة، أو مضللة، أو خادعة أو غير مقبولة حول الأجزاء.

٤- فرض رسوم إضافية أو زيادة الأسعار للإصلاحات المستقبلية.

---

[٨٦] - المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

[٨٧] – المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

٥- تحديد من يمكنه شراء قطع الغيار أو أداء خدمات الإصلاح[٨٨].

وبذلك يتحدد إطار الحق في الإصلاح، وفقاً لذلك المشروع التمهيدي، في منح الحق للمستهلكين، ولمقدمي خدمات الإصلاح المستقل في مطالبة المصنعين الأصليين للمعدات الإلكترونية الرقمية، بكل ما يلزم من أجل أغراض التشخيص والفحص والإصلاح لمعداتهم، كما تبين لنا من مطالعة النص السابق، أن المشرع الفيدرالي الأمريكي لم يقتصر في سبيل حمايته للحق في الإصلاح على التأكيد عليه في صورته البسيطة فقط، بل أيضاً منع صراحةً بعض الصور التي درج كبار المصنعين على استخدامها، من أجل وضع قيود تحد من الإصلاح المستقل، وبالتبع، تتعارض مع حق المستهلك في الإصلاح.

ومن بين هذه الصور ما نجده في النص –سالف الذكر– من منع المصنعين من استخدام أي تقنية، من شأنها أن تربط تأدية الجهاز لوظيفته بضرورة أن تكون الأجزاء المستخدمة في سبيل الإصلاح صادرة من هذا المُصنع، أو الحد من كفاءة وتشغيل الجهاز إذا تم استبدال أو إصلاح جزء منه بمعرفة مُصنع آخر، وهذا الأمر يبدو شائعاً في الواقع العملي إذ أن العديد من مصنعي الأدوات الإلكترونية يقوموا بضبط أدواتهم بطريقة لا تقبل استخدام أجزاء أخرى بخلاف تلك المصنعة من مصدرها الأصلي، كما أنه يُحسب لهذا المشرع منع المصنعين من فرض رسوم إصلاح مستقبلية، ومنعهم أيضاً من تحديد من يقوم بالإصلاح ومن لديه الحق في شراء قطع الغيار.

فلقد أوضحت لجنة التجارة الفيدرالية FEDERAL TRADE COMMISION والمُشار إليها اختصاراً بـ FTC عدداً من الممارسات غير العادلة، التي درجت عليها الشركات المُصنعة، في الآونة الأخيرة، ومنها: فرض قيود مادية على الإصلاحات، مثل المواد اللاصقة أو المسامير المميزة بعلامة المُصنع والتي تمنع تفكيك المنتج ، قصر الوصول إلى الأجزاء والأدلة والبرامج

[88] - Section 2 (B) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

التشخيصية والأدوات على شبكات الإصلاح المعتمدة من الشركات المصنعة فقط، تصميم المنتجات لجعل الإصلاحات المستقلة أقل أماناً، الحد من توافر معلومات الاتصالات المعلوماتية، الاستخفاف بقطع غيار ما بعد البيع أو الإصلاح المستقل، واستخدام أقفال البرامج "غير المبررة"، وإدارة الحقوق الرقمية، وتدابير الحماية التقنية[٨٩].

الأمر الذي دعا المشرع الفيدرالي إلى المنع الصريح للممارسات المذكورة سلفاً، في مشروع القانون المرتقب.

- النص على عدم جواز تفسير نصوص القانون بما يتعارض مع حق الشركة المُصنعة في الإصلاح، بنفسها أو من قبل مزود معتمد، مع اعتبار أن أي انتقاص من المُصنع عن التزاماته المفروضة بالامتثال لأحكام هذا القانون أو تقييدها أو الحد منها يعتبر باطلاً وغير قابل للتنفيذ[٩٠].

مما سبق، يتضح لنا إذاً أن المشرع المصري لم ينظم الحق في الإصلاح تنظيمياً يتناول تفاصيله، ويضمن الالتزام به، ومن هنا فلم يؤكد حقوق الشركات المُصنعة، وعدم المساس بها أثناء ممارسة ذلك الحق، من قبل مركز غير معتمد، حيث إنه لم يلزم أصلاً الشركات المُصنعة بالسماح بإصلاح المنتجات عن طريق مالكها(المستهلك) أو مورد إصلاح غير معتمد، أثناء مدة الضمان، وهذا هو جوهر الحق في الإصلاح، الذي ذاع صيته في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي سنعرض له الآن.

المطلب الثاني

حرص التشريعات الأمريكية على ضمان حقوق المُصنعين

---

89 --Latham & Watkins, 5 Key Numbers: US Antitrust Insights For Manufacturers About Right-To-Repair Enforcement, Op.Cit, Page 2.

90 - Section 4 (3) Bill H. R. 8544, 23 May 2024.

تلاحظ لنا حرص التشريعات الأمريكية –محل المقارنة– على الالتزام بضمان الحق في الإصلاح، من قبل الشركات المُصنعة، ومن ثم إفرادها لنصوص تؤكد هذا الحق، وتجبر هذه الشركات على عدم التحايل عليه، بطريقة أو بأخرى، من أجل حسن الامتثال لدعم هذا الحق، وفي ذات الوقت حرصت التشريعات، على عدم المساس بالحقوق الجوهرية للشركات المُصنعة، في الحفاظ على أسرارها التجارية، وأيضاً بعدم المساس بحقوق الملكية الفكرية، لا سيما حق المؤلف، حيث يعتبر من أشد سهام النقد الموجة للحق في الإصلاح، خشية مساسه بالملكية الفكرية.

الأمر الذي دفع اثنين من أكبر عمالقة التكنولوجيا في كاليفورنيا، وهما شركتي Apple,Google، فلقد أعلنت شركة Apple دعمها لمشروع القانون بعد محاولات أولية لتعطيله، كما التزمت Google بتوسيع بعض مزايا ACT للمستهلكين خارج حدود الولاية من خلال توفير سبع سنوات من التحديثات وقطع الغيار لجميع مالكي سلسلة pixel 8 لجميع المالكين، وليس فقط في كاليفورنيا[٩١].

الفرع الأول

تحديد مسئولية المُصنعين في بعض التشريعات

تضمنت بعض التشريعات الأمريكية – محل المقارنة– نصوصاً لتحديد مسئولية الشركات المُصنعة فيما يتعلق بالحق في الإصلاح، نجد منها ما نص عليه تشريع ولاية كاليفورنيا بأنه:

---

[91] - California Passes Right To Repair Law: New Rules For Electronics Repair, Nov 7, 2023.Op.Cit.
Https://Www.Reinhartlaw.Com/News-Insights/California-Passes-Right-To-Repair-Law-New-Rules-For-Electronics-Repair
تاريخ اخر زيارة ٣٠-١١-٢٠٢٤.

- لا يجوز تفسير أي شيء في هذا القسم، على أنه يتطلب من الشركة المُصنعة بيع قطع الغيار، إذا لم تعد توفرها أو تتيحها لمزود إصلاح معتمد[٩٢].

ورغم ما قد يبين من النص من حرصه على عدم المساس بحقوق الشركة المُصنعة، بتحديد مسئوليتها بموجب الحق في الإصلاح، بما تقدمه فعلياً لمزود الإصلاح المعتمد من قطع غيار، إلا أنه – في رأينا – قد تستند الشركات على مثل هذا النص، وبالتالي تتهرب من ممارسة الحق في الإصلاح، بعدم توفيرها لقطع الغيار بعد فترة وجيزة من بيع المنتج، مما يعني بالضرورة، إجبار المستهلكين على شراء غيره من المنتجات، وبما يهدر كل قيمة للحق في الإصلاح.

لذا فنحن لا نؤيد مثل هذا النص، وكان لا بد من الحفاظ على إلزام الشركات المُصنعة بتوفير قطع الغيار، على الأقل لفترة معقولة نسبياً من بيع المنتج، لا تقل عن ١٠ سنوات، خاصةً في ظل ارتفاع أسعار المنتجات الجديدة.

- تضمن قانون ولاية كاليفورنيا أيضاً نصاً يقضي بعدم مسئولية مزود الإصلاح المعتمد أو المُصنع عن أي أضرار تلحق بأي جهاز أو شخص نتيجة الإصلاح الذي يقوم به مقدم خدمة الإصلاح أو المالك، والذي يشمل أيا مما يلي، على سبيل المثال:

أ–أي أضرار غير مباشرة، أو عرضية، أو خاصة، أو تبعية.

ب– أي فقدان للبيانات أو الخصوصية أو الأرباح.

ج–أي عدم قدرة على استخدام أو تقليل وظائف المنتج الإلكتروني أو الجهاز.

مع ملاحظة عدم انطباق ذلك التحديد من المسئولية على عيب التصنيع الذي كان موجوداً قبل التشخيص، الصيانة أو الإصلاح[٩٣].

---

92 - 42488.2(G) Of California Repair Act.

93 - 42488.2 (H) Of California Repair Act.

ونحن نؤيد هذا التحديد – من وجهة نظرنا– فمن غير المعقول أن يتم مساءلة الشركة المُصنعة أو المُصلح المعتمد عن أية أضرار تصيب المالك أو الجهاز، عند القيام بالإصلاح المستقل، اللهم إلا إذا كانت فعلاً نتيجة عيب تصنيع سابق على الإصلاح.

ولذا ذهب البعض إلى القول بأنه يجب أن تؤدي أي إصلاحات غير مصرح بها أو في المنزل إلى إبطال ضمان الشركة المصنعة الأصلي لأنه من غير العادل محاسبة الشركات المصنعة على عملية الإصلاح التي لم يكن لديهم سيطرة عليها[٩٤].

كما حرص قانون كاليفورنيا على فرض استثناء، في حالة تقديم خدمة الإصلاح عن طريق المُصنع الأصلي مباشرةً، فهنا لا يتطلب أيا مما يلي:

- الوثائق والأدوات التي تستخدمها الشركة نفسها فقط دون أي تكلفة، افتراضياً من خلال الهاتف، الإنترنت، الدردشة، البريد أو غيرها دون التعامل مع المنتج الإلكتروني أو جهاز العميل، ما لم تقم الشركة هنا بتوفير الوثائق والأدوات لفرد أو شركة غير تابعة للشركة المُصنعة.
- الوثائق أو الأدوات المُستخدمة حصرياً، للإصلاحات التي تكملها الآلات التي تعمل على العديد من المنتجات الإلكترونية في وقت واحد، إذا أتاحت الشركة المُصنعة لمالكي المنتج أو لمرافق خدمة الإصلاح وثائق وأدوات بديلة[٩٥].

الفرع الثاني

تضمين النصوص التي توجب احترام الأسرار التجارية، الملكية الفكرية

لقد تضمن مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي نصاً بالقسم ٤ مادة ٢ يقضي بحماية الأسرار التجارية، وقضي بأن نصوصه لا تتضمن إتاحة مثل تلك الأسرار من قبل الشركات المُصنعة،

---

94 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 356.

95 -42488.2 (I) Of California Repair Act.

ولكنه لم يتضمن نصاً يقضي باحترام حقوق الملكية الفكرية للشركات المُصنعة. وهذا ما كان يتعين عليه ألا يغفله.

كما تضمن قانون كاليفورنيا للإصلاح، ما يفيد بالتأكيد على أن هذا القانون لا يتضمن الكشف عن سر تجاري أو ترخيص بحقوق الملكية الفكرية، بما فيما من حق المؤلف وبراءة الاختراع[٩٦]. وسنتحدث بالتفصيل عن تلك الجزئية في المبحث الثاني من بحثنا.

[96] -42488.2 (C) Of California Repair Act.

الفصل الثاني

مدى تعارض الحق في الإصلاح مع حق المؤلف، وتوافقه مع التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

نتناول من خلال هذا الفصل بلورة الحق في الإصلاح، من خلال تفنيد الانتقادات التي وجهت إليه، والرد عليها، من ناحية، ثم التطرق إلى بين أهم تلك الانتقادات، وهو ذلك المتعلق بحماية حق المؤلف، ومدى تعارض الحق في الإصلاح مع تلك الحماية المقررة لمؤلف البرمجيات الإلكترونية الرقمية، وكيف يمكن تنظيم الحق في الإصلاح، بدون التجني والإخلال بحق المؤلف؟

يلي ذلك تطرقنا إلى الجانب الآخر، وهو الجانب الداعم للإصلاح، على أساس دعم هذا الأخير للبيئة النظيفة من النفايات الإلكترونية الخطرة، مما يعد متوافقاً مع أهداف التنمية المستدامة، المعترف بها من الأمم المتحدة، ومع رؤية جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٣٠.

بناءً على ذلك، فقد رأينا تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: تفنيد أهم الانتقادات الموجهة للحق في الإصلاح مع توضيح مبرراته

المبحث الثاني: الحق في الإصلاح في ضوء قيود حماية حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية

المبحث الثالث: دور الحق في الإصلاح في الحد من النفايات الإلكترونية دعماً للتنمية المستدامة

المبحث الأول

تفنيد أهم الانتقادات الموجهة للحق في الإصلاح مع توضيح مبرراته

نتناول من خلال هذا المبحث بيان أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الحق، بشكل عام، والرد عليها، ثم توضيح أهم أهدافه والمبررات الداعمة له، في محاولة منا للوصول لرؤية موضوعية حول طبيعة الحق في الإصلاح.

المطلب الأول

تفنيد أهم الانتقادات الموجهة للحق في الإصلاح

إذا نظرنا للحق في الإصلاح من وجهة نظر المصنعين، سنجدهم يبررون وجود قيود تحد من الإصلاح الحر المستقل، على سند من القول بأن هذا الأخير يمثل خطراً مهدداً لسلامة المستهلك وأمنه، من ناحية، ولأمن بياناته من ناحية أخرى، كما أنه لعل أهم الانتقادات الموجهة لهذا الحق، والتي سنفرد لها مطلباً مستقلاً لاحقاً، هو الهجوم على هذا الحق لأنه يهدد حق مؤلف البرمجيات الرقمية بأخطار التقليد والانتحال، وسرقه مصنفاته المحمية، ولذا سنتناول بالتفصيل بيان، مدى تعارض "الحق في الإصلاح" مع حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية.

وقد رأينا أن نقوم بتفنيد هذه الانتقادات، من خلال الرد عليها فيما يلي:

الفرع الأول

الرد على الانتقاد بأن الحق في الإصلاح يهدد سلامة المستهلك

يحتج المصنعون بأن قيود الإصلاح تحمي المستهلكين من الإصابات التي يمكن أن تنتج عن استخدام منتج تم إصلاحه بشكل غير صحيح. ويؤكدون أن أخطار تهديد السلامة يمكن توقيها إذا تم إجراء الإصلاحات من قبل مزودي الإصلاح المعتمدين لأنهم مدربون بشكل صحيح ولديهم المهارات اللازمة لإصلاح المنتجات بأمان وفقاً للمواصفات والمعايير المناسبة [97].

وتجدر الإشارة إلى إمكانية أن يؤدي التعامل غير السليم مع هذه المكونات إلى إصابات خطيرة (مثل الحروق أو العمى) أو تلف للممتلكات. وهذا الأمر معترف به من قبل المركز الأوروبي للبحوث المشتركة Joint Research Center (JRC) ، الذي ذكر في تقرير له أن الإصلاحات الإلكترونية تتطلب "مهارات فنية مناسبة لا يمتلكها معظم المستهلكين[٩٨].

ومن هنا علق البعض بأن هذا الحق قد يعرض سلامة المستهلكين للخطر، خاصةً، في ظل وجود مجموعة متنوعة من الأجهزة المتعلقة بالصحة واللياقة البدنية، مثل الأجهزة الطبية والساعات الذكية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على رفاهية المستهلكين وسلامتهم، ويمكن أن يؤثر إصلاح مثل هذا النوع من المعدات تأثيرات سلبية خطيرة، إذا تم القيام به بشكل غير صحيح، فيمكن أن تُعرض سلامة المستهلكين للخطر، ويمكن أن تتعرض التطبيقات المصممة لقياس الضغط الجوي أو عمق الماء أو معدل ضربات القلب للخطر من خلال الوصول إليها، من قبل شخص يفتقر إلى التدريب المناسب[٩٩].

وفي سبيل الرد على هذا الانتقاد، نود أن نؤكد أنه يجب أن يتم الإصلاح المستقل سواء عن طريق المستهلكين أنفسهم، بعد تمكينهم من الاطلاع على كافة وثائق ومعلومات الإصلاح من

---

[97] -Robert Cunningham & Darby Hobbs, The Evolution Of The Right To Repair, Antitrust, Vol. 37, No. 3, Summer 2023, Page 44.

[98] - Creating A Safe And Effective 'Right To Repair', Digitaleurope, 4 April 2022, Http://Www.Digitaleurope.Org/ تاريخ اخر زيارة ٤-١٢-٢٠٢٤

[99] -IKE BRANNON, A Criticism Of 'Right To Repair' Laws, Op.Cit, Page 23.

قبل المُصنعين، والتي بالقطع ستتجنب تعرضهم لأخطار السلامة، كما أنه في حالات التعقد التقني للجهاز وعدم إمكانيه إصلاحه بواسطة المالك نفسه، فإنه حينها يكون المنوط بإصلاحه المستقل فنيين متخصصين، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق والمعلومات التي تؤدي لإصلاح جيد، تفادياً لأية أخطار تتعلق بالسلامة.

كما أنه في ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تم استخدام بطاريات قابلة للاستبدال، في الأجهزة الكهربائية أو الإلكترونية، على حد سواء، فإن ذلك سيساهم في حل الكثير من مشكلات الإصلاح، مع تجنب المزيد من النفايات الإلكترونية الخطرة.

ولذا نجد أن هناك من اكتشف العلاقة الطردية بين المنتجات التي لا تحتوي على بطاريات قابلة للإزالة أو الاستبدال، وبين زيادة الحوادث والأخطار المتعلقة بمدافن النفايات، وبالتالي، فإن التأكد من أن جميع البطاريات قابلة للإصلاح والاستبدال يمكن أن يساعد في تجنب أخطار السلامة[100].

الفرع الثاني

الرد على الانتقاد بأن الحق في الإصلاح يمثل خطورة على أمن بيانات المستهلك

هناك انتقاد آخر ينبع من الخوف من أن يؤدي الإصلاح غير المصرح به لأجهزة معينة إلى خطر الوصول للمعلومات واختراقها، بسبب نقص التدريب المناسب وإتاحة أدوات التشخيص الوصول إلى الجهاز بأكمله، والذي غالباً ما يتضمن معلومات المستخدم الحساسة. فيمكن أن

[100] - Agata Meysner And Jesus Urios, The 'Right To Repair' Addressing Social And Environmental Spillovers In The Electrical And Electronic Equipment Sector, Institute For European Environmental Policy, July 2022, Page12.

يؤدي الإصلاح غير السليم أو غير الآمن إلى تعطيل ميزات الأمان، مما يجعل الأجهزة عرضة لسرقة البيانات[١٠١].

ونشير في هذا المقام إلى تعريف المشرع المصري، في قانون حماية البيانات الشخصية، البيانات الشخصية الحساسة بأنها" البيانات التي تفصح عن الصحة النفسية، أو العقلية، أو البدنية أو الجينية، أو بيانات القياسات الحيوية "البيومترية" أو البيانات المالية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو الحالة الأمنية، وفي جميع الأحوال تعد بيانات الأطفال من البيانات الشخصية الحساسة[١٠٢]."

وينتقد البعض تعريف المشرع المصري –سالف الذكر– للبيانات الحساسة، بمقولة، أنها محددة على سبيل الحصر، مما يستبعد معه ما عداها من بيانات، ويرى ضرورة التوسع في تحديد البيانات الحساسة، مع اعتبار أي بيانات شخصية عادية قد تؤدي للوصول لبيانات حساسة من قبيل تلك الأخيرة. ونحن نتفق معه في ضرورة النص على قاعدة عامة للبيانات الحساسة، بحيث يتم تقييمها بمعيار موضوعي عام، كأن تكون هي تلك التي يترتب على معالجتها أو استخدامها ضرراً جسيماً أكثر من غيرها[١٠٣].

ولقد أحسن المشرع المصري صنعاً بنصه على تشديد الحماية القانونية للبيانات الحساسة، وذلك من خلال نص المادة ١٢ من قانون حماية البيانات الشخصية المصري، والتي تضمنت حظر جمع البيانات الشخصية الحساسة، أو نقلها أو تخزينها أو حفظها أو معالجتها أو إتاحتها من

---

101 - IKE BRANNON, A Criticism Of 'Right To Repair' Laws, Op.Cit, Page 22.

١٠٢ – المادة ١ من الفصل الأول (تعريفات)، قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، ٢٨، مكرر (هـ)، ١٥ يوليو ٢٠٢٠.

١٠٣ – سمير سعد رشاد سلطان، تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية الحساسة في مجال الاستدلالات "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٤ العدد ٨٨، يونيو ٢٠٢٤، ص ١٠٦٠، ١٠٦١.

قبل المتحكم في البيانات أو المعالج لها، إلا بترخيص من المركز، كما ألزمت تلك المادة وجوب أخذ موافقة الشخص المعني بالبيانات إلا في الأحوال المصرح بها قانوناً.

وتكمن المخاوف تجاه الإصلاح المستقل، في أنه يمكن للفنيين الوصول إلى جهاز بأكمله باستخدام أدوات التشخيص، مما قد يعرض معلومات المستهلكين الحساسة للخطر، وبالإضافة إلى ذلك، يزعم المصنعون أن الإصلاح غير المعتمد قد يعرض أمن الجهاز نفسه للأخطار، فعلى سبيل المثال، قامت شركة Microsoft وغيرها من الشركات المصنعة بتضمين "تقنية أمان الأجهزة" المصممة لحماية بيانات المستخدم في جميع أجهزتها، ويمكن للفنيين غير المدربين تعطيل تقنية أمان الأجهزة وجعل الأجهزة عرضة للقرصنة أو البرامج الضارة الأخرى[١٠٤].

لذلك قيل بأن قيود الإصلاح تحمي المستهلكين من أخطار الأمن السيبراني وخرق البيانات، لأن محترفي الإصلاح المعتمدين يجرون الإصلاحات دون المساس بخصوصية الجهاز أو تقنية أمان الأجهزة المضمنة[١٠٥].

ولذلك فقد أثارت تشريعات الإصلاح مخاوف بعض ممثلي الصناعة مخاوف بشأن أمن البيانات والأمن السيبراني فيما يتعلق بالولايات التي تدعم سن تشريعات الإصلاح. فلقد أشارت جمعية صناعة الأمن (SIA) إلى هذه النقطة في معارضة لإصدار نيو هامبشاير لعام ٢٠١٩ من قانون الإصلاح العادل الرقمي، في ولاية نيويورك، حيث أشار مدير العلاقات الحكومية في SIA إلى مجموعة واسعة من الأجهزة التي ستتأثر بالقانون – بما في ذلك كاميرات الفيديو وأجهزة الكشف عن أول أكسيد الكربون وأجهزة إنذار الحريق – وجادل بأن مشروع القانون

104 - Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, Op.Cit, Page 394.

105 - ROBERT CUNNINGHAM & DARBY HOBBS, The Evolution Of The Right To Repair, Op.Cit, Page 44.

سيجبر الشركات المصنعة على إصدار برامج وتصحيحات أمنية مضمنة لمقدمي خدمات إصلاح مستقلين، يمكن أن تعرض الأمن السيبراني للأجهزة والمعدات الإلكترونية المتصلة بشبكة IP للخطر، ولذلك تم التأكيد على عدم تغافل المشرعين هذه الآثار الأمنية[١٠٦]. لذلك ينبغي أن يلتفت المشرعين، لمثل هذه الأخطار، حتى يتم تلافيها ضمن نصوص تشريعاتهم المترقبة.

ولقد تم دحض ذلك بمقولة أن الإصلاح المستقل ليس أقل أماناً من الإصلاح الذي يحمل علامة الشركة المصنعة. حيث يخلص تقرير لجنة التجارة الفيدرالية إلى أنه مع تقديم الأجزاء (قطع الغيار) المناسبة ومعلومات الإصلاح والتدريب الكافيين، فإن المستهلكين ومقدمي الإصلاح المستقلين سيكون لديهم القدرة التامة على إصلاح الأجهزة الإلكترونية بأمان، ولم تجد لجنة التجارة الفيدرالية أي دليل يدعم الادعاءات المغرضة التي تقول بأن الإصلاحات التي يقوم بها المستهلكون أو ورش الإصلاح المستقلة أقل أماناً من الإصلاحات ذات العلامات التجارية[١٠٧].

وفيما يتعلق بالبيانات الشخصية للعميل، فإن الفنيين الخارجيين على قدم المساواة مع الفنيين المعتمدين، حيث تحظر الاتفاقات بين فنيي الإصلاح وعملائهم عموماً إساءة استعمال بيانات العملاء، كما أنه وفقاً لـ Gay Gordon– Byrne "المدير التنفيذي لجمعية الإصلاح

---

106 -Alex Reinauer, Two Wrongs Don't Make A Right To Repair How State "Right To Repair" Legislation Harms Consumers And Innovation, On Point, Competitive Enterprise Institute, No284, March 1 2023, Page 3.

107 - U.S. Federal Trade Commission, Nixing The Fix: An FTC Report To Congress On Repair Restrictions (2021), Page 28.
Https://Www.Ftc.Gov/System/Files/Documents/Reports/Nixing-Fix-Ftc-Report-Congress-Repair -Restrictions/Nixing_The_Fix_Report_Final_5521_630pm-508_002.Pdf.
تاريخ اخر زيارة ٣-١٢-٢٠٢٤

الأمريكية"، فإن الفنيين الخارجيين الذين يبدلون عناصر الشركات المصنعة بأجزاء أخرى، من غير المرجح أن يشكلوا خطراً على الأمن السيبراني للمستهلكين[١٠٨].

كما يوصي تقرير إنترنت الأشياء الصادر عن لجنة التجارة الفيدرالية في عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى دليل Start with Security بأن تبذل الشركات جهداً كبيراً؛ لضمان قدرة مقدمي الخدمات على الحفاظ على الأمن، إلى جانب إدارة الرقابة المستمرة[١٠٩].

وبالتالي يمكننا الرد على هذا الانتقاد بأنه ينبغي على المُصنعين في جميع الأحوال، إحكام الرقابة على فنيي الإصلاح المعتمدين، وأنه إذا كان هناك خطأ وارد من قبل هؤلاء الفنيين المعتمدين، أو احتمالية انتهاك بيانات وأمن المستهلك، فإن الأمر لن يختلف كثيراً، إذا ما نهض بالأمر فنيي إصلاح غير معتمدين، ففي النهاية الأمر مرجعه بشر، وبمجرد إحكام الرقابة على هؤلاء جميعاً، سيتم الإصلاح على أكمل وجه.

كما أنه لا قلق من أن تؤثر تلك المخاوف في عدم دعم اعتماد الحق في الإصلاح المستقل، في النظام القانوني المصري، لا سيما في ظل وجود حماية قانونية فعالة للبيانات الشخصية الحساسة، من قبل المشرع المصري.

الفرع الثالث

الرد على الانتقاد بأن الحق في الإصلاح سيؤدي لرفع سعر المنتجات الإلكترونية

كما تم توجيه انتقاد آخر للحق في الإصلاح، ينبع من زيادة تكلفة الإصلاح، فإذا انفتح سوق الإصلاح على جميع المستهلكين ومرافق الإصلاح غير المعتمدة، فستضطر شركات التكنولوجيا

---

[108] -Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, Op.Cit, Page 395.

[109] - Ike Brannon And Kerri Seyfert, The Economic Downsides Of "Right-To-Repair", Prepared For The National Association Of Manufacturers, Page 8.

إلى رفع أسعار جميع الأجهزة الإلكترونية؛ لضمان أنها ستجنى ما يكفي من الأموال لتغطية جميع التكاليف، وكسب جميع الأرباح في وقت البيع الأولي، وستتضمن بالتالي هذه التكلفة الأولية سعر البحث والتصميم والتطوير وإتاحة المعلومات وتوفير سوق قطع الغيار، ومن ثم فإنه بالقضاء على سوق الإصلاح المعتمد، لن يكون أمام الشركات المصنعة خيار سوى رفع أسعار التجزئة، وسيؤدي الأمر بالمستهلكين إلى دفع ثمن باهظ في مقابل ممارسة حقهم في الإصلاح[١١٠].

ويمكننا الرد على ذلك الانتقاد، بأنه يعتبر واهياً، إذ إنه في الأنظمة الرأسمالية، التي تعتمد على الاقتصاد الحر، ومبدأ العرض والطلب، لا يتم تقييد المنتجين، بشكل عام، لا سيما منتجي السلع الإلكترونية، بأسعار محددة، فتسعير هذه السلع راجعاً في كل الأحوال للمنتج، وظروف السوق، وفقاً للمبدأ المُشار إليه سلفاً – العرض والطلب – وأن كل ذلك مناطه بالأخير وعي المستهلك في إقدامه على شراء سلع بثمن غير متناسب مع قيمتها الحقيقية.

وعلى النقيض من ذلك، يرى المؤيدون لذلك الحق في الإصلاح المستقل، أنه يقضي على الاحتكار، وبالتالي يفتح الأسواق للمنافسة الحرة، مما يساهم في النهاية بخفض سعر المنتج الإلكتروني لا بزيادته[١١١].

وفي هذا السياق، يرى البعض تجنباً لرفع السعر الأولى بشكل كبير من جانب المُصنعين، أن يقوم هؤلاء باستبعاد سعر الضمان الإضافي هذا من تكلفة البيع الأولية وتقديمه كإضافة عوضاً عن ذلك. كما أنه إذا كان المصنعون ملزمين بتوفير المعلومات وأدوات الإصلاح وقطع الغيار

110 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, op.cit, Page 348.

111 - Ahmad Fachri Faqi, Fadilla Jamila, Nur Khadijah, The Right To Repair, op.cit, Page 485.

لفترة زمنية محددة، فمن المحتمل أن يتم ربط تكلفة الضمان الممددة بسعر التجزئة لجميع الإلكترونيات الاستهلاكية، بغض النظر عما إذا كان المستهلك مهتماً بالحماية الإضافية[١١٢].

إن السماح بالإصلاحات أو توفيرها فقط من خلال شبكات الإصلاح المعتمدة أو المُصنعين يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات تستغرق وقتًا طويلاً، مما يقلل من قيمة البضائع للمالكين. علاوة على ذلك، يمكن القول بأن عدم الوصول إلى تصنيع المعدات الأصلية والأدوات وقطع الغيار للمصلحين المستقلين يقلل من المنافسة ويزيد الأسعار[١١٣].

المطلب الثاني

المبررات الداعمة للحق في الإصلاح

لقد وجد المؤيدون للحق في الإصلاح ضالتهم في تبرير ودعم هذا الحق من خلال الاعتماد على مبررات بعضها نفعي وبعضها الآخر غير نفعي، فتكمن الأولى في تحقيق هذا الحق لرفاهية الإنسان، من خلال دعم استقلالية المستهلك، وحقه في إصلاح ما يملكه، كما أن هناك من دعم هذا الحق باستناده على نظرية هيجل للشخصية، ويمكن ذلك في الشعور بتمتع المستهلك بحرية إدارة أمواله وإصلاحها سواء بنفسه، أو باعتماده على من يرغب في ذلك، أما الثانية، فتتعلق بنظرية العمل، وذلك من خلال منح الحق لكل من لديه معرفة وخبرة لإصلاح المنتجات من أجل كسب الرزق، علاوةً على أن الحق في الإصلاح يعزز سوق المنافسة، وبالتالي يعمل على تخفيض تكاليف الإصلاح[١١٤].

---

112 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, op.cit, Page 349.

113 - Robert Cunningham & Darby Hobbs, The Evolution Of The Right To Repair, Antitrust, Vol. 37, No. 3, Summer 2023, Page 44.

114 - Ahmad Fachri Faqi, Fadilla Jamila, Nur Khadijah, The Right To Repair, Op.Cit, Page 485.

يمكن أيضًا تبرير الحق في الإصلاح بموجب نظرية الشخصية للملكية، والتي تُنسب إلى الفيلسوف هيجل، فوفقاً لها، تعد الملكية الخاصة ضرورية كوسيلة لتطوير وتحقيق شخصية الفرد.، وبموجب نظرية هيجل، لا يمكن للشخص أن يبدأ في تحقيق هويته الذاتية حتى يتم منحه فرصة لممارسة إرادته على الأشياء الخارجية في محيطه[١١٥].

وبالتالي بما أن المستهلك ما هو إلا مالك لذلك الجهاز، فمن حقه أن يحصل على معلومات ووثائق تمكنه من إدارة ملكيته الخاصة، لتحقيق أقصى استفادة منه، مادام ذلك رهين قطعاً بعدم إضراره بمصالح الغير، ويبعد كل البعد عن إطار نظرية التعسف في استعمال الحق (إساءة استعمال الحق) المنصوص عليه بالمادة ٥ في القانون المدني المصري

كما أن المالك يلتزم الحدود الموضوعية لحقه، ويرتهن ذلك بعدم الغلو في استعمال حق الملكية، على نحو يُسأل عنه إذا ما سبب للغير ضرراً غير مألوف فقط، وفقاً للمادة ٨٠٧ من القانون المدني المصري.

ويتبين حكمة المشرع المصري في عدم مساءلة المالك عن كل ضرر مألوف سببه للغير، لأن هذا الضرر معتاد الوقوع، وإذا ما قيدنا سلطة المالك بشأنه أيضاً، فيكون ذلك بمثابة غل أيدي الملاك عن استعمال حقوقهم[١١٦].

كما أن الحق في الإصلاح يساهم في توفير مدخرات المستهلكين، لذا فقد أقرت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية بأن ضمان حق العملاء في إصلاح المنتجات المعطلة يمكن أن يوفر على

---

115 - Leah Chan Grinvald* & Ofer Tur-Sinai, Intellectual Property Law And The Right To Repair, Op.Cit, Page 74.

١١٦- نبيل إبراهيم سعد، الحقوق العينية الأصلية (أحكامها ومصادرها)، دار الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٤٨.

الأسرة الأمريكية المتوسطة ٤٠٠ دولار سنوياً. ويمكن أن توفر القدرة على إصلاح الأجهزة الإلكترونية للمستهلكين الأمريكيين ٥٠ مليار دولار سنوياً[١١٧].

ولقد أدت عوامل عدة؛ كتعمد عرقلة القدرة على الإصلاح من خلال حجب المعلومات والأجزاء، والنفقات المتزايدة المدفوعة لإصلاح المنتج من خلال القنوات المصرح بها، والاستناد بشكل مبالغ فيه، من قبل الشركات المصنعة على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم؛ لقمع الإصلاحات، إلى صعود حركة الإصلاح على الصعيد التشريعي[١١٨].

مع ضرورة حسم الجدل حول تعارض الإصلاح مع الملكية الفكرية، لا سيما حق المؤلف، بغرض تحقيق توازن بين صالح الأطراف المتعارضة، ولذا فقد قررنا أن نفرد لهذه الجزئية مطلباً كاملاً، لأنها شائكة وتحتاج لتدقيق النظر والموازنة بين مصلحة حق المؤلف مالك البرمجيات الرقمية، التي يعتمد عليها المنتج الإلكتروني من ناحية، وحق الإصلاح المستقل، من ناحية أخرى.

ولعل أهم تلك المبررات الداعمة للحق في الإصلاح هو دعم البيئة النظيفة من النفايات الإلكترونية الخطرة، وبالتالي التوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سنفرد له مطلباً ثالثاً مستقلاً.

---

117 -Sonja Hansen And Sheila Davis, The Right To Repair Of Electric Vehicle Batteries, Infosheet, See GAIA's Battery، Op.Cit, Page 2.

118 - Leah Chan Grinvald* & Ofer Tur-Sinai, Intellectual Property Law And The Right To Repair, Fordham Law Review، Vol. 88, Page 76.

المبحث الثاني

"الحق في الإصلاح" في ضوء حماية حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية

يجب على الشركات المصنعة حماية أي معرفة خاصة مضمنة في الآلات التي تبيعها – أي نتاج ابتكارها وأبحاثها وتطويرها، ولعل من أهم الانتقادات التي وجهت للإصلاح هو مدى تعارضه مع حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية، حيث أنه سيضر بمقتضاه المستهلك أو مقدم خدمات الإصلاح غير المعتمد من الاطلاح على أسرار ابتكار البرمجيات الرقمية للمنتجات المدعومة بها أثناء قيامه بعملية الإصلاح، مما يستتبع معه تخوف المُصنعين من إهدار ملكية مصنفاتهم، والتجني عليها من الآخرين، لذا كان علينا أن نعرض لتلك الإشكالية، ولمدى تبني قانون الملكية الفكرية المصري والأمريكي – محل المقارنة – حلاً لها، وذلك من خلال البحث في النقاط التالية:

المطلب الأول: مدى تعارض الحق في الإصلاح مع حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية

المطلب الثاني: موقف قانوني حماية الملكية الفكرية المصري والأمريكي من الحق في الإصلاح

المطلب الأول

مدى تعارض "الحق في الإصلاح" مع حق مؤلف الإلكترونيات الرقمية

غني عن البيان أن اصطلاح حقوق الملكية الفكرية هو اصطلاح عام يشمل كل الإبداعات العقلية، وينقسم إلى قسمين رئيسين: الملكية الصناعية :وهي تلك التي تشمل براءات الاختراع، والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: تلك التي تشمل المصنفات الأدبية والفنية والعلمية[١١٩].

[١١٩] - المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

وما يعنينا في هذا الشأن هو حق المؤلف، أو بالأحرى مؤلف البرمجيات الرقمية المضمنة بالأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية –محل بحثنا– وعلى الرغم من أنه يبدو من الغرابة خضوع المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية، في حد ذاتها، لحماية حق المؤلف، إلا أنه ما قد يخضع لتلك الحماية هي البرامج المضمنة في العديد من المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية، ونتيجة لذلك، قد يؤثر قانون حقوق المؤلف على حقوق المستهلكين في إصلاح أو تعديل أو بيع ممتلكاتهم الشخصية التي تحتوي على برامج محمية بحقوق المؤلف، خاصةً حال تعرضها لإجراء تغييرات على البرنامج أو نقل ملكية المنتج مع استمرار تشغيل البرنامج الأصلي عليه، وقد ينتهك المستهلكون أو الشركات التي تشارك في مثل هذه الإجراءات –فيما يتعلق بالمنتجات الإلكترونية التي تدعم البرامج، دون إذن من مطور البرامج أو الشركة المصنعة للمعدات– قانون حقوق المؤلف[١٢٠].

وغني عن البيان عناية المشرع المصري في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بتعريف حق المؤلف، والمصنف المحمي، فلقد عرف الأول بأنه هو الحق الذي يثبت لمبتكر المصنف على مصنفه[١٢١]، والمصنف بأنه العمل المبتكر أيا كان شكله أو طريقه التعبير عنه، سواء أكان علمياً أو أدبياً أو فنياً[١٢٢].

ويخشى البعض من أن تسمح قوانين "الحق في الإصلاح"، بالوصول إلى معلومات المنتج، لا سيما تلك التي تتضمن الوصول إلى شفرة المصدر المحمي بموجب قوانين الملكية الفكرية، وأن

- https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_450_2020.pdf
تاريخ اخر زيارة ٣-٢-٢٠٢٥

[120] - Brian T. Yeh , Repair, Modification, Or Resale Of Software-Enabled Consumer Electronic Devices: Copyright Law Issues, Congressional Research Service, R44590, August 11, 2016, Page 2.

[١٢١] - راجع نص المادة ٣/١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

[١٢٢] - راجع نص المادة ١/١٣٨ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

تجبر الشركات بشكل قاطع على الكشف عن المواد المتعلقة بالملكية الفكرية الخاصة بها، مما قد يسمح للشركات الأجنبية (أو حكوماتها) بانتهاز تلك الفرصة لتقليد وتزييف المنتجات.

نظراً للمنافسة الشديدة في الهواتف الذكية والأجهزة الذكية الأخرى والقدرة على تصنيع المنتجات المقلدة في البلدان التي لا تحمي قوانينها الملكية الفكرية بالقدر الكافي، فإن الشركات المصنعة المبتكرة لديها مبررات قوية للرغبة في حماية ملكيتها الفكرية.

لذا يرى البعض أنه وعلى الرغم من أن قوانين حقوق المؤلف تحمي الشركات إلى حد ما، إلا أن معظم تشريعات الإصلاح المقترحة عبر الولايات الأمريكية والحكومة الفيدرالية تشكل تهديداً لهذه الحماية[١٢٣].

ويؤكد البعض الآخر أنه لا يمكن تجاهل قانون حقوق المؤلف الفيدرالي عند سن قوانين "الحق في الإصلاح"، ويخشى أن تسمح تلك القوانين بفك شفرات برامج الحاسوب المحمية بحقوق المؤلف، ومفاتيح الأقفال الرقمية التي تحمي أعمالها، مما يعرضها للاختراق، وغيره من الاستخدامات غير المصرح بها. وهذا يثير مخاوف قانونية وسياسية خطيرة لأن القانون الفيدرالي يضمن لمالكي حقوق المؤلف الحق في التحكم في الوصول إلى أعمالهم واستخدامها وتوزيعها، ولا تملك الولايات سلطة سن القوانين التي تتعارض صراحة أو ضمناً مع القانون الاتحادي[١٢٤].

وإذا تطرقنا إلى قوانين " الحق في الإصلاح" الأمريكية –محل المقارنة– نجد أن بعضها قد أغفل التأكيد على حماية حقوق الملكية الفكرية، كالمشروع الفيدرالي الأمريكي "للحق في الإصلاح" الذي أكد حماية الأسرار التجارية فقط، ولم يتضمن نصاً آخر يؤكد على حماية

---

123 - Ike Brannon, A Criticism Of 'Right To Repair' Laws, Op.Cit, Page23.

124 - Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws: A Constitutional, Legal, And Policy Assessment, Hudson Institute, August 2022, Page 3.

حقوق الملكية الفكرية، أو يؤكد أنه لا ينبغي أن تفسر نصوص "قانون الإصلاح" على نحو يسمح بانتهاك مثل هذه الحقوق، وذلك على النقيض من قانون كاليفورنيا للإصلاح الرقمي – سالف الذكر – والذي تضمن مثل هذا النص.

كما يرى أنصار تجنب الإصلاح المستقل، حمايةً لحقوق الملكية الفكرية، أن الحق في الإصلاح قد يُعرض سمعة العلامة التجارية للخطر، من خلال تزويد كل مستهلك ومرفق الإصلاح غير المعتمد بنفس المعلومات التي يقدمها مقدمو الخدمات المعتمدون، دون التدريب والشهادة المطلوبين، فيمكن للمرفق تقديم خدمات، ذات جودة دون المستوى غير كافية للحفاظ على قيمة سمعة للمنتج. ومن المعلوم أن الشركات تستثمر في علامتها التجارية، وملكيتها الفكرية وتقم بإجراءات لمراقبة الجودة، تنطوي على تدريب واختبار كفاءة مقدمي الخدمة المعتمدين[١٢٥].

كما أن هناك مخاوف من المُصنعين من أن تسمح تشريعات الإصلاح، بالوصول للأقفال المشفرة، وقد يتطلب الوصول إلى مكونات الأجهزة، بناءً على تلك التشريعات، التحايل على إدارة الحقوق الرقمية، مما قد يترك البرنامج دون حماية وينتهك حقوق مالكي البرنامج. لذا فإن الشركات المصنعة تؤكد على أهمية الملكية الفكرية.

ولذا أكد البعض على تعارض قوانين "الحق في الإصلاح" – إذا كانت تتطلب الكشف عن الأقفال الرقمية، والتي تحمي من الوصول غير المصرح به وتحمي الملكية الفكرية للمصنعين– مع جانب أساسي من قانون حقوق المؤلف[١٢٦].

---

125 - MARISSA MACANENEY, IF IT IS BROKEN, YOU SHOULD NOT FIX IT, Op.Cit, Page 342.

126 -- Ike Brannon And Kerri Seyfert, The Economic Downsides Of “Right-To-Repair” , Prepared For The National Association Of Manufacturers, Page 9.

ويرى البعض من معارضي الحق في الإصلاح، لتطلبه الكشف عن الأقفال لرقمية، لأغراض الإصلاح، أنه بذلك سيكون مالك الأعمال المحمية الذي يمارس حقه بموجب القانون الفيدرالي والمتمثل في عدم توزيع نسخ من برامج الكمبيوتر الخاصة به أو مفاتيح الأقفال الرقمية التي تؤمن أعماله المحمية بحقوق المؤلف، مسئولاً بموجب قوانين الولاية – التي تعتمد الحق في الإصلاح– وبالتالي فإنه من المستحيل الامتثال لكل من قانون الولاية والقانون الفيدرالي لحق المؤلف، في ذات الوقت[١٢٧].

ومن الواضح أن ذلك الرأي كان قبل إعداد المشروع الفيدرالي لقانون الحق في الإصلاح الأمريكي، وبذلك إذا ما أصبح هذا الأخير نافذاً، حينها سيكون مالك المواد المحمية معرضاً لأحكام متعارضة – في نظر البعض من أمثال أنصار الرأي (سالف الذكر) –، إحداها، يمنعه من الكشف عن الأقفال، لحماية عمله، بموجب قانون الألفية الرقمية، والأخرى تجبره على الكشف بغرض الإصلاح. ونحن نرى أنه لا مجال لذلك التعارض، مادام الكشف سيكون، بغرض الإصلاح، فقط، وما يتتبعه من تشخيص وصيانة، وعلاج، وليس بغرض عمل نسخ مقلدة، أو الاتجار في العمل نفسه، أو ما إلى ذلك من مخاوف. فلا بد من تنظيم آلية الإصلاح، لتكون استثناءً لا يتوسع في تفسيره، ولا يُقاس عليه.

ولذا فإن الرأي الأصوب في هذا المقام – من وجهة نظرنا – يكمن في اعتماد تفسير أوسع وأكثر ديناميكية لحقوق الملكية الفكرية، فيصبح من اليسير حينها تبرير الحق في الإصلاح كمفهوم يتوافق على الأقل مع الأسس المنطقية الكامنة وراء قانون الملكية الفكرية. ومن المرجح أن يُمكّن هذا الحق المستهلكين من التمتع بالسلع والخدمات بطريقة أكمل وأكثر جدوى، مما

127 - Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 10.

يستلزم المزيد من الاستقلالية وينطوي على اعتماد أقل على الموردين الأصليين لهذه السلع والخدمات[١٢٨] .

ومن هنا كان لا بد من بحث تلك المسألة من خلال النظر في التشريعات – محل المقارنة–، حتى نستخلص أفضل طريق للموازنة بين دعم الحق في الإصلاح، من ناحية، وبين إقرار حماية الملكية الفكرية، من ناحية أخرى.

المطلب الثاني

موقف قانوني حماية الملكية الفكرية المصري والأمريكي من الحق في الإصلاح

نعرض الآن لمشكلة الكشف عن الأقفال الرقمية للبرمجيات الإلكترونية، كأحد عوائق ممارسة الحق في الإصلاح، وذلك بهدف تشخصيها، إصلاحها، أو صيانتها، فما هي هذه البرمجيات؟ وما هو معنى الأقفال الرقمية؟ وهل يعد الكشف عنها لغرض إصلاح المنتج أمراً قانونياً؟ أم أنه محظور حمايةً لحق المؤلف؟ وماذا عن الحق في إصلاحها؟ فهل يُحرم المستهلك من إصلاحها بنفسه، أو بمصلح مستقل لمجرد التخوف من الكشف عن شفرتها؟ وهل تناول قانون الملكية الفكرية المصري أو الأمريكي الفيدرالي – محل المقارنة – حلاً لتلك المسألة؟

نتناول الآن بالتحليل والبحث عرض إجابات كل تلك الأسئلة، من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول

تعريف البرمجيات الإلكترونية والأقفال الرقمية

أولاً: تعريف البرمجيات الإلكترونية:

128 - Leah Chan Grinvald* & Ofer Tur-Sinai, Intellectual Property Law And The Right To Repair, Op.Cit, Page 89.

تباينت الألفاظ المستخدمة لتعريف برامج الحاسب الآلي، ولكنها في النهاية تتفق في مضمونها، فلقد عرفت "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" World Intellectual Property Organization والتي يُشار إليها اختصاراً بـ "WIPO" برامج الحاسب الآلي بأنها" مجموعة تعليمات يمكنها إذا نقلت على ركيزة بحسب نوعها أن تساعد في الوصول إلى نتيجة معينة عن طريق آلة يُمكنها القيام بالتعامل مع المعلومة محل المراجعة[١٢٩]."

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري قد تبنى في القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحديداً في المادة ١٤٠(٢) منه برامج الحاسب الآلي، من ضمن أنواع المصنفات الأدبية والفنية المشمولة بحماية حق المؤلف.

كما تعتبر البرمجيات عملاً أدبياً بموجب قانون حقوق المؤلف الأمريكي لعام ١٩٧٦، وبالتالي يمكن حمايتها بموجب نفس قوانين حقوق المؤلف التي تحمي الروايات واللوحات الزيتية[١٣٠].

ويُعرف قانون الألفية الرقمية لحقوق المؤلف الأمريكي "برنامج الحاسوب" بأنه "مجموعة من العبارات أو التعليمات التي يجب استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر في الحاسوب من أجل تحقيق نتيجة معينة[١٣١]".

وفي عام ١٩٨٠، على سبيل المثال، قام الكونجرس بفض الخلاف بين المبرمجين والشركات التي تستثمر في المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة حول ما إذا كانت شفرة الحاسوب تشكل عملًا أصليًا مضمونًا بحقوق المؤلف، فلقد وسع من نطاق الحماية لتشمل أشكالاً جديدة من

---

[١٢٩] ـ شامل سليمان عسله، الإشكالية القانونية للمحل في عقود إعداد البرامج الإلكترونية في التشريع المدني المصري والتشريعات المدنية المقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثاني من العدد ٣٣، ص ٢٦٥.

[130] -Courtney Sarnow, Calif. Right To Repair Law Highlights A Growing Movement, (October 23, 2023), Page 2 .

[131] - 17 U.S.C. §101 (Definition Of A "Computer Program").Of DMCA ACT.

الأعمال الإبداعية نظرًا للتقدم التكنولوجي، وأقر الكونجرس في التسعينيات بضرورة تعديل القانون الفيدرالي الحالي لضمان استمرار الحماية ضد أحدث أشكال الانتهاك الرقمي، وبدون هذه الحماية القانونية، لا يمكن لحقوق المؤلف أن تقوم بوظيفتها المتمثلة في توفير منصة مشروعة للاستثمارات والابتكار التجاري في تطوير أسواق رقمية جديدة[١٣٢].

يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الحق في إصلاح البرمجيات معقد بعض الشيء، إذ أن هذه البرمجيات تصل إلى قدر كبير من التطور، ومن ثم التعقيد التقني، وبالتالي يحتاج إصلاحها إلى دقة، وتخصص.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تبني تلك الصناعة للبرمجيات مفتوحة المصدر التي تمكن مطوري البرمجيات من العثور على الأخطاء وإصلاحها، ويُقصد بها قيام المبرمج بإنشاء بعض البرامج، مع نشر شفرة المصدر على الإنترنت، ويجب حينها منح ترخيص الوصول غير المقيد إلى شفرة مصدر البرنامج، والحق غير المحدود في نسخ البرنامج، والإذن بإنشاء وتوزيع أعمال مشتقة من البرنامج، وتعود جذور حركة البرمجيات مفتوحة المصدر إلى تمكين مُصنعي البرامج من التعاون في المشاريع[١٣٣].

ثانياً: تعريف الأقفال الرقمية:

تُعرف الأقفال الرقمية أحياناً بأنها تدابير الحماية التكنولوجية Technological protection measures "TPMs" أو إدارة الحقوق الرقمية، وتظهر في صورتين: ضوابط الوصول وضوابط النسخ. حيث تحكم ضوابط الوصول وسائل الوصول إلى العمل المحمي بحقوق المؤلف، مثل التشفير الذي تستخدمه Dish Network لعمليات الإرسال عبر الأقمار

132 --Devlin Hatline & Adam Mossoff, State Right To Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 5 .

133 -Robert W. Gomulkiewicz, Op.Cit, Page 955-956.

الصناعية، أو حماية كلمة المرور لتسجيل الدخول إلى خدمة بث Netflix[١٣٤]. فعناصر التحكم في الوصول هي تقنيات تحد من قدرة المستخدمين على الوصول إلى عمل محمي بحقوق المؤلف، مثل التشفير على أقراص Blu – ray أو رموز المصادقة اللازمة لتشغيل لعبة فيديو أو استخدام برامج مرخصة[١٣٥].

كما تمنع ضوابط النسخ المستخدمين من نسخ عمل ما بمجرد وصولهم إليه، مثل الشفرة الموجودة في محرك أقراص DVD على حاسوب[١٣٦]. ويمكن تعريفها بأنها التقنيات التي تحمي الحقوق الحصرية لصاحب حقوق المؤلف بعد الحصول على الوصول إلى العمل، مثل الحد من عدد النسخ التي يمكن للمستخدم صنعها من أغنية رقمية أو كتاب إلكتروني اشتراه[١٣٧].

ويرى مُصنعو ألعاب الفيديو وأجهزة الألعاب أن فرض قيود الإصلاح في شكل تدابير الحماية التكنولوجية (" TPMs ") ضرورية لحماية ألعاب الفيديو من القرصنة.

ويمكن أن تشمل تدابير "TPMs" استخدام التشفير والمصادقة والتحكم في الوصول والعلامات المائية الرقمية والأجهزة المقاومة للعبث بها،و يمكن أن تأتي TPMs في شكل أجهزة تحد من وظائف البرامج أو الوصول الممنوح للمستخدم. ويمكن أيضاً استخدامها للتحقق المشترك من الأجهزة والبرامج في استخدام النظام على وظائف الشريحة[١٣٨].

134 - Devlin Hartline & Adam Mossoff,Op.Cit, Page 6.

135 - Access To Motor Vehicle Software And Data, Congressional Research Service, R48131 , July 19, 2024, Page 14.

136 - Devlin Hartline & Adam Mossoff, Op.Cit, Page 6.

137 - Access To Motor Vehicle Software And Data, Op.Cit, Page15.

138 - Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future: The Right To Repair And The Circumvention Of Software Tpms In The EU, JIPITEC, Vol 11, 2020, Page 31.

ويمثل الاستخدام المتزايد للبرامج TPMs في المنتجات "الذكية" التي تتميز بالحوسبة منتدى جديداً لأصحاب حقوق الملكية الفكرية[١٣٩]، ويتم الآن استخدام TPMs من قبل الشركات في مجموعة متنوعة من المنتجات الاستهلاكية بما يتجاوز ما كان يمكن للكونغرس تصوره قبل عشرين عاماً، بحيث تحتوي المزيد والمزيد من المنتجات الاستهلاكية على برامج وغالباً ما يتم ربطها معاً، مما يشكل إنترنت الأشياء (IoT) الذي يتخلل الحياة اليومية. من آلات صنع القهوة إلى الطابعات، إلى الجرارات، فغالبية المنتجات الاستهلاكية تحتوي على برامج مضمنة[١٤٠].

ولقد بدأت تلك المشكلة في الظهور في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين عرضت شركات الهاتف المحمول ومقدمو البيانات أجهزة مخفضة الثمن مقابل عقود طويلة للخدمة اللاسلكية، وتضمنت هذه العقود حق الشركات في قفل الأجهزة، وكانت الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الأقفال الرقمية فتح الأجهزة واختراقها، وهو أمر غير قانوني بموجب قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية لعام ١٩٩٨ (" DMCA ")[١٤١].

والتساؤل المهم هو ماذا يحدث إذا أراد العميل، ولكن لم يتمكن من الحصول على ترخيص رمز المصدر للإصلاحات؟ يمكن للعميل (أو المتعاقد معه) إجراء هندسة عكسية لرمز الكائن لاكتشاف الكود المصدري، ويتحقق ذلك عن طريق تشغيل كود الكائن من خلال أداة برمجية تعكس عملية التجميع، مع أخذ البرنامج من كود الكائن المقروء آليًا إلى كود المصدر المقروء بشريًا.

---

139 - Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future, Op.Cit, Page 33.

140 - Derek Russell Chipman, More Breaking, Less Rulemaking: Why Congress Should Go Beyond The Copyright Office's 1201 Report And Amend The Dmca To Require A Nexus To Infringement, Berkeley Technology Law Journal [Vol. 33, Page 1071.

141 - Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, Op.Cit, Page 404.

ولقد وصفت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية الهندسة العكسية بأنها جزء أساسي من الابتكار، وقضت العديد من المحاكم بأن عمل نسخ وسيطة من البرامج للكشف عن أفكار غير قابلة للحماية قد يرقى إلى "الاستخدام العادل" الذي يمكن الدفاع عنه بموجب قانون حقوق الطبع والنشر[١٤٢].

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن تظل بيئة الإنترنت آمنة، لذلك عند النظر في تعديلات قانون الألفية الرقمية لحقوق المؤلف الأمريكي، ذكرت لجنة القضاء في مجلس النواب أن البيئة الرقمية الآن تسمح لمستخدمي الوسائط الإلكترونية بإرسال واسترداد نسخ من المواد المحمية بحق المؤلف، بسهولة وفورية، من أو إلى مواقع في جميع أنحاء العالم، ومع هذا التطور في التكنولوجيا، يجب أن يتكيف القانون من أجل جعل الشبكات الرقمية [أي الإنترنت] أماكن آمنة لنشر واستغلال الأعمال المحمية بحقوق المؤلف[١٤٣].

ولذا علينا أن نتطرق الآن لعرض تنظيم تلك المسألة تشريعياً، سواء في قانون الملكية الفكرية المصري، أو الأمريكي، فغني عن البيان اعتبار البرمجيات التي تدعم أي جهاز قائم على التكنولوجيا بمثابة مصنفات محمية بموجب قوانين حماية الملكية الفكرية، سواء المصرية منها، أو الأمريكية.

الفرع الثاني

موقف قانون الملكية الفكرية المصري من الحق في الإصلاح

142 -Robert W. Gomulkiewicz, Considering A Right To Repair Software, Op.Cit, Page 953.

143 - Access To Motor Vehicle Software And Data, Congressional Research Service, R48131 , July 19, 2024, Page 14.

لا غرو في أن قانون الملكية الفكرية المصري قد نظم حق المؤلف على نحو ضامن لحقوقه، إلا أن هذا التنظيم قد ذهب في هذه الحماية إلى حد أقصى من اللازم، إذ فرط بحمايته المتشددة في حق جمهور المستهلكين في الإصلاح، وذلك لما خلا حين نظم الاستثناءات الواردة على حق المؤلف في المادة ١٧١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري[١٤٤]، من نص يكفل "الحق في الإصلاح" إذ لم يوازن بين كفالة حقوق المؤلف، وما على الأخير من التزامات قبل جموع المستهلكين.

فلم يرد من ضمن استثناءات حق المؤلف استثناءً يبيح الحق في الكشف عن الأقفال الرقمية المتضمنة بالمنتج الإلكتروني، لأغراض تقديم خدمات الإصلاح، سواء لمالك المنتج لنفسه، أو لجهة الإصلاح المستقل، الأمر الذي سندقق فيه البحث من خلال عرض موقف المشرع الأمريكي في تلك الجزئية لاحقاً.

ولقد ذهب المشرع المصري إلى أقصى حد في الحفاظ على تدابير الحماية التكنولوجية، وذلك بأبعد من التوجيهات التي ضمنتها معاهدة الويبو الخاصة بحق المؤلف(اتفاقية ١٩٩٦)، إذ عاقب بمقتضى نص المادة ١٨١وتحديداً بالفقرتين، خامساً، وسادساً، من قانون المار ذكره، بعقوبة الحبس والغرامة بين حدين أدنى وأقصى يصل إلى عشرة آلاف جنيه، لمن ارتكب أيا من أفعال التصنيع، التجميع، الاستيراد بغرض البيع أو التأجير، لأي جهاز أو وسيلة أو أداة معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف، كالتشفير ونحوه، وكذلك الإزالة أو التعطيب أو التعييب أو الإتلاف بسوء نية لوسيلة الحماية.

ونشايع البعض فيما ذهب إليه بأن النص –سالف الذكر– قد أدى بشكل مبالغ فيه إلى توسيع دائرة الحماية لهذه التدابير، وذلك بتضمينه جميع أفعال بيع، تأجير، أي جهاز أو وسيلة للتحايل

[١٤٤] – راجع نص المادة ١٧١ من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري، التي تناولت بالتفصيل الاستثناءات الواردة على حق المؤلف.

على تدابير الحماية، دون أن يمايز بين غرض التحايل على هذه التدابير، وما إذا كان قد تم بغرض مشروع من عدمه[١٤٥].

ويحسب له – في نظرنا– فقط الفقرة الأخيرة من ذات المادة والتي تضمنت الإزالة والإتلاف لوسيلة الحماية بسوء نية، إذ أنه لا يحق أن يكون ذلك الإتلاف بغرض غير مشروع، والإصلاح حتماً هو غرض مشروع ينبغي أن يسمح به القانون، بما يعد – في نظرنا– تشدداً غير مبرر، حين جرم بيع أو شراء وسائل التحايل على تقنيات الحماية، بل وتعدياً من المشرع على حق جمهور المستهلكين في الإصلاح المستقل، والتحايل على تلك التدابير لغرض التشخيص لمشكلة فنية، أو صيانتها، أو إصلاحها، وإذا قام المستهلك أو أي مُصلح مستقل بذلك، فسينتج عنه تعارض صريح، مع النص المانع منعاً مطلقاً لأي تحايل على تدابير الحماية التقنية، وبالتالي فإن هذا الحجر على الإصلاح، لا بد من إزالته، بتعديل نص المادة ١٨١ – سالف الذكر–، حتى يسمح باستثناء الاستخدام العادل، عموماً أو على وجه الخصوص الحق في الإصلاح.

الفرع الثالث

موقف قانون الألفية الرقمية لحقوق المؤلف الأمريكي من الحق في الإصلاح

من الجدير بالذكر أن إرهاصات حماية البرمجيات، قد بدأت في معظم تشريعات حماية حقوق المؤلف، مثل قانون حق المؤلف والتصاميم وبراءات الاختراع CDPA لعام ١٩٨٨ في المملكة المتحدة الذي نص في القسم ٢٩٦ على تقييد التحايل على حماية النسخ المدمجة في الوسائط المادية حين يتم استخدامها لعمل "نسخ مقلدة"[١٤٦].

---

[١٤٥] ـ حسام الدين الصغير، ورقة بحثية بعنوان "قضايا عالمية جديدة في مجال الملكية الفكرية"، الاجتماع المشترك بين الويبو وجامعة الدول العربية حول الملكية الفكرية لممثلي الصحافة والإعلام، تنظمه WIPO بالتعاون مع جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠٥، ص٨

[146] -- Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future, Op.Cit, Page 34.

وعند تطرقنا للقانون الأمريكي، فقد تلاحظ لنا تأكيد الدستور الأمريكي على حقوق المؤلف وبراءات الاختراع من أجل تعزيز العلم، وذلك من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين في مصنفاتهم لفترات محدودة[١٤٧].

وبالمثل، في قوانين الولايات المتحدة، تم وضع قيود في عام ١٩٩٣ لحظر التحايل أو تغيير أنظمة إدارة حقوق المؤلف التسلسلية، والتي تم استخدامها لتقييد نسخ البيانات الرقمية[١٤٨].

وفي عام ١٩٩٥، كان تقرير معهد التأمين الوطني هو الدافع لرغبة الولايات المتحدة في ضمان حماية كل نوع من أنواع العمل من الناحية التكنولوجية وأن أي محاولة للتحايل على هذه الحماية ستصبح غير قانونية[١٤٩].

ولحماية المطورين والمصنعين في هذا المجال. تم تعديل قانون حقوق المؤلف الأمريكي، ليصبح هو المعروف باسم قانون حقوق المؤلف للألفية الرقمية، الذي تم إقراره في عام ١٩٩٨[١٥٠].

فإذا ما دققنا النظر في قانون الألفية الرقمية لحقوق المؤلف الأمريكي الفيدرالي DMCA، فإننا نلاحظ أن القسم ١٢٠١ منه يمنع أي شخص من تعطيل تدابير الحماية التكنولوجية، التي يضعها مالك حقوق المؤلف، على برامجه المحمية بحقوق المؤلف (أي "قفل البرامج ")، وإذا كانت تلك هي القاعدة، فإنه يتضمن أيضاً حالات للإعفاء من ذلك الحظر، ولنعرض للقاعدة، ولحالات الخروج عليها، فيما يلي:

147 - U.S. Const. Art. I, § 8, Cl. 8,
Https://Www.Law.Cornell.Edu/ Constitution/Articlei#Section8

148 - Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future, Op.Cit, Page 34.

149 -- Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future, Op.Cit, Page 36.

150 -Courtney Sarnow, Calif. Right To Repair Law Highlights A Growing Movement, (October 23, 2023), Page 2.

أولاً: قاعدة حظر تعطيل القفل الرقمي:

يتم مساءلة المستهلكين حال تعطيلهم لهذا القفل الرقمي، بموجب المادة ١٢٠١ من القانون – سالف الذكر – حتى لو كان الغرض من مثل هذا الاختراق هو تشخيص المنتج أو صيانته أو إصلاحه، وإذا تم ذلك عن قصد أو لتحقيق مكاسب تجارية، فقد يواجه المتحايل مسؤولية جنائية، وعلاوة على ذلك، تحظر الأقسام ١٢٠١(أ) (٢) و١٢٠١(ب) من قانون الألفية الرقمية الجديدة مكافحة الاتجار وتوزيع المعلومات التي تصف طرق تعطيل القفل الرقمي[١٥١].

ولقد اعترض بعض المدافعين عن الحق في الإصلاح، مثل مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF)، على الأقفال الرقمية لاعتبارها تمثل قيدًا على حرية التعبير، وكانت "EFF" واحدة من أولى المنظمات السياسية التي طعنت في دستورية قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية DMCAبعد وقت قصير من إقراره، بحجة أن القانون انتهك حق التعديل الأول لعملائه في توزيع رمز الكمبيوتر الذي اخترق الأقفال الرقمية على أقراص DVD ، ورفضت المحكمة ذلك الدفع كليةً ، ووجدت أن الأقفال الرقمية تحمي الأعمال المحمية بحقوق المؤلف من القرصنة[١٥٢].

ولقد أشار مكتب حقوق المؤلف الأمريكي، في تقريره لعام ٢٠١٦ عن المنتجات الاستهلاكية التي تدعم البرامج، إلى أن " قانون حقوق المؤلف الحالي، يدعم العديد من أنشطة الإصلاح، كما تناول التقرير أيضاً اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي وأقر بقلق مؤيدي الإصلاح من أنه في حين أن قانون المؤلف قد يجيز استخدامات معينة للبرمجيات المضمنة، يمكن استخدام اتفاقيات الترخيص لمنع هذه الاستخدامات نفسها[١٥٣].

---

151 -U.S.C. 1201(A)(2), (B) Of DMCA Act 1998.

152 - Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 8.

153 - Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair, Op.Cit, Page 2410.

ثانياً: الخروج على أحكام حظر تعطيل القفل، دعماً للإصلاح:

- أدت العقبات التي تفرضها برمجيات TPMs إلى قيام مجموعة من المزارعين في الولايات المتحدة بالضغط من أجل الإصلاح التشريعي، وتضامن المزارعون مع الدعوات التي تركز على دعم التكنولوجيا مثل مؤسسة الحدود الإلكترونية (" EFF ") للضغط من أجل الحصول على استثناءات من قانون الألفية الرقمية الأمريكي (" DMCA ")[١٥٤].

ومن الملاحظ أن قانون حقوق المؤلف الأمريكي يخول مكتب حقوق المؤلف في الولايات المتحدة اعتماد إعفاءات من هذه المحظورات، حيث يقدم سجل حقوق المؤلف اقتراحات إلى مسؤول مكتب الكونغرس، الذي يجوز له إما قبولها أو رفضها بعد النظر في عدد من العوامل المنصوص عليها في النظام الأساسي. إذا قرر هذا المسؤول – بعد النظر في العوامل ذات الصلة– أنه ينبغي منح إعفاء للاستخدامات المقترحة، يجوز له حينها، منح الإعفاءات للسنوات الثلاث التالية[١٥٥].

ويحدد قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية إجراءات وضع القواعد كل ثلاث سنوات في القسم ١٢٠١(أ)(١)(ج) الذي يسمح للجمهور بتقديم التماس إلى مكتب حقوق المؤلف؛ للحصول على إعفاءات مؤقتة من المسؤولية لمدة ثلاث سنوات[١٥٦].

---

154 - Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future: The Right To Repair And The Circumvention Of Software Tpms In The EU, JIPITEC, Vol 11, 2020, Page 32.

155 - Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair: An Argument For Federal Legislation Guaranteeing The Right To Repair Op.Cit,Page 2408.

156 - Derek Russell Chipman, MORE BREAKING, LESS RULEMAKING, Op.Cit, Page 1072.

وتكمن الحكمة في إقرار الحق في منح تلك الإعفاءات من إدراك الكونغرس أن الأقفال الرقمية قد تعيق أحياناً الاستخدامات المشروعة الأخرى للأعمال المحمية بحقوق المؤلف التي لا علاقة لها بالقرصنة. وبالتالي، لتشجيع الاستخدامات المفيدة للأعمال المحمية بالأقفال الرقمية التي تعزز الصالح العام بقدر ما تعزز حقوق المؤلف، أنشأ الكونغرس إعفاءات دائمة لقانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية لأنشطة مثل إنفاذ القانون، والهندسة العكسية، وبحوث التشفير، والاختبار الأمني، وأكد على أن هذه الاستثناءات ستكون ضرورية مع استمرار تطور التقنيات[١٥٧].

وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، وافق أمين مكتبة الكونغرس على إعفاء من قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية، يسمح للمستهلكين بتجاوز أو تعطيل أقفال البرامج على هواتفهم المحمولة من أجل نقل هواتفهم إلى شبكات لاسلكية أخرى، دون تحمل المسؤولية بموجب قانون الألفية الجديدة لحقوق المؤلف، وفي عام ٢٠١٢، قلص أمين المكتبة إعفاء إلغاء قفل الهاتف الخلوي، واعترضت العديد من مجموعات حماية المستهلك ونشطاء الحقوق الرقمية على قرار مسئول المكتب بتضييق الإعفاء، وبناءً عليه في عام ٢٠١٥، اعتمد أمين المكتبة إعفاءً لفتح الهاتف، ووسع نطاقه ليشمل مجموعة متنوعة من الأجهزة اللاسلكية مثل الأجهزة اللوحية والنقاط الساخنة المتنقلة والأجهزة اللاسلكية القابلة للارتداء، مثل الساعات الذكية أو أجهزة تتبع اللياقة البدنية. كما أنه اعتمد، لأول مرة، إعفاء يسمح بالتحايل على ضوابط الوصول للسماح بتشخيص وإصلاح و "التعديل القانوني" لـ "المركبات البرية الآلية"، مثل السيارات الشخصية والمركبات التجارية والمعدات الزراعية[١٥٨].

---

[157]- Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 6.

[158] -Brian T. Yeh ,Repair, Modification, Or Resale Of Software-Enabled Consumer Electronic Devices: Copyright Law Issues, Op.Cit, Page 16.

عقب ذلك بمدة، وتحديداً في عام ٢٠١٨ تم إقناع المسئولين بمكتب حقوق المؤلف الأمريكي بالاعتراف رسمياً بالإصلاح كسبب وجيه للتحايل على أحكام الأقفال الرقمية، وتحديداً في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨، اعتمد أمين مكتبة الكونغرس توصية مكتب حقوق المؤلف، والتي قامت بالتالي بتدوين إعفاء للقسم ١٢٠١ من قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية، مما يسمح للمستخدمين بالتحايل على أحكام القفل الرقمي، بشرط أن يتم ذلك لتشخيص أو إصلاح أو صيانة بعض الأجهزة التي تدعم البرامج والتي يتم تضمين أقفال رقمية فيها، وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مكتب الكونجرس لحقوق المؤلف إعفاءً جديدًا يسمح على وجه التحديد بالتحايل على تدابير القفل الإلكتروني، للوصول إلى البرامج الثابتة وملفات البيانات ذات الصلة على الأجهزة والأنظمة الطبية لأغراض التشخيص والصيانة والإصلاح.

ومع ذلك، اقتصرت أنواع الأجهزة المشمولة على "المركبات البرية الآلية" والهواتف الذكية و "الأجهزة المنزلية أو الأنظمة المنزلية" مثل الثلاجات أو منظمات الحرارة[١٥٩].

ومع ذلك، لم يدعم المكتب تمديد هذا الإعفاء بالكامل ليشمل أجهزة ألعاب الفيديو نظراً، للقلق من أن يؤدي التحايل على الأقفال الرقمية إلى إلحاق الضرر بالمستخدمين والمبدعين على حد سواء[١٦٠].

وعلق البعض على تلك الإعفاءات بمقولة أنها غير كافية لضمان الحق في الإصلاح، بشكل كامل، وتعتبر بمثابة انتصاراً جزئياً فقط لذلك الحق، حيث تستمر الإعفاءات لمدة ثلاث سنوات فقط في كل مرة، ولا تزال أحكام حظر فتح القفل لأغراض تجارية الواردة في القسم ١٢٠١ سارية، مما يحد بشكل كبير من قدرة المستهلكين ومقدمي خدمات الإصلاح على الوصول إلى

[159] -Benjamin J. Louviere, Time For A Tune Up In America's Healthcare Market, Op.Cit, Page 191.

[160] - DEVLIN HARTLINE & ADAM MOSSOFF, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 11.

معلومات الإصلاح، علاوة على ذلك، تظل مجرد الإعفاءات من المسؤولية بموجب قانون حقوق المؤلف بلا معنى عندما يحجب مصنعو المعدات الأصلية مع ذلك الأجزاء والأدوات والتشخيص والبرامج الثابتة والأدلة والتدريب اللازم لإجراء الإصلاحات بالفعل[١٦١].

كما أكد البعض انتقادهم لأن الإعفاءات لا تغطي "الاتجار" في الأدوات، وبالتالي يمكن للمستهلك القيام بإصلاح الأشياء بنفسه، ويمكن للآخرين، أن يدفعوا له مقابل إجراء هذه الإصلاحات لهم، ولكن لا يمكن توزيع هذه الأدوات أو بيعها للآخرين، وبدون الإعفاء من "الاتجار"، سيضطر الأفراد إلى ترميز أو تصميم أدوات التحايل الخاصة بهم على TPM قبل أن يتمكنوا من إصلاح أجهزتهم، وحتى لو كان لدى مكتب حقوق المؤلف، ومسئول مكتب الكونغرس الرغبة في منح إعفاء من "الاتجار" بأدوات التحايل، فإن ذلك يتجاوز نطاق سلطتهما، لحظر ذلك، بموجب الأحكام الحالية في القسم ١٢٠، وبالتالي، فقد قام المكتب، مع مسئول مكتب الكونجرس، بكل ما في وسعهم، لحماية حق الأفراد في إصلاح منتجات معينة. ويظل هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات تشريعية بسبب عدم القدرة الحالية على استثناء "الاتجار" ببرمجيات التحايل على TPM الحيوية[١٦٢].

ولقد أوضح مكتب حقوق المؤلف أنه نظراً لغياب اليقين القانوني في هذا المجال، فإن من يختار المضي قدماً في نشاط التحايل، وفقاً للإعفاء يفعل ذلك على مسؤوليته[١٦٣].

كما أن البعض الآخر قد أوجد حلولاً بديلة عن الكشف عن معلومات الإصلاح الدقيقة، حمايةً للملكية الفكرية، فيرى أنه من غير العادل مطالبة الشركات المصنعة بتوفير أدلة إصلاح مفصلة لكل جزء من المُنتج الإلكتروني للمستهلكين وفنيي الإصلاح، حيث يقضي المصنعون سنوات

---

161 --Benjamin J. Louviere, Time For A Tune Up In America's Healthcare Market, Op.Cit, Page 191.

162 - Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair, Op.Cit, Page 2409.

163 -- Leah Chan Grinvald* & Ofer Tur-Sinai, Intellectual Property Law And The Right To Repair, Op.Cit, Page 106.

طويلة في تطوير المنتج وتجميعه، مما يضيع من جهودهم حال إتاحة الرسوم التخطيطية والتعليمات التفصيلية لإصلاح المنتج خطوة بخطوة مجاناً للجمهور، مما يعرض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم للانتهاك، لذا يرى أصحاب هذا الرأي أنه من الأفضل استبدال شاشة جهاز إلكتروني، عوضاً عن مطالبة الشركة المصنعة بالكشف عن الأدلة والرسوم البيانية لكل جزء داخل في تكوين المنتج، لذا فإن إتاحة دليل يوجه نحو استبدال شاشة الغلاف الخارجي، بالإضافة إلى إتاحة شاشة بديلة أصلية، سيسمح للمستهلكين ومؤسسات الإصلاح التابعة لجهات خارجية بالقيام بإصلاح جزء الشاشات، الشائع احتياجه للإصلاح، الأمر الذي يحفظ معه في ذات الوقت حقوق الملكية الفكرية[١٦٤].

مع ملاحظة أن هذا الإصلاح يقتصر فقط على شاشات الهواتف المحمولة، وبالتالي فإنه حل قاصر عن توفير أدلة الإصلاح، بشكل كامل، لا سيما في باقي الأجهزة الإلكترونية.

وتجدر الإشارة إلى أن البعض اعترض بشدة على توفير معلومات الإصلاح، ففي عام ٢٠٢٣، نشرت حركة عدم الانحياز دراسة تاريخية تحلل الجوانب الاقتصادية السلبية للحق في الإصلاح، وذكرت في تقريرها أن الوصول إلى البرامج المركزية للمعدات والمكونات الفريدة قد يعرض مشغلي المعدات والمارة للخطر، وعلاوة على ذلك، فإن إلزام المستهلكين بالوصول إلى معلومات الملكية يعرض الملكية الفكرية للخطر وكذلك خصوصية البيانات، كما أن مطالبة الشركات المصنعة بتوفير التشخيصات ومعلومات الملكية على نطاق أوسع دون ضمانات تأتي مع الإصلاح الداخلي أو شبكات الإصلاح المعتمدة يزيد من خطر النتائج السلبية[١٦٥].

---

164 - Marissa Macaneney, If It Is Broken, You Should Not Fix It, Op.Cit, Page 357.

165 - National Associations Of Repair, Docket No. 2023-5: Exemptions To Permit Circumvention Of Access Controls On Copyrighted Works (37 CFR Part 201), Page 2.

ويمكننا التعقيب على ذلك، بأنه يكفي فقط أن يُفسر الاستثناء في أضيق الحدود، وبالتالي لا يتم توفير المعلومات إلا تلك الضرورية واللازمة، ومن أجل غرض الإصلاح فقط، حتى تتحقق الموازنة بين صالح حق المؤلف، وحق المستهلك في الإصلاح، على حد سواء.

الفرع الرابع

تعليق لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية على مشكلة فتح الأقفال الرقمية

رأى البعض أن لجنة التجارة الفيدرالية قد أنقصت قدر تلك المشكلة وتجاهلتها تماماً في تقرير Nixing the Fix، ويعقب على ذلك بأن السماح بالوصول الحر، دون قيود لتصميم برنامج يضر بكل من المستهلكين والمصنعين، كما أن جهود الشركات لحماية حقوق براءات الاختراع الخاصة بها لا تعوق فكره الإصلاح الذاتي المستقل[١٦٦].

بينما رأى البعض الآخر أن تقرير لجنة التجارة الفيدرالية، والذي يقرر أن قانون الألفية الرقمية لحق المؤلف، لا يشكل عقبة أمام الإصلاح، يعني أن هذا القانون يستوعب بالفعل الحق في الإصلاح من ناحيتين رئيسيتين على الأقل، أولاً: من خلال الاستثناءات المضمنة التي تمثل التوازن الدقيق للكونغرس بين حقوق المبدعين والمستخدمين في تعزيز الصالح العام، مثل مبدأ الاستخدام العادل والاستثناء القانوني الذي يسمح بنسخ برامج الكمبيوتر للصيانة والإصلاح، وثانياً: يستوعب القانون أيضاً الحق في الإصلاح من خلال إعفائه المحدد من المسؤولية عن اختراق الأقفال الرقمية، مثل الإعفاء الممنوح في أكتوبر ٢٠٢١ والذي يسمح للمستهلكين بتجاوز الأقفال على أجهزتهم الإلكترونية لأغراض غير مخالفة مثل الصيانة والإصلاح[١٦٧] .

166 - IKE BRANNON, A Criticism Of 'Right To Repair' Laws, Op.Cit, Page23

167 - Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws, Op.Cit, Page 11.

ووفقاً لجمعية البرمجيات الإلكترونية (ESA)، التي "تمثل الشركات المُصنعة الرئيسية لوحدة التحكم في الألعاب وجميع ناشري ألعاب الفيديو الأساسيين في الولايات المتحدة"، قد تتطلب بعض إصلاحات وحدة التحكم في الألعاب استبدال مكونات الأجهزة أو أي أجزاء من المكونات الأساسية، ورغم ذلك فقد قررت لجنة التجارة الفيدرالية أنه "في كثير من الحالات لا يبدو أن حقوق الملكية الفكرية تشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام الإصلاح". فالمادة ١١٧(ج) من قانون حقوق المؤلف، تنص على أنه يجوز لمالك أو مستأجر الجهاز عمل نسخة من برنامج حاسوب لأغراض الصيانة أو الإصلاح، وكذلك بموجب إعفاءات من أحكام مكافحة التحايل في قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر التي تسمح بالتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية لتشخيص أو صيانة أو إصلاح مجموعة من الأجهزة، ولقد سمح مكتب الكونغرس لحقوق المؤلف بالتحايل على TPMs لتشخيص أو صيانة أو إصلاح المركبات البرية الآلية والهواتف الذكية والأجهزة المنزلية والأنظمة المنزلية.[١٦٨].

الفرع الخامس

تطبيقات قضائية أمريكية في الادعاء بانتهاك الحق في الإصلاح لحقوق المؤلف

بموجب قرار المحكمة العليا في قضية Image Tech. Servs., Inc. V. Eastman Kodak Co تبين أن تقييد الوصول إلى قطع الغيار قد ينتهك قانون مكافحة الاحتكار، حيث قامت شركة كوداك بتصنيع وبيع آلات التصوير، ثم رفضت الشركة بيع قطع الغيار لتلك

168 - U.S. Federal Trade Commission, Nixing The Fix: An FTC Report To Congress On Repair Restrictions (2021), Page 25.
Https://Www.Ftc.Gov/System/Files/Documents/Reports/Nixing-Fix-Ftc-Report-Congress-Repair -Restrictions/Nixing_The_Fix_Report_Final_5521_630pm-508_002.Pdf.
تاريخ اخر زيارة ٣-١٢-٢٠٢٤

الأجهزة للمالكين ومقدمي خدمات الإصلاح المستقلين، ولقد رفضت الدائرة التاسعة بالمحكمة تأكيد شركة كوداك بأن ممارسة حقوق المؤلف وبراءات الاختراع تبرر سلوكها المانع للمنافسة[١٦٩].

كما أقر الكونغرس بأن الإصلاح حقاً أساسياً، مع الأخذ في الاعتبار قيود حقوق المؤلف، فقد نجحت شركة MAI Systems، وهي شركة تصنيع أجهزة الكمبيوتر والبرامج، في مقاضاة Peak، وهي مزود خدمة مستقل قام بإصلاح أجهزة MAI، بسبب انتهاك حقوق المؤلف، وأقرت المحكمة أنه بمجرد تشغيل أحد أجهزتها، أنشأت Peak نسخاً غير قانونية من برامج MAI في ذاكرة الوصول العشوائي للجهاز (RAM) ، ولكن هذا متسقاً مع نص المادة ١١٧(ج) من قانون حقوق المؤلف الأمريكي، والتي تسمح صراحة لمالكي أو مستأجري الآلات بصنع – أو السماح لمقدمي الخدمات بعمل نسخ من برامج الكمبيوتر أثناء الصيانة أو الإصلاح[١٧٠].

وباستعراض السوابق القضائية الأمريكية في ذلك الشأن، تبين منها أن الشركات تعتمد بشكل كبير على الادعاء بانتهاك من يقوم بنسخ غير مرخصة، لاتفاقيات الترخيص باستخدام برمجياتها، عوضاً عن ادعائها بانتهاكات حق المؤلف، ففي كثير من الأحايين يتم انتهاك قانون حق المؤلف، وعقود التراخيص للمبرمجين، في ذات الوقت، وذلك بعمل نسخ غير مرخصة، وحتى إذا لم يتم انتهاك القانون ، فإن الشركات تحمي نفسها باتفاقات التراخيص، وبالتالي فقد تتحايل الشركات على أحكام قانون حق المؤلف، والذي قد يمنح إعفاءات من عمل نسخ بقصد

169 - Image Tech. Servs., Inc. V. Eastman Kodak Co., 125 F.3d 1195, 1212 (9th Cir. 1997).

170 - Before The United States House Committee On The Judiciary Subcommittee On Courts, Intellectual Property, And The Internet 118th Congress Hearing, Is There A Right To Repair, July 18, 2023.

الإصلاح، فتحظر الشركات تلك الإعفاءات بموجب اتفاقات الترخيص خاصتها مع المستخدمين لبرامجها.

وفي قضية ProCD ضد Zeidenberg اشترى Zeidenberg نسخة مستهلكة من برنامج دليل الهاتف الذي أنشأته ProCD، ثم نسخ محتوياته لاستخدامها في مؤسسته التجارية عبر الإنترنت، وقبلت المحكمة الادعاء بانتهاك المدعى عليه لقانون حقوق المؤلف، بالإضافة لانتهاكه لاتفاقات التراخيص بينه وبين الشركة[١٧١]. فمن هنا يتضح لنا أن الشركات اعتمدت على حقوقها الممنوحة بموجب القانون، وبموجب اتفاقات التراخيص أيضاً.

وفي قضية Bowers v. Baystate Technologies, Inc., قامت شركة Baystate بعكس هندسة برنامج حاسوب مصمم من قبل شركة Bowers ، ووجدت المحكمة أن نصوص قانون حقوق المؤلف، وتحديداً المادة ١٢٠١(و) من قانون الألفية الجديدة لحقوق مؤلف المواد الرقمية، تعتبر الهندسة العكسية إجراءً مسموحًا به، ولكنها قررت أن العقد في هذه القضية يحظر أي عمل" للهندسة العكسية" ، على نطاق واسع فيجب عليها دعم قرار هيئة المحلفين بأنه كان هناك في الواقع انتهاك لهذا العقد، فأوضحت المحكمة بذلك، أن المحاكم على استعداد للقبول بمطالبات انتهاك العقد بناءً على اتفاقيات الترخيص، حتى لو كانت الأفعال المحظورة في اتفاقية الترخيص ليست في حد ذاتها انتهاكات لحقوق المؤلف[١٧٢].

وهذا يدلل على أنه، حتى لو سمح الكونغرس بإعفاءات "للاتجار" أي بتمكين المستهلكين ومزودي خدمات الإصلاح من تقديم خدماتهم بمقابل، فقد يظل المستهلكون ومزودي خدمات الإصلاح حينها مسؤولين عن انتهاكات اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي إذا كانت شروطها تحظر عليهم ذلك، اللهم إلا إذا تم اعتبار نصوص قانون حقوق المؤلف التي تقرر هذه

171 - Procd, Inc. V. Zeidenberg, 86 F.3d 1447, 1455 (7th Cir. 1996)

172 -Bowers V. Baystate Techs., Inc., 320 F.3d 1317, 1321–22 (Fed. Cir. 2003).

الاستثناءات لأغراض الإصلاح من قبيل النظام العام، أي القواعد الآمرة التي يحظر الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

كما تثير قضية Medical Imaging & Technology Alliance et al. v. Library of Congress تساؤلاً يتعلق بمدى قابلية حقوق المؤلف الممنوحة بموجب قانون الألفية الرقمية الأمريكي DMCA للمراجعة من قبل قانون الإجراءات الإدارية APA، ومما ذكرنا آنفاً، فقد اتضح لنا أن قانون الألفية الرقمية يحظر التحايل على الأقفال الرقمية المحمية بموجب حق المؤلف، مع منح الحق لإدارة مكتب الكونجرس بإصدار إعفاءات تسمح بالوصول لتلك الأقفال، وبالفعل تمثلت إحدى إعفاءات مكتبة الكونجرس في استثناء يسمح بالوصول لأقفال برامج الأجهزة الطبية المتقدمة، وكان ذلك تحديداً في أكتوبر ٢٠٢١، بناءً على توصية مكتب حقوق المؤلف، اعتمد أمين المكتب قاعدة تعفي الأطراف التي يمكنها الوصول إلى برامج الكمبيوتر الموجودة في جهاز أو نظام طبي تم الحصول عليه بشكل قانوني وتتحكم في تشغيله، عندما يكون التحايل "خطوة ضرورية" من أجل "تشخيص أو صيانة أو إصلاح" تلك الأجهزة.

مما أثار حفيظة الجمعية التجارية لمصنعي الأجهزة الطبية، وبالفعل في عام ٢٠٢٢، طعنت مجموعتان تجاريتان للأجهزة الطبية، هما تحالف التصوير الطبي والتكنولوجيا ورابطة التكنولوجيا الطبية المتقدمة، في الإعفاء أمام محكمة مقاطعة العاصمة، مفترضتين أن الإعفاء قد يؤدي إلى جعل الأجهزة غير آمنة للمرضى، مما أدى إلى صدور قرار دائرة مقاطعة العاصمة مؤخرًا. ووجدت المحكمة الجزئية أن الحصانة السيادية قد منعت ادعاءات المدعين بموجب قانون APAلأن مكتب الكونجرس جزء من "الكونجرس" وبالتالي ليست "وكالة" ضمن معنى حكم المراجعة القضائية في قانونAPA . لذلك قراراتها تعد محصنة من الرقابة[١٧٣].

173 - Https://Law.Justia.Com/Cases/Federal/Appellate-Courts/Cadc/23-5067/23-5067-2024-06-07.Html

ومع ذلك، في الاستئناف، قامت دائرة مقاطعة العاصمة بالرد على التساؤل الأساسي حول ما إذا كانت قاعدة إصلاح الأجهزة الطبية قابلة للمراجعة بموجب قانون APA. وقد قررت القاضية نيومي راو، بالاشتراك مع القاضي هاري تي إدواردز، أنه "بغض النظر عما إذا كان مكتب الكونجرس بمثابة "وكالة"، فإن الكونجرس قد حدد أن لوائح حقوق المؤلف بموجب القسم ١٧ من قانون الولايات المتحدة تخضع لقانون حماية البيانات الأمريكية. وينص قانون حقوق المؤلف لعام ١٩٧٦ على أن "جميع الإجراءات" التي يتخذها سجل حقوق المؤلف بموجب القسم ١٧ ـ والذي يتضمن القواعد التي يتعين على أمين المكتب الموافقة عليها ـ تخضع لقانون حماية البيانات الأمريكية. ويسمح قانون حماية حقوق المؤلف للسجل ولأمين المكتب بإصدار فئة جديدة من القواعد بموجب القسم ١٧". وبالتالي، فإنه بقراءة القانونين معاً، خلصت المحكمة إلى أن "قواعد قانون حماية حقوق المؤلف للألفية الرقمية تخضع لقانون حماية البيانات الأمريكية، وفي ٧ يونيو ٢٠٢٤، ألغت محكمة الاستئناف لدائرة العاصمة حكم محكمة مقاطعة كولومبيا وقضت بأن القواعد التي أصدرتها مكتبة الكونجرس والتي تتعلق بحقوق المؤلف، يمكن الطعن عليها، بموجب قانون الإجراءات الإداريةAPA على وجه التحديد، وقضت دائرة العاصمة بأن " قرار إعفاء مكتبة الكونجرس للأجهزة الطبية من حكم مكافحة التحايل في قانون الألفية الرقمية لحقوق المؤلف، يمكن الطعن فيه بموجب قانون الإجراءات الإدارية[١٧٤]. "

وتعليقاً على ذلك الحكم، فإننا خلصنا بالنهاية أنه من الممكن أن يتم الطعن على الإعفاءات التي تنشرها مكتبة الكونجرس، على فترات دورية، لتمكين مقدمي خدمات الإصلاح المستقلين من خدمات الصيانة، التشخيص، والإصلاح، مما يعني أنه حتى وإن تم الإعفاء الذي يتضمن الكشف عن القفل الرقمي لغرض الإصلاح، وبناءً عليه تم دعم حق الإصلاح المستقل، إلا أن

تاريخ اخر زيارة ١٧-١٢-٢٠٢٤

[174] -United States Court Of Appeals, District Of Columbia Circuit, No. 23- 5067, June 7, 2024.

هذا الإعفاء قد يُطعن عليه، ويتم إلغاؤه، وبالتالي يعود الأمر للمُصنع الأصلي فقط، ويصبح هذا الإعفاء مجرداً من كل قيمة، وبالتالي تعود القيود مكبلةً "للحق في الإصلاح "المستقل.

المبحث الثالث

الحق في الإصلاح والحد من النفايات الإلكترونية تحقيقاً لأهداف للتنمية المستدامة

في البداية نود أن ننوه إلى أنه علاوةً على أهمية الحق في الإصلاح، على النحو الذي عرضناه –سالفاً– بالنسبة لجموع المستهلكين، فإن له أهداف أخرى لا تصب في مصلحة الجمهور بشكل مباشر فقط، بل تتعلق بالمصالح الكلية للإنسانية جمعاء، إذ أنه حتى إذا نحينا جانباً، ارتفاع تكلفة استبدال المنتج عن إصلاحه، ومدى تأثير ذلك بالسلب على قدرة المستهلكين، فإن استبدال المنتج بدلاً من إصلاحه يحمل مثالب أخرى، تتعلق بالبيئة وبأهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد مستهدفات كفالة الحق في الإصلاح، تكمن في الحفاظ على بيئة نظيفة خاليه من النفايات الإلكترونية الخطرة، أو على الأقل الحد من تلك النفايات، التي تشكل خطراً كبيراً، فوفقاً للإحصاءات زاد عددها بشكل يهدد خطراً على البشرية وصحة الإنسان.

فعلى سبيل المثال، يُباع حوالي ١.٥ مليار هاتف محمول سنوياً في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في إنتاج أكثر من خمسين مليون طن من النفايات الإلكترونية كل عام. وتمثل الإلكترونيات حالياً ٧٠ ٪ من النفايات السامة في مدافن النفايات الأمريكية، وهذا الرقم مستمر في الزيادة، حيث تشمل النفايات الإلكترونية الليثيوم والزئبق والمواد الكيميائية الرصاصية التي تعرض إمداداتنا المائية للخطر وتهدد صحة الإنسان[١٧٥].

[175] -AARON PERZANOWSKI, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Indiana Law Journal, Volume 96, Issue 2, Article 1, Winter 2021, Page 363.

من هنا كان لزاماً علينا أن نقرر وندعم الحق في الإصلاح، دعماً للحد من هذه النفايات الإلكترونية أو ما يُطلق عليها "E-WASTE" اختصاراً لـ "Electronic waste"، وتحقيقاً للتنمية المستدامة أحد أهم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، بناءً عليه فقد رأينا أن نقسم هذا المبحث لما يلي:

المطلب الأول: دور الحق في الإصلاح في الحد من النفايات الإلكترونية

المطلب الثاني: التنظيم التشريعي لإدارة النفايات الإلكترونية تحقيقاً للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠

المطلب الأول

دور الحق في الإصلاح في الحد من النفايات الإلكترونية

غني عن البيان أنه ينبغي أولاً تحديد المقصود بالنفايات الإلكترونية، ومدى خطورتها، قبل أن نتطرق مدى التطرق التشريعي لـ "الحق في الإصلاح" للحد من هذه المشكلة التي تحمل عقبات بيئية جسام.

الفرع الأول

المقصود بالنفايات الإلكترونية ومدى خطورتها على البيئة

في عام ٢٠١٧ وحده، تم بيع ما يقدر بنحو ١.٥ مليار هاتف ذكي في جميع أنحاء العالم، ويفترض أنه في كل مرة يتم فيها شراء جهاز جديد، يتم التخلص من جهاز قديم بطريقة ما، وتقدر وكالة حماية البيئة أن الأمريكيين أنتجوا/١٠٠٠٠٠ طن من النفايات الإلكترونية في عام ٢٠١٥ مع ما يقدر بنحو ٣٩.٧ في المئة فقط من هذه الكمية المعاد تدويرها[١٧٦].

[176] - Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair, Op.Cit, Page 2420.

ذهب البعض إلى تعريف النفايات الإلكترونية بأنها كل المعدات الإلكترونية والكهربائية التي أصابها خلل أو تلف، وتحتوي على كميات كبيرة من المواد السامة، كالرصاص، الكاديوم، والزئبق والكروم[١٧٧]. كما عرفها آخرون بأنها كل ما يتخلف عن إنتاج واستخدام الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجزائها ومستلزماتها[١٧٨].

ويمكننا تعريف النفايات الإلكترونية الخطرة بأنها كل الأجهزة التي تعتمد في أداء وظيفتها كلياً أو جزئياً على ركائز إلكترونية، التي لم تعد تستعمل، أو التي لم تعد صالحة للاستعمال بسبب تلفها كلياً أو جزئياً، والتي يتخلف عنها ضرراً بالبيئة لما تحمله من عناصر خطرة.

ومن الجدير بالذكر، أن الافتقار إلى جمع النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها بشكل صحيح إلى جانب الاتجار غير المشروع بالنفايات الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى تراكم النفايات الإلكترونية في مدافن النفايات في ظروف غير مناسبة، ويتسبب تراكم النفايات

---

[١٧٧] - أمل فوزي أحمد، النفايات الإلكترونية – التداعيات البيئية – المواجهات التشريعية – آليات الوقاية والحماية والنضج التقني
https://law.tanta.edu.eg/files/conf5/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%20..%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20..%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20....%20%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%AC%20%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%89
تاريخ آخر زيارة ١٤-١٢-٢٠٢٤.

[١٧٨] - ريهام عبد الغني متولي، المخلفات الإلكترونية للهواتف المحمولة في سياق التوجه نحو الاقتصاد الدائري في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٠، إبريل ٢٠٢١، ص ٢٨٢

الإلكترونية والتخلص منها بشكل غير رسمي في تلوث التربة والمياه وانبعاثات غازات ضارة [١٧٩].

ولقد اتضح لنا أن الإلكترونيات المنزلية تشكل أحد أكبر تدفقات النفايات في العالم، حيث تتضمن طريقة إعادة التدوير الحالية للنفايات الإلكترونية شحن حاويات مملوءة بالنفايات الإلكترونية إلى البلدان الفقيرة بمعايير سلامة غير مبالية، مما يؤدي إلى إعادة تدويرها بطرق خطيرة، كما هو الحال عندما تحرق الأسلاك "لتحرير" النحاس "، مما يتسبب في تسرب الأبخرة والمواد الكيميائية الضارة إلى الأرض[١٨٠]. ومكمن الخطورة يتمثل في القيام بتدوير تلك المخلفات بطرق غير مشروعة، وباستعمال الأطفال دون السن، والنساء، في ظل ظروف غير صحية بالمرة، من أجل صهر المعادن النفيسة، واستخلاص الذهب والنحاس.

الفرع الثاني

كيفية مساهمة الحق في الإصلاح في الحد من النفايات الإلكترونية

إن كفالة "الحق في الإصلاح" والتنفيذ الفعال له، من شأنه أن يساهم في تقليل الكمية النسبية من المعدات الكهربائية والإلكترونية، ومن ثم تقليل الضغوط البيئية المستمدة من استخراج الموارد الطبيعية مثل تدهور التربة وإزالة الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث المياه، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه[١٨١]. هذا من ناحية، ومن ناحيةً أخرى، تقليل المستهلكات من الأجهزة، بما يؤدي لتقليل النفايات الإلكترونية.

---

179 - Agata Meysner And Jesus Urios, The 'Right To Repair', Op.Cit, Page 5.

180 - Quintin O. Boucher, Potential Heirlooms, Bring Right To Repair Into The Home, A Thesis Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Industrial Design School Of Design Pratt Institute May 2021, Page 4.

181 - Agata Meysner And Jesus Urios, The 'Right To Repair', Op.Cit, Page 10.

فما هو إذاً دور هذا الحق وكيف يساهم في الحد من النفايات الإلكترونية الخطرة؟

يحتاج التنفيذ الفعال للحق في الإصلاح، إلى إتاحة الأدوات وقطع الغيار اللازمة، فعلى سبيل المثال، كل جهاز iPhone يتم تصنيعه اليوم بمسامير خماسية، وأسلاك شريط رقيقة، ومواد لاصقة، وهذا يجعل الوصول والإصلاح مستحيلاً تقريباً للمستخدم[١٨٢].

ومن الملاحظ أن معظم إمدادات الكوبالت في العالم توجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث يتم استخراج ما يقرب من ٢٠ ٪ منه يدوياً، بالعمل في أنفاق ضيقة وغير مستقرة، والتعرض لاستنشاق غبار الكوبالت السام، ويقدر بنحو ٣٥٠٠٠ من هؤلاء أطفال لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات، ومن خلال تشجيعنا على استبدال الأجهزة بدلاً من إصلاحها، يزيد المصنعون من الطلب المرتفع بالفعل على مواد مثل الكوبالت، ففي هذه العملية، يقومون بتأثيرات جسيمة سلبية للبيئة وحقوق الإنسان الناجمة عن الإنتاج العالمي للإلكترونيات[١٨٣].

وتجدر الإشارة إلى أن "الحق في الإصلاح" يساهم بشكل كبير في الحد من التدهور البيئي من خلال حظر ممارسة الانقضاء المخطط له، وتعزيز تطوير اقتصاد دائري. ونتيجة لذلك، سيتم دفع الشركات المصنعة إلى توفير منتجات ذات عمر أطول[١٨٤].

لذلك يرتبط الحق في إصلاح المنتجات الإلكترونية، بما يُعرف أيضاً بإعادة التدوير الإلكتروني، ولقد شجعت الحكومة المصرية العمل على ذلك، من خلال نشر تطبيق يتيح للمستهلك التخلص من الجهاز الإلكتروني بتسليمه لمتعهد معين، مقابل نقاط يحصل عليها تساهم في شرائه لآخر

---

182 - Quintin O. Boucher, POTENTIAL HEIRLOOMS, Bring Right To Repair Into The Home, Op.Cit, Page 5.

183 - AARON PERZANOWSKI, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Indiana Law Journal, Volume 96, Op.Cit, Page 363.

184 -(Dr.) TR Subramanya & Nidhi Saroj, IS RIGHT TO REPAIR ONE'S OWN GOOD A CONSUMER RIGHT? Op.Cit, Page 199.

جديد من المُصنعين المشاركين في هذا المجال. كما تعمل الحكومة المصرية على تشجيع سياسات إعادة التدوير الإلكتروني بالقطاع الخاص، وكل ذلك من أجل الحد من تلك النفايات الخطيرة جداً للإنسان، وللبيئة[١٨٥].

كما أن العديد من الشركات تستخدم تقنية استبدال المنتجات القديمة بأخرى جديدة، بدلاً من إلقاء القديمة كمخلفات إلكترونية، تعمل هي على إصلاحها، أو إعادة تدويرها من جديد، مع ترقية المستهلك للفئة الأعلى من المنتج الإلكتروني، ودفع الفارق، قررت الكثير من شركات التكنولوجيا استعادة الأجهزة المستعملة. إذا كنت قد اشتريت هاتفًا خلويًا مؤخرًا، على سبيل المثال، فربما تم عرض نقود مقابل هاتفك القديم من الشركة المصنعة في مقابل الحصول على هاتف جديد مع دفع الفارق.

فعلى سبيل المثال " تمتلك كل من آبل Apple وسامسونغ Samsung وستابلس Staples وبيست باي Best Buy برامج إعادة شراء تقنية، كما هو الحال مع العديد من الشركات المصنعة وتجار التجزئة الآخرين حول العالم[١٨٦]."

---

[١٨٥] ـ مقال بموقع اليوم السابع بعنوان " النفايات الإلكترونية قنبلة يجب التخلص الآمن منها" بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢.

Https://Www.Youm7.Com/Story/2022/10/14/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%AC-90/5940916

تاريخ آخر زيارة ٢٢-١٢-٢٠٢٤.

[١٨٦] ـ مقال بعنوان "هكذا يمكنك التخلص من المخلفات الإلكترونية بأمان" ١٣-٥-٢٠٢٢

وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض، من ناحية أخرى، أنه من الممكن أن يتسبب الإصلاح غير المعتمد، أو الذي يقوم به غير المالك إلى أخطار بيئية جسيمة، وانبعاثات ضارة. فوفقاً للبعض، غالباً ما يسعى العديد من المالكين والمشغلين إلى تجاوز ضوابط الانبعاثات الخاضعة لتنظيمات تشريعية؛ لتعزيز أداء معداتهم، مما يؤدي إلى انبعاثات زائدة من أكاسيد النيتروجين والجسيمات والملوثات الأخرى، ولا تنتهك هذه التعديلات قانون الهواء النظيف الأمريكي الفيدرالي فحسب، بل يمكنها أيضاً إثارة مشكلات لمصنعي المعدات الأصلية؛ بسبب عدم امتثالهم للوائح وكالة حماية البيئة[١٨٧].

كما أن هناك انتقاد آخر وجه للحق في الإصلاح، بمقولة أنه يسمح بتوفير العديد من قطع الغيار، من أجل الإصلاح وإعادة الاستخدام، مما يؤثر سلباً على البيئة. يحتج البعض بأنه حتى مع دعم هذا الحق، فيمكن أن تؤدي الضمانات القانونية الموسعة أيضاً إلى نفايات غير ضرورية، حيث سيحتاج المصنعون والقائمين بالإصلاح إلى إنتاج قطع الغيار وصيانتها وتخزينها لفترة أطول، بغض النظر عما إذا كان هناك طلب عليها أم لا. كما سيتحمل

Https://Www.Dw.Com/Ar/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86/A-61758652

تاريخ أخر زيارة ٢٢-١٢-٢٠٢٤.

[187] - Ike Brannon And Kerri Seyfert, The Economic Downsides Of "Right-To-Repair", Prepared For The National Association Of Manufacturers, Page7.

المصنعون تكاليف زائدة لقطع الغيار القديمة، وقد لا يتم استخدامها مطلقاً، إذ يصعب التنبؤ بدقة بعدد قطع الغيار التي قد تكون مطلوبة[١٨٨] .

وهذا النقد قائم على أساس أن المنتجات الإلكترونية معقدة للغاية وتحتوي على مئات المكونات. وينطبق هذا بشكل خاص على الشركات التي ليس لديها برامج إصلاح داخلية أو تابعة لجهات خارجية، وبموجب متطلبات "الحق في الإصلاح"، سيحتاجون إلى إنشاء طرق لوجيستية جديدة، لمواجهة برامج إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والتجديد الحالية[١٨٩].

ويمكننا الرد على هذا الانتقاد، بأنه يعتبر غير سديد – من وجهة نظرنا– إذ أنه إذا كانت الشركات المُصنعة ستتكبد الوقت واللوجستيات الجديدة من أجل إعادة إنتاج قطع غيار وتوفيرها لدعم الإصلاح، وإذا كان ذلك سيسبب – في وجهة نظرهم– انبعاثات بيئية ضارة، فماذا إذا تم مقارنة ذلك الأثر البيئي، بالأثار الأخرى التي ستترتب حال عدم توفير قطع الغيار، والاستعاضة عن ذلك باستبدال المنتجات، والتخلص من المنتجات، بدلاً من إصلاحها، ومن ثم زيادة النفايات الخطرة، مما يتعارض أيما تعارض مع الحماية البيئية، ومع أغراض التنمية المستدامة.

فكما يوضح المكتب البيئي الأوروبي (٢٠١٩) ومعهد أويكو (٢٠١٨) أن إصلاح المنتج يكون دائماً أكثر فائدة للبيئة[١٩٠]. كما أثبتت الدراسات أن لوحات الدوائر المطبوعة (PCBs) الموجودة في كل جهاز إلكتروني، تحمل معدناً صالحاً للاستخدام ٥٠ مرة أكثر من طن واحد من الخام

188 - Creating A Safe And Effective ‘Right To Repair’, Digital Europe, 4 April 2022, Http://Www.Digitaleurope.Org/ تاريخ اخر زيارة ٤-١٢-٢٠٢٤

189 - Ike Brannon And Kerri Seyfert, The Economic Downsides Of “Right-To-Repair”, Prepared For The National Association Of Manufacturers, Page7.

190 - Agata Meysner And Jesus Urios, The ‘Right To Repair’, Op.Cit, Page 13.

المقابل، و٨٠ % منها غير موثقة ويتم إلقاؤها بشكل غير قانوني في مدافن النفايات، مما يعني أن آلاف الأطنان من المعادن المكررة يتم دفنها في القمامة[١٩١].

المطلب الثاني

التنظيم التشريعي لإدارة النفايات الإلكترونية؛ لدعم التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠

نعرض في هذا المقام لمدى أهمية التطرق التشريعي لوضع حلول لهذا الأمر العضال، سواء من ناحية المشرع المصري، أو غيره من التشريعات –محل المقارنة–، مع التركيز على أهمية ذلك التنظيم تحقيقاً لأهداف "التنمية المستدامة"، و"رؤية مصر ٢٠٣٠".

الفرع الأول

مدى التطرق التشريعي للحد من النفايات الإلكترونية عن طريق دعم الحق في الإصلاح

نعرض في هذا السياق، لمدى التطرق التشريعي، سواء من الناحية الدولية، أو من جانب المشرع المصري، والأمريكي، للحد من النفايات الإلكترونية

أولاً: مدى تطرق الاتفاقيات الدولية للحد من النفايات الإلكترونية:

إذا تطرقنا للاتفاقيات الدولية، سنجد منها "اتفاقية بازل" بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، والتي تم اعتمادها في عام ١٩٨٩، وتم البدء في نفاذها عام ١٩٩٢.

[191] -- Quintin O. Boucher, Potential Heirlooms, Bring Right To Repair Into The Home, Op.Cit, Page 4, 5.

ولاحظنا من استعراض نصوص تلك الاتفاقية، تضمنها مرفقات عدة، لعل أهمها المرفق الثالث، والذي يتضمن الخواص الخطرة، التي توضح أن النفايات من النوع الخطر، ولقد تضمن العديد من الخواص، ومعظمها ينطبق على النفايات الإلكترونية، فتضمن في البند H4.1 منه المواد الصلبة، وتضمن في البند H4.3 منه المواد التي تطلق غازات قابلة للاشتعال عند ملامستها للماء، وغيرها من الخواص التي تنطبق بشكل كبير على النفايات الإلكترونية.

كما أن المرفق الثامن من هذه الاتفاقية تضمن النفايات التي توصف بأنها خطرة، ومنها في البند ١١٦٠ والبند ١١٧٠ البطاريات، التي لا شك أنها مكون رئيس من مكونات النفايات الإلكترونية، كما تضمن في البند ١١٨٠ النفايات الناجمة عن عمليات التجميع الكهربائية والإلكترونية أو الخردة ....ولا شك في تضمن تلك الاتفاقية لآليات تضمن التعامل مع تلك النفايات وتدويرها والتخلص منها بطرق آمنة.

ثانياً: مدى تناول المشرع المصري للحد من النفايات الإلكترونية:

أما على صعيد التشريع المصري، فقد عرف المشرع المصري النفايات الخطرة – بقدر الغرض من التشريع– في قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، في المادة ١٩/١ منه بأنها "مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رمادها المحتفظة بخواص المواد الخطرة التي ليس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل....." وفي المادة ١٨/١ عرف المواد الخطرة بأنها "المواد ذات الخواص الخطرة التي تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيراً ضاراً على البيئة مثل المواد المعدية، أو السامة، أو القابلة للانفجار ،أو الاشتعال أو ذات الإشعاعات المؤينة."

وتجدر الإشارة إلى إصدار المشرع المصري مؤخراً قانون رقم "٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠" المتعلق بـ "تنظيم إدارة المخلفات[١٩٢]"، بوجه عام، ويضيق بحثنا ذرعاً عن تناول هذا القانون تفصيلياً،

[١٩٢] – الجريدة الرسمية، العدد ٤١ مكرر ب، الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠.

فالأمر يحتاج لبحث منفرد يتناول ذلك التنظيم، وإنما كل ما نتطرق له هو مدى تناول ذلك القانون للنفايات الإلكترونية، على وجه الخصوص، ولدعم الحق في الإصلاح وإعادة التدوير تخلصاً منها.

بدايةً نود أن ننوه أن هذا القانون لم يتضمن تعريفاً مستقلاً للنفايات الإلكترونية، وإنما عرف المخلفات الخطرة –في المادة ١(١٤) منه– تعريفاً يتفق مضمونه على كونها تتضمن مركبات عضوية أو غير عضوية لها أثر ضار بالإنسان والبيئة بالنظر لخواصها الفيزيائية، أو الكيميائية أو البيولوجية، أو لتضمنها لصفة خطورة كالقابلية للاشتعال، للعدوى، أو الانفجار أو السمية.

ولقد عني هذا القانون بتعريف المسئولية الممتدة للمنتج – في المادة ١ (٣٩) تعريفات منه– تعريفاً يكاد يتفق مع "الحق في الإصلاح" إذ أن المشرع ألزم المنتج بتكاليف إدارة منتجاته، وتحمل مرحلة ما بعد الاستهلاك، فيما يتعلق بجمع المنتج وتدويره والتخلص منه.

كما اهتم هذا القانون بتنظيم مستقل للنفايات الخطرة، وتحديداً في الباب الخامس منه، وحرص على أن يؤكد على أن يتم التخلص منها بطريقة منظمة بإشراف لجنة إدارية مختصة من قبل الجهاز الموكل له بهذا التنظيم، بحيث تكون مسئولة عن منح تراخيص للتخلص الآمن منها، بما لا يضر البيئة، كما ألزم منتج المواد الخطرة باتخاذ جميع الاحتياطات التي يأمر بها الجهاز أو اللجنة المختصة.

ولكن هذا القانون، لم يدعم الحق في الإصلاح المستقل، على النحو الذي بيناه في المبحث الأول، من بحثنا، بما لا يتوافق مع أهمية هذا الدعم بالنسبة للحد من النفايات الإلكترونية، ما ذكرنا له آنفاً، وهو الأمر الذي يتطلب تدخل تشريعي لتضمين تلك الآلية ضمن نصوص هذا القانون.

ثالثاً: مدى تناول المشرع الأمريكي الحد من النفايات الإلكترونية:

وإذا تطرقنا على الجانب الآخر للتشريع الأمريكي الفيدرالي –محل المقارنة– نجد أن أهم القوانين الفيدرالية المنظمة لمسألة النفايات الخطرة والصلبة هو قانون Resource Conservation and Recovery Act (RCRA) المنظم للحفاظ على الموارد وإعادة التدوير، وهذا القانون مخصص للمحافظة على البيئة، وتقليل النفايات الخطرة، ولم يتطرق للنفايات الإلكترونية.

وعلى الرغم من وجود محاولات لسن قانون آخر يعرف باسم Responsible Electronics Recycling Act المنظم لإعادة تدوير الإلكترونيات والمُشار له بـ RERA إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وإزاء الفراغ الفيدرالي من التشريعات المنظمة لتلك المسألة، أصدرت خمس وعشرون ولاية ومقاطعة كولومبيا تشريعات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية. ومن بين أهم تلك القوانين قانون نيويورك Electronic Equipment Recycling and Reuse Act ("EERRA") أو إعادة تدوير المعدات الإلكترونية، وإعادة استخدامها، والذي يتبنى أيضاً نظام "المسئولية الممتدة للمنتج"، وهذا النظام يمنح المنتجين القدرة على تغيير تصاميم منتجاتهم، من أجل تقليل كمية النفايات المتولدة عنها[١٩٣].

وبالتالي فإن قابلية المنتج للإصلاح، وإلزام المُصنعين بالامتثال للحق الذي دعمناه آنفاً، سيتكامل مع كل تلك التشريعات، من أجل بيئة نظيفة.

[193] -Joshua Turiel, Consumer Electronic Right To Repair Laws: Focusing On An Environmental Foundation, William &Mary Environmental Law And Policy Review, Vol 45, Issue2, Article 8, May 2021, Page 597-598.

الفرع الثاني

أهمية دعم "الحق في الإصلاح" للحد من النفايات الإلكترونية، اتفاقاً مع التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠

أولاً: المقصود بالتنمية المستدامة:

يُقصد بالتنمية المستدامة " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة[١٩٤]" ويمكن تعريفها بطريقة موسعة، ليتباين مفهومها بحسب الفرع الذي تتناوله، ففي المجال التكنولوجي، هي تلك التي تسعى للتقدم مع الحفاظ على بيئة نظيفة، وبالتالي يمكن تعريفها بأنها استدامة الموارد، أي المحافظة على حياة صحية للإنسان، مع الحفاظ على استمرارية الموارد، واستغلالها بشكل عقلاني، حرصاً على مصلحة الأجيال القادمة[١٩٥].

ويعد من أهم أهداف برنامج الأمم المتحدة "للتنمية المستدامة" المتعلقة بموضوع بحثنا، الهدف رقم ١٢ بعنوان الاستهلاك والإنتاج المسئولين، والذي يركز على أن النمو الاقتصادي وتطور التكنولوجيا قد أدى لزيادة أعداد المواد التي حتماً تؤول للنفايات لا سيما الخطرة منها (الإلكترونية)، وأن من أفضل أساليب التعامل مع تلك النفايات هو إعادة تدويرها، حيث تشكل

---

[١٩٤] - معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، منشورات الأمم المتحدة، السلسلة واو، العدد ٦٧، ١٩٩٧.
Https://Www.Unescwa.Org/Ar/Sd-Glossary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9
تاريخ آخر زيارة ٢٣-١٢-٢٠٢٤

[١٩٥] - نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة، الأهداف والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد ٩ عدد١ ٢٠٢٣، ص ٤.

"النفايات الإلكترونية" الخطرة المعاد تدويرها نحو طن[١٩٦]. وهذا الأمر يتضح معه ضرورة اتفاق إصلاح المنتجات الإلكترونية مع الحد من تلك النفايات الخطرة، وبالتالي تجنب آثارها البيئية الضارة.

مع ضرورة التركيز على إعادة التدوير الآمن، لا ذلك الذي يتم بطرق غير رسمية، فلقد كشفت دراسة في غانا أن الآثار السلبية لتقنيات إعادة التدوير البدائية تتسرب إلى المناطق التي تتم فيها إعادة التدوير عن طريق الهواء والماء الملوثين، وتعد غانا مركزاً لإعادة تدوير الإلكترونيات غير الرسمية، حيث وجدت مستويات عالية من المعادن في نهر أوداو، الذي يغذي خليج غينيا، مما يشكل تلوثاً وتهديداً لحياة الإنسان الصحية[١٩٧].

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، حرص المشرع الأوروبي، سواء المفوضية الأوروبية، التي قدمت اقتراحاً لمبادرة المنتجات المستدامة، يتضمن مراجعة لتوجيه التصميم البيئي، وتوسيع نطاقه ليشمل جميع المنتجات في السوق الداخلية بما يتجاوز المنتجات المتعلقة بالطاقة فقط، ويتضمن أحكاماً تتعلق بقابلية إصلاح المنتجات الجديدة ومتانتها[١٩٨].

ثانياً: حرص المشرع الأوروبي على التخلص من النفايات الإلكترونية، دعماً للتنمية المستدامة:

[١٩٦] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنفايات Https://Wesr.Unep.Org/Sites/Default/Files/2023-01/Waste%20Policy-A.Pdf اخر زيارة ٢٠-١٢-٢٠٢٤.

[197] - Joshua Turiel, Consumer Electronic Right To Repair Laws, Op.Cit, Page 585.

[198] - Agata Meysner And Jesus Urios, The 'Right To Repair', Op.Cit, Page 6.

من الجدير بالذكر اعتماد الاتحاد الأوروبي لوائح النفايات الإلكترونية والمعدات الإلكترونية (WEEE)، والتي تحدد العديد من التوجيهات حول التخلص السليم من الإلكترونيات[١٩٩]. ولقد دعا أعضاء البرلمان الأوروبي إلى توسيع نطاق التوجيه ليشمل الهواتف المحمولة، وصوتوا لإجبار الشركات المصنعة للهواتف المحمولة على استخدام منفذ وسلك مشترك لشحن الطاقة، مما يقلل من النفايات الناتجة عن أنظمة الشحن المتعددة، وبالمثل، أفاد منشور هولندي مؤخرًا أن الاتحاد الأوروبي يخطط لمطالبة الهواتف المحمولة بالحصول على بطاريات قابلة للاستبدال من قبل المستخدم[٢٠٠]، لتقليل هدر البطاريات، التي لا شك في أنها تشكل جزءاً من النفايات الإلكترونية.

ثالثاً: مدى تناول رؤية مصر ٢٠٣٠ للحد من النفايات الإلكترونية، دعماً للتنمية المستدامة:

وقد لاحظنا من استعراض رؤية مصر ٢٠٣٠، من بين أهدافها العظام، الهدف الثالث المتعلق بنظام بيئي متكامل ومستدام، ولتحقيق هذا الهدف، نتج عنه هدف فرعي آخر متمحور في إدارة المخلفات، وذلك عن طريق تقليل مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى، لتقليل انبعاثاتها الضارة، خاصة الكربونية التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري. حيث تبين لنا أن تحقيق ذلك الهدف مرتهن بعدة عوامل، لعل أهم ما يتفق منها مع موضوع بحثنا، وهو إحدى سبل تحقيق هذا الهدف، والذي يكمن في "الحد من الفاقد في العمليات الإنتاجية بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، باستخراج أقصى قدر من المنافع العملية من المنتجات وإنتاج الحد الأدنى من المخلفات[201]."

---

[199] - Quintin O. Boucher, POTENTIAL HEIRLOOMS, Bring Right To Repair Into The Home, Op.Cit, Page 11.

[200] - Joshua Turiel, Consumer Electronic Right To Repair Laws, Op.Cit, Page 592.

[201] - رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة، الأجندة الوطـــنية للتنمية المستدامة، وزارة التخطيط، إصدار ٢٠٢٣.
Https://Mped.Gov.Eg/Files/2030bookletfinalsoftcopy_Digitaluse.Pdf
تاريخ اخر زيارة ٢٠-١٢-٢٠٢٤

ومن الجدير الذكر، أنه من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية، سعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشراكات تتضمن منح حوافر للقطاع الخاص، وتشجيع المساهمات للتخلص من النفايات الإلكترونية، وتقوم شركة" ريسيكلوبيكيا" و"الشركة المصرية لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية" و"جمعية روح الشباب لخدمة البيئة" بالعمل على تبني مشاريع في نطاق القطاع الخاص، من أجل إدارة "النفايات الإلكترونية". حيث تعتمد آليات صديقة للبيئة، من خلال جمع أجهزة الحاسب الآلية والهواتف المحمولة، وتجديد قابليتها للإصلاح، وطرحها للتداول بالأسواق، وتفكك الأجزاء غير القابلة للإصلاح، وتصدر المواد الداخلية، وتعمل على هذا كله بتصاريح من وزارة البيئة[٢٠٢].

ولذلك يمكن التركيز على الآليات الفعالة لإعادة التدوير، من أجل تحقيق "التنمية المستدامة"، ومن ضمن الآليات الفعالة في إعادة التدوير اختراع شركة Apple لروبوت لإعادة التدوير يسمى Daisy ، هذا الروبوت يمكنه تفكيك ٢٠٠ جهاز iPhone في الساعة، مما يعيد إدخال المواد المفككة إلى عملية التصنيع، كما شكلت شركات مثل Microsoft و Dell و HP و Phillips تحالفاً يسعى إلى تشجيع تطوير سياسات إعادة تدوير أكثر استدامة في الأماكن التي كانت فيها مشكلة النفايات الإلكترونية متفشية بشكل كبير، وكل هذه الجهود الرامية إلى إنشاء برامج آمنة ومسؤولة لإعادة التدوير هي جزء ضروري من أجل حل مشكلة النفايات الإلكترونية، لأن جميع الأجهزة، حتى تلك التي يمكن إصلاحها، تصل في النهاية إلى نهاية عمرها الافتراضي[٢٠٣].

---

[٢٠٢] - مقال بعنوان"النفايات نعمة أم نقمة" ؟ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣

Https://Mcit.Gov.Eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/2686

تاريخ آخر زيارة ٢٢-١٢-٢٠٢٤

[203] - Joshua Turiel, Consumer Electronic Right To Repair Laws, Op.Cit, Page 584.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا نعرض لأهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، نأمل أن تقع بين يدي المشرع المصري يوما ما حتى يتحقق حلم الإصلاح المنشود إلى واقع.

أولاً: النتائج

رأينا أن نقسم نتائج بحثنا لنقاط أساسية، ينبثق منها أخرى فرعية على النحو التالي:

أولاً: يمكننا استخلاص مفهوم الحق في الإصلاح في تمكين المستهلكين من القدرة على إصلاح أجهزتهم الإلكترونية بأنفسهم أو بواسطة فنيين مستقلين.

ثانياً: لاحظنا اتجاه أغلب المصنعين لاتباع سياسات تعرف بالانقضاء المخطط له؛ من أجل حرمان المستهلكين من حقهم في الإصلاح.

ثالثاً: فيما يتعلق بإقرار هذا الحق فقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

أولاً: اتضح لنا خلو التشريع المصري من ضمان صريح للحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية، إذ لم يتناول بقواعده العامة، في القانون المدني، سوى ضمان صلاحية المبيع للعمل مدة محددة وهو الضمان الاتفاقي البعيد كل البعد عن إطار الحق في الإصلاح بمفهومه المستقل.

ثانياً: تبين لنا اتجاه المشرع الأمريكي على المستويين الفيدرالي والولايات بتبني تشريعات متعددة لتنظيم الحق في الإصلاح على اختلاف محله، وبخصوص موضوع بحثنا المتعلق بإصلاح الأجهزة الإلكترونية تلاحظ لنا أن المشرع الفيدرالي قد أعد بالفعل مشروع قانون في هذا الشأن، كما أن الولايات التي بلغت زهاء أربعين ولاية أمريكية بصدد إصدار قوانين متعلقة بتنظيم الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية، ومنها ما صدر بالفعل مثل قانون ولاية كاليفورنيا.

رابعاً: فيما يتعلق بمحل الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية، تلاحظ لنا ما يلي:

١- أن قانون حماية المستهلك المصري لم يتضمن سوى ضمان السلع المعمرة ضد عيوب الصناعة، كما أن به العديد من المثالب منها ترك تحديد العمر الافتراضي للسلعة رهن الإرادة المنفردة للمصنعين بما يترتب عليه إخراج هذه السلع من الضمان وبالتالي سلب الحق في إصلاحها، إذا ما قرر مصنعها أن عمرها الافتراضي يقل عن عامين.

٢- فيما يتعلق بالقوانين الأمريكية محل المقارنة (سواء مشروع القانون الفيدرالي، أو قانون ولاية كاليفورنيا)، فإنه تم تعريف الأجهزة الإلكترونية –محل الحق في الإصلاح– تعريفاً موسعاً شاملاً لأي منتج يعتمد في أداء وظيفته كلياً أو جزئياً على الإلكترونيات الرقمية المضمنة به.

خامساً: فيما يتعلق بأشخاص الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية:

١- تبين لنا أن الحق في الإصلاح، وفقاً لمفهومه الضيق في قانون حماية المستهلك المصري، (ضمان السلع المعمرة)، –سالف الذكر– لن يكون إلا من خلال المورد ذاته (الشركة المُصنعة للمعدات الأصلية) أو من خلال مراكزها المعتمدة فقط.

٢- تلاحظ لنا أن التشريعات الأمريكية –محل المقارنة– تركز على منح الحق في الإصلاح لمالك الجهاز الإلكتروني، ولمزود الإصلاح المستقل، هذا بالإضافة إلى تقرير الحق في الإصلاح – بحسب الأصل– للمُصنع الأصلي.

سادساً: فيما يتعلق بمضمون الحق في الإصلاح:

١- تبين لنا أن المشرع المصري، قد خصص الضمان لوجود عيب في السلعة يخل بقيامها بوظيفتها، ونص على اشتمال الضمان على توفير مراكز خدمة معتمدة، وعلى توفير قطع غيار سواء للمنتجات الأصلية أو المستوردة، كما أنه مما يحمد لهذا التنظيم، قيام المشرع المصري بتحميل تكلفة انتقال الفنيين، وتكلفة انتقال المنتج لمركز الصيانة المعتمد للمورد لا للمستهلك.

٢- تلاحظ لنا أن قانون حماية المستهلك المصري، قد نص على حد أدنى لمدة الضمان بحيث لا تقل عن سنتين، وهذه المدة هي في الغالب التي ينتهجها أغلب المنتجين والمصنعين، تهرباً من منح أي حق للمستهلك في إصلاح منتجاته بعد ذلك.

٣- تبين لنا قصور ممارسة الضمان في القانون المصري، بعدم توفيره لمدة طويلة وبنفقات عادلة، وعدم الحرص على توفير قطع الغيار لمدد طويلة، مما أدى لتقصير أعمار المنتجات، وأدى أيضاً لسهوله الاستغناء عنها، لا سيما التكنولوجية منها –محل بحثنا– مما يتعارض أيما تعارض مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- تبين لنا أنه على النقيض من موقف المشرع المصري، تركيز المشرع الأمريكي، سواء في مشروعه الفيدرالي، أو في تشريع ولاية كاليفورنيا على أن يضمن الحق في الإصلاح ثلاثة أمور غاية في الأهمية، وهي إتاحة الحق في معلومات الإصلاح، توفير مستلزمات القيام بالإصلاح من أدوات وأجزاء، وأن يتم الإصلاح، بناءً على شروط عادلة معقولة.

٥- تلاحظ لنا تبني المشرع الأمريكي نصوصاً تضمن فعالية الحق في الإصلاح، ومنها منع المصنعين من استخدام أي تقنية، من شأنها أن تربط تأدية الجهاز لوظيفته بضرورة أن تكون الأجزاء المستخدمة في سبيل الإصلاح صادرة من هذا المُصنع....وهو الأمر الذي خلا منه بالقطع التشريع المصري.

٦- ولقد أحسن المشرع الفيدرالي الأمريكي صنعاً بترتيب جزاء البطلان على أي اتفاق من المُصنع ينتقص من التزاماته الواردة بنصوص القانون.

٧- لم يحسن المشرع لولاية كاليفورنيا صنعاً، عند نصه على عدم إلزام المُصنع بتوفير قطع الغيار عقب نفادها لديه، مما قد يحول دون الإصلاح، بعدم توفيره لقطع الغيار بعد فترة وجيزة من بيع المنتج، مما يعني بالضرورة، إجبار المستهلكين على شراء غيره من المنتجات.

سابعاً: فيما يتعلق بتفنيد الانتقادات الموجه للحق في الإصلاح:

١- تلاحظ لنا أن كل الانتقادات التي وجهت لهدر قيمة هذا الحق، سواء فيما يتعلق بتعرض أمن المستهلك وسلامته ذاته، أو أمن وسلامة بياناته للخطر، أو ارتفاع تكلفة الجهاز الإلكتروني ذاته، هي انتقادات مردود عليها، بل ولا تختلف كثيراً عن تلك الموجهة إذا ما تم تقديم خدمات الإصلاح لدى مزود الخدمة المعتمد، وبالتالي فهي لا تشكل عقبةً أمام إقرار مثل ذلك الحق.

ثامناً: فيما يتعلق بمدى تعارض الحق في الإصلاح مع حق المؤلف:

١- تُعرف الأقفال الرقمية (تدابير الحماية التكنولوجية) Technologiacal Protection Measures والمُشار إليها اختصاراً بـ TPM بأنها تلك التي يستخدمها صاحب حقوق الملكية الفكرية من أجل منع الوصول، أو منع النسخ من مصنفه المحمي، وتستخدم في غالبية المنتجات الاستهلاكية الإلكترونية، التي تحتوي على برامج مضمنة.

٢- تلاحظ لنا خلو قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ من استثناء يتعلق بالحق في الإصلاح، أو بالكشف عن القفل الرقمي بذريعة الإصلاح فقط، من ضمن الاستثناءات الواردة بنص المادة ١٧١ منه على حق المؤلف.

٣- تلاحظ لنا نص قانون الملكية الفكرية المصري على تجريم الاتجار في أدوات التحايل على الأقفال الرقمية، عن طريق تجريم أي فعل شراء أو تأجير لأي تقنية للتحايل على أحكام تدابير الحماية التكنولوجية، على الرغم من ضرورة كفالة الولوج لتلكم الأقفال، بغرض مشروع وهو "الإصلاح".

٤- تبين لنا حظر القانون الأمريكي لحق المؤلف، التحايل على تدابير TPM بموجب نص المادة ١٢٠١ منه والتي حظرت ذلك حتى بغرض، تشخيص المنتج أو صيانته أو إصلاحه، إلا أنه يخول مكتب حقوق المؤلف في الولايات المتحدة سلطة اعتماد إعفاءات من هذه المحظورات.

٥- لاحظنا اعتماد مكتب حقوق المؤلف الأمريكي، لإعفاءات تسمح للمستخدمين بالتحايل على أحكام القفل الرقمي، بشرط أن يتم ذلك لتشخيص أو إصلاح أو صيانة بعض الأجهزة التي تدعم البرامج والتي يتم تضمين أقفال رقمية فيها.

٦- تلاحظ لنا اعتراض البعض على إعفاءات مكتب حقوق المؤلف لاستثناءات التحايل على الأقفال الرقمية، بمقولة أنها مقصورة على بعض المنتجات، ولا تضمن حق الإصلاح كاملاً.

٧- تلاحظ لنا أن المشرع الأمريكي أيضاً -وعلى الرغم من اعتماده لإعفاء الإصلاح- إلا أنه لا زال يحظر الاتجار في أدوات التحايل، بما سيضيق نطاق الإصلاح، وسيكون مقصوراً فقط على قيام المستهلك به بنفسه، بما لا يتوافق مع إقرار تشريعات الإصلاح الأمريكية.

تاسعاً: فيما يتعلق بتوافق الحق في الإصلاح مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠:

١- تلاحظ لنا أن دعم الحق في الإصلاح المستقل لا يصب فقط في مصلحة المستهلك، وإنما يهدف أيضاً للحد من النفايات الإلكترونية الخطرة.

٢- تبين لنا فطنة المشرع المصري في استشعار خطورة النفايات الخطرة، بشكل عام، وإدارتها، بإصداره مؤخراً قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠.

٣- لاحظنا رغم صدور هذا القانون، عدم تناوله لمسألة النفايات الإلكترونية صراحةً، رغم أهميتها، إلا أن تعريف النفايات الخطرة في القانون موسعاً بقدر اشتمالها.

٤- أحسن المشرع باعتماد لمفهوم المسئولية الممتدة للمنتج، بما ينص على إلزام المنتج بتكاليف إدارة منتجاته، وتحمل مرحلة ما بعد الاستهلاك، فيما يتعلق بجمع المنتج وتدويره والتخلص منه.

٥- تبين لنا اهتمام الكثير من مشرعي الولايات الأمريكية نحو ٢٥ ولاية، بإصدار تشريعات تنظم إدارة النفايات الإلكترونية، على وجه الخصوص، رغم غياب تشريع فيدرالي منظم لها، فالتشريعات الفيدرالية اهتمت فقط بتنظيم النفايات الخطرة، بوجه عام.

٦- لعل أهم تلك التشريعات الأمريكية، قانون ولاية نيويورك Electronic Equipment Recycling and Reuse Act، والذي ينص على المسئولية الممتدة للمنتج، مع إلزام المنتجين بتصاميم إنتاج تتوافق مع البيئة.

٧- تبين لنا أن الحق في الإصلاح، بدوره في الحد من النفايات الإلكترونية، يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومع رؤية مصر ٢٠٣٠، تلك الأخيرة التي يعد أحد أهدافها الفرعية، إدارة المخلفات، وذلك عن طريق تحقيق أقصى نفع من المنتجات، وتقليل المخلفات.

ثانياً: التوصيات

١- يهيب الباحث بالمشرع المصري سرعة التدخل، من أجل تعديل قانون حماية المستهلك الحالي رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية، فيما يتعلق بضمان السلع المعمرة، بحيث لا يترتب أمر تقرير كونها معمرة، وتحديد عمرها الافتراضي بقرار المنتج بمفرده، كما أنه ينبغي أن يتبنى اصطلاح السلع الإلكترونية بدلاً من المعمرة، مع زيادة الحد الأدنى لمدة ضمانها لتصل إلى سبع سنوات على الأقل، كتشريعات الإصلاح الأمريكية، هذا إذا لم يعن للمشرع تنظيم الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية بتشريع مستقل، بحيث يدعم الإصلاح المستقل، للمستهلك، ولمراكز الإصلاح المستقلة.

٢- على المشرع الانتباه لسياسات المنتجين للسلع الإلكترونية، وحظر سياسات الانقضاء المخطط له Planned Obsolescenceوالذي يؤدي لتقصير عمر المنتجات، لا سيما مع دخول مصر في أسواق التصنيع الإلكترونية مؤخراً.

٣- يوصي الباحث المشرع بحظر سياسات المُصنعين من احتكار الصيانة، وخدمات ما بعد البيع، وحرمان المستهلك من ممارسة الحق بنفسه، أو بالاستعانة بالمراكز المستقلة، وذلك عن طريق اعتماده نصوصاً تسمح بإتاحة الحق في معلومات الإصلاح، توفير مستلزمات القيام بالإصلاح من أدوات وأجزاء، وأن يتم الإصلاح، بناءً على شروط عادلة معقولة، مع العمل على تقويد

سياسات الاحتكار، على غرار المشرع الأمريكي، ويمكن إضافة ذلك النص بشكل صريح في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.

٤- **فيما يتعلق بالموازنة بين الحق في الإصلاح، وحق مؤلف البرمجيات الرقمية:**

- نهيب بالمشرع المصري تعديل نص المادة رقم ١٨١ من قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، بما يسمح باستثناء للولوج للأقفال الرقمية، لأغراض الإصلاح فقط، مع حظرها قطعاً إذا كانت لأي غرض آخر، حفاظاً على حقوق المؤلف من الانتهاك.
- نهيب بالمشرع المصري تعديل قانون حماية الملكية الفكرية، وتحديداً نص المادة ١٧١ بما يسمح بوجود إعفاءات بغرض الإصلاح والصيانة، كاستثناء من الاستثناءات الواردة على حق المؤلف، أو على الأقل الإقرار كنظيره الأمريكي، بحق تقرير مثل تلك الإعفاءات لمكتب حماية الملكية الفكرية، على غرار سلطة أمين مكتبة الكونجرس.

٥- **فيما يتعلق بعلاقة الإصلاح بالتنمية المستدامة، وبرؤية مصر ٢٠٣٠:**

- نوصي المشرع المصري بالحرص على إصدار قانون ينظم النفايات الإلكترونية، على أن يدعم الحق في الإصلاح، باعتبار أهميته في الحد من تلك النفايات.
- نهيب بالمشرع المصري تفسير نص المسئولية الممتدة للمنتج، بما يتوافق مع تقرير ضمان الإصلاح المستقل، كقانون نيويورك، والذي ينص أيضاً على المسئولية الممتدة للمنتج، مع إلزام المنتجين بتصاميم إنتاج تتوافق مع البيئة.
- نوصي المشرع المصري بضرورة إصدار تنظيم تشريعي للإصلاح المستقل للأجهزة الإلكترونية، على وجه الخصوص، وإما – على الأقل– تعديل تشريع حماية المستهلك الحالي، بما يتوافق مع كل ما توصلنا إليه من نتائج مهمة، بما يدعم التنمية المستدامة، للأجيال القادمة، وبما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

- كما نهيب بالمشرعين العرب، اعتماد تشريعات تنظم الحق في إصلاح الأجهزة الإلكترونية، على وجه خاص، وذلك للحد من الإلكترونيات الخطرة، ولدعم التنمية المستدامة لكل مجتمعاتنا العربية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- المراجع العامة:

- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للحق، ١٩٧٨.
- رمضان أبو السعود، النظرية العامة للحق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، البيع والمقايضة، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- نبيل إبراهيم سعد، العقود المسماة (عقد البيع)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- نبيل إبراهيم سعد، الحقوق العينية الأصلية (أحكامها ومصادرها)، دار الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- نبيل إبراهيم سعد، المدخل إلى القانون، الجزء الثاني، (نظرية الحق)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢- المراجع المتخصصة:

- جابر محجوب علي، خدمة ما بعد البيع في بيوع المنقولات الجديدة، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانونين المصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- حسام الدين الصغير، ورقة بحثية بعنوان "قضايا عالمية جديدة في مجال الملكية الفكرية"، الاجتماع المشترك بين الويبو وجامعة الدول العربية حول الملكية الفكرية لممثلي الصحافة والإعلام، تنظمه WIPO بالتعاون مع جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠٥
- ريهام عبد الغني متولي، المخلفات الإلكترونية للهواتف المحمولة في سياق التوجه نحو الاقتصاد الدائري في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٠، إبريل ٢٠٢١.

- سمير سعد رشاد سلطان، تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية الحساسة في مجال الاستدلال "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد ١٤ العدد ٨٨ يونيو ٢٠٢٤.
- شامل سليمان عسله، الإشكالية القانونية للمحل في عقود إعداد البرامج الإلكترونية في التشريع المدني المصري والتشريعات المدنية المقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثاني من العدد ٣٣،
- فارس هاشم حسين الجبوري، العيب الخفي في ضوء قوانين حماية المستهلك دراسة مقارنة، دروب المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٢.
- نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة، الأهداف والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد ٩ عدد١ ٢٠٢٣.

٣- المقالات المنشورة بالمواقع الإلكترونية العربية:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء

Https://Www.Idsc.Gov.Eg/News/Details/17856

- مقال باليوم السابع بعنوان " النفايات الإلكترونية قنبلة يجب التخلص الآمن منها" بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ .

Https://Www.Youm7.Com/Story/2022/10/14/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86-

%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-
%D9%85%D8%B5%D8%B1-
%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%AC-90/5940916

- مقال بعنوان "هكذا يمكنك التخلص من المخلفات الإلكترونية بأمان" ١٣-٥-٢٠٢٢

Https://Www.Dw.Com/Ar/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-
%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86%D9%83-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-
%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86/A-61758652

معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، منشورات الأمم المتحدة، السلسلة واو، العدد ٦٧، ١٩٩٧ *

Https://Www.Unescwa.Org/Ar/Sd-
Glossary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

- رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة، الأجندة الوطـنية للتنمية المستدامة، وزارة التخطيط، إصدار ٢٠٢٣.

Https://Mped.Gov.Eg/Files/2030bookletfinalsoftcopy_Digitaluse.Pdf

- مقال بعنوان"النفايات نعمة أم نقمة" ؟ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣
- أمل فوزي أحمد، النفايات الإلكترونية – التداعيات البيئية – المواجهات التشريعية – آليات الوقاية والحماية والنضج التقني

https://law.tanta.edu.eg/files/conf5/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9%20..%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20..%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20....%20%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%AC%20%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%89

- Https://Mcit.Gov.Eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/2686
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنفايات

Https://Wesr.Unep.Org/Sites/Default/Files/2023-01/Waste%20Policy-A.Pdf

- مقال منشور بموقع المصري اليوم ١٢-٥-٢٠٢٢

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2595644

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aaron Perzanowski, Thomas W. Lacchia, Is There A Right To Repair? Hearing Before The Subcommittee On Courts, Intellectual Property, And The Internet,The Committee On The Judiciary U.S. House Of Representatives One Hundred Eighteenth Congress First Session Tuesday, July 18, 2023.
- Aaron Perzanowski, Consumer Perceptions Of The Right To Repair, Indiana Law Journal, Volume 96, Issue 2, Article 1, Winter 2021
- Agata Meysner And Jesus Urios, The 'Right To Repair' Addressing Social And Environmental Spillovers In The Electrical And Electronic Equipment Sector, Institute For European Environmental Policy, July 2022
- Ahmad Fachri Faqi, Fadilla Jamila, Nur Khadijah, The Right To Repair: A Perspective From Consumer Protection Law In Indonesia, Awang Long Law Review, Vol. 4, No. 2, May 2022.
- Alex Reinauer, Two Wrongs Don't Make A Right To Repair How State "Right To Repair" Legislation Harms Consumers And Innovation, On Point, Competitive Enterprise Institute, No284, March 1 2023.
- Anthony D. Rosborough, Unscrewing The Future: The Right To Repair And The Circumvention Of Software Tpms In The EU, JIPITEC, Vol 11, 2020.
- Access To Motor Vehicle Software And Data, Congressional Research Service, R48131 , July 19, 2024
- Benjamin J. Louviere, Time For A Tune Up In America's Healthcare Market: Securing The Right To Repair For Medical Devices, The Journal Of Corporation Law, Vol 48: 1, 2022.
- Before The United States House Committee On The Judiciary Subcommittee On Courts, Intellectual Property, And The Internet 118th Congress Hearing, Is There A Right To Repair, July 18, 2023

- Brian T. Yeh , Repair, Modification, Or Resale Of Software-Enabled Consumer Electronic Devices: Copyright Law Issues, Congressional Research Service, R44590, August 11, 2016.
- Courtney Sarnow, Calif. Right To Repair Law Highlights A Growing Movement, (October 23, 2023)
- Christopher Micheal Nafe, An Electronic Waste Ecology Of Knowledge: How Stakeholder Interactions Shape The Sociotechnical System Of Used Electronics Management In The United States, A Dissertation Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, Arizona State University May 2024
- Devlin Hartline & Adam Mossoff, State Right-To-Repair Laws Need To Respect Federal Copyright Laws: A Constitutional, Legal, And Policy Assessment, Hudson Institute, August 2022
- Derek Russell Chipman, More Breaking, Less Rulemaking: Why Congress Should Go Beyond The Copyright Office's 1201 Report And Amend The Dmca To Require A Nexus To Infringement, Berkeley Technology Law Journal [Vol. 33
- IKE Brannon, A Criticism Of 'Right To Repair' Laws, Manufacturers Have Some Good Reasons To Limit Buyers' Access, Product Safety & Consumer Protection, Regulation, Spring 2024
- Jared A. Mark, Realizing A New Right: The Right To Repair At The Federal Stage, North Carolina Journal Of Law & Technology, UNC School Of Law, Volume 23 Issue 2
- Joshua Turiel, Consumer Electronic Right To Repair Laws: Focusing On An Environmental Foundation, William &Mary Environmental Law And Policy Review, Vol 45, Issue2, Article 8, May 2021
- Latham & Watkins, 5 Key Numbers: US Antitrust Insights For Manufacturers About Right-To-Repair Enforcement, Client Alert Commentary, March 23, 2023 | Number 3090

- Marissa Macaneney, If It Is Br If It Is Broken, You Should Not Fix It: The Threat Fair Repair Air Repair Legislation Poses To The Manufacturer And The Consumer, ST. Johns Law Review, Volume 92, NO 2. Summer 2018
- Nicholas A. Mirr, Defending The Right To Repair: An Argument For Federal Legislation Guaranteeing The Right To Repair, Iowa Law Review, Vol. 105, 2020
- National Associations Of Repair, Docket No. 2023-5: Exemptions To Permit Circumvention Of Access Controls On Copyrighted Works (37 CFR Part 201)
- Quintin O. Boucher, Potential Heirlooms, Bring Right To Repair Into The Home, A Thesis Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Industrial Design School Of Design Pratt Institute May 2021
- Robert W. Gomulkiewicz, Considering A Right To Repair Software, Berkeley Technology Law Journal, Vol 37, Issue 3, 2022
- Robert Cunningham & Darby Hobbs, The Evolution Of The Right To Repair, Antitrust, Vol. 37, No. 3, Summer 2023.
- Sonja Hansen And Sheila Davis, The Right To Repair Of Electric Vehicle Batteries, Infosheet, See GAIA's Battery Info Sheet Series At: Www.No-Burn.Org/Batteries
- Selcen Ozturkcan, The Right-To-Repair Movement: Sustainability And Consumer Rights, Journal Of Information Technology Teaching Cases, JITTC, VOL 0 1-6 .2023
- Tr Subramanya & Nidhi Saroj, Is Right To Repair One's Own Good A Consumer Right? An Analysis Of The Changing Dimensions Of Consumer Rights In India, International Journal On Consumer Law And Practice Vol. 11, Article 9, 2023.

٢ - **المواقع الإلكترونية الأجنبية:**

1 https://Www.Wipo.Int/Wipo_Magazine/Ar/2023/03/Article_0005.Html

2- Https://Www.Brookings.Edu/Articles/President-Bidens-Right-To-Repair-Order-Needs-Strengthening-To-Aid-Consumers

3- Https://Www.Repair.Org

4- Https://Manshurat.Org/Content/Hmy-Lmsthlk-Ylzm-Lntjyn-Wlmwrdyn-Blln-N-Lmr-Lftrdy-Llsl

5- Https://Www.Elbalad.News/5166067

6- U.S. Food & Drug Admin., Fda Report On The Quality, Safety, And Effectiveness Of Servicing Of Medical Devices, 2018.

Https://Www.Fda.Gov/Media/113431/Download Https://Perma.Cc/43BV-EMHG

7- California Passes Right To Repair Law: New Rules For Electronics Repair, Nov 7, 2023 .

Https://Www.Reinhartlaw.Com/News-Insights/California-Passes-Right-To-Repair-Law-New-Rules-For-Electronics-Repair

8- Creating A Safe And Effective 'Right To Repair', DIGITALEUROPE, 4 April 2022 ,

Http://Www.Digitaleurope.Org

9- U.S. Federal Trade Commission, Nixing The Fix: An FTC Report To Congress On Repair Restrictions (2021) .

Https://Www.Ftc.Gov/System/Files/Documents/Reports/Nixing-Fix-Ftc-Report-Congress-Repair -Restrictions/Nixing_The_Fix_Report_Final_5521_630pm-508_002.Pdf

10- Https://Law.Justia.Com/Cases/Federal/Appellate-Courts/Cadc/23-5067/23-5067-2024-06-07.Html

11- Creating A Safe And Effective ‘Right To Repair’, Digital Europe, 4 April 2022,

Http://Www.Digitaleurope.Org /

ثالثاً المصادر:

١- التقنين المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

٢- قانون حماية المستهلك السابق رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦.

٣- قانون حماية المستهلك الحالي رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨.

٤- قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

٥- قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠.

٦- قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

7- Senate Bill No. 244, California digital repair law 2023.

8- American Federal Bill H. R. 8544, 23 May 2024

9- Federal American Digital Millenium Copyright Act (DMCA)1998